

دینو فریسکو بالدی

السادات يتحدون



دارالمغارف

هذا الكتاب

«السادات يتحدى» كتاب وضعه مؤلف غير مصري .

إنه المحقق الصحفي ، والكاتب السياسي ، والأديب الإيطالي دينو فرسكوبالدي . وهذه ترجمة كاملة للكتاب ، مطابقة له تماماً ، أسلوباً وموضوعاً ، بكل ما فيه من آراء وانطباعات وأفكار ، وبعبارات المؤلف وألفاظه ، دونما تدخل من مترجم أو رقيب .

وذلك أننا قد نكون في حاجة إلى معرفة أنفسنا . ورؤية أعمالنا ، من خلال آخرين .

وهكذا نسوق الكتاب إلى القارئ العربي ، ليرى الأبعاد التي يعرضها مؤلفه الإيطالي للشخصية التي تناولها فيه ، وهي شخصية الرئيس محمد أنور السادات ، بحجمها ووزنها اللذين يراه بهما العالم الخارجي ، بغیر أى اعتبار للمجاملات ، أو العواطف الخاصة .

والكتاب يعتبر بحق دراسة متعمقة ومتجردة ، سواء للشخصية التي تناولها ، أو للمنطقة التي تعيش فيها ، أو للأحداث التاريخية التي صنعتها ، وقلبت بها كافة المعايير المحلية والعالمية ، التي كان ينظر بها إلى الإنسان العربي ، والأمة العربية جمعاء .

ولا شك أن هذا المؤلف الإيطالي الذي كان يرى ويراقب عن بعد له اجتهادات وأحكام وآراء ليست هي القول الفصل ، ولذلك فقد غابت عنه بعض الحقائق .

إلا أن الشيء المؤكد هو أن هذا الصحفي والأديب الإيطالي استطاع بهذا الكتاب أن يلتقي بعض الأضواء على الكثير من الأحداث التاريخية التي مرت بها مصر خلال السنوات الأخيرة .. في عهد السادات .. وقبل عهد السادات ...

السادات يتحدى

السادات يتحدون

تأليف

دينوفريسكو بالدي

ترجمة عن الإيطالية

موسى بدوى



دار المعارف

❖ مقدمات المترجم ❖

منذ عشرين عاماً وأكثر مضت ، عرفت (دينو فرسكو بالدى)
الصحنى والأديب ، ومؤلف هذا الكتاب .

كان ذلك عام ١٩٥٦ ، وبالتحديد فى النصف الثانى من شهر يوليو ،
فى فترة كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق فى القاهرة وفى جميع أرجاء
مصر ، للاحتفال بالعيد الرابع لثورة ٢٣ يوليو . ومن بين هذه الاستعدادات
استقبال مئات الوفود التى جاءت من أنحاء العالم لحضور هذه المناسبة ،
وخاصة وفود رجال الصحافة .

وكان الوفد الإيطلالى مكوناً من حوالى ثلاثين صحفياً وكاتباً ، ومن بينهم
شاب فى الثلاثين ، هو دينو فرسكو بالدى .

وبوصفى مشرفاً على القسم الإيطلالى بمصلحة الاستعلامات ، التى كانت
وقتها تابعة لرئاسة الجمهورية ، ^{ممكن} على أن أستقبل هذا الوفد ، وأظل
مرافقاً له طوال مدة الزيارة ، التى استطالت إلى أكثر من عشرة أيام .
وكانت هذه المجموعة من رجال القلم فى إيطلانيا تبنى إلى مضر للمرة
الأولى ، كما كانت تمثل كافة الصحف الإيطلالية باتجاهاتها المختلفة ،
وكذلك الأيديولوجيات والأحزاب الكثيرة ، فى هذه الدولة المجاورة لنا
فى البحر المتوسط .

وجرت بينى وبينهم أحاديث طويلة ، ودارت مناقشات ، ووقعت
مواجهات ، واتفقت معهم واختلفت ، ووقفت على مناح متعددة فى الفكر

الإيطالي ، ثم قامت بيننا علاقات تراوحت بين مجرد المعرفة ، والزمالة في عمل مشترك هو الصحافة ، ونوع من الصداقة على البعد .

وانقضت الاحتفالات ، وسجلوا ما شاءوا أن يسجلوه من انطباعات عن مصر وشعبها وآمالها واحتمالات مستقبلها ، ثم عادوا إلى بلادهم . ورحلت أتابع ما يكتبون في صحفهم ، فكنت أشعر بالارتياح لأن محادثتنا ومناقشاتنا معاً قد أثمرت نوعاً من الفهم لروح الشعب المصري ، في تطلعه إلى أسلوب أفضل من الحياة ، بعد أن تخلص من أغلال الماضي .

على أنهم لم يكونوا جميعاً مثل (البرتو كونسيليو) أحد رؤساء تحرير صحيفة التمبرو مثلاً ، الذي ظل خمسة عشر عاماً كاملة يكتب مقاله الافتتاحي كل أسبوع مرة في الصفحة الأولى ، ويتناول القضايا المصرية التي كانت مطروحة في العالم طوال هذه الفترة بشكل عام ، بروح الكاتب والمعلق المدرك لبواعث ونوايا وأهداف مصر ، مبرراً حقها في ذلك ، مدافعاً عن وجهات نظرها ، وإن كانت قد أخذت تدريجياً تكتسب المعارضة والعداء .

لقد كان بعضهم يهاجم مصر ، أو يرجح كفة إسرائيل عليها ، أو يثير المخاوف في الغرب من مخططاتها . فلما كان تأميم القناة ، إذا بموقف إيطاليا من مصر هو موقف العداء الصارخ ، مما أثار دهشة كل من كان يعرف أن هناك صداقة تقليدية تربط بين شعبي الدولتين ، منذ كانت لإيطاليا جالية ضخمة في مصر ، بلغ تعدادها في وقت ما أكثر من خمسين ألفاً . وبدأ دينو فرسكوبالدي يكتب تعليقاته عن الشرق الأوسط ، في صحيفة الكورييري دلاسيرو ، كبرى الصحف الإيطالية اليومية ، التي اتخذت سياسة لها الهجوم بعنف على نظام الحكم المصري الذي كان قائماً

في تلك الأيام . ومع أن (دينو) كان يعمل في هذه الصحيفة ، فإنه قد التزم بخط معين في كتاباته ، يقوم على التجرد المطلق من المشاعر الخاصة ، والتناول الموضوعي لكل ما يعالجه ويعلق عليه . وربما كان ذلك راجعاً إلى أن المبدأ الذي كان ولا يزال معمولاً به في هذه الصحيفة الإيطالية ، هو عدم التدخل في اتجاهات كتابها ، وترك حرية التعبير لكل منهم بالأسلوب الذي يراه ، واتخاذ المواقف التي يختارها .

إلا أن فرسكو بالدي كان برغم صغر سنه في ذلك الوقت ، يلتزم بعمق في نظراته إلى ما يقع في منطقة الشرق الأوسط التي اختص بها من أحداث ، فيخرج من ذلك بنتائج جافة ، لم تكن ترضى تطلعي إلى تأييد كاتب مثله لقضايا كنت متحمساً لها ، وإن كانت تلك النتائج تجيء في صراحة تبلغ حد القسوة . وهكذا وضعته في تقييمي لمواقف الكتاب الإيطاليين ، في المجموعة المعادية لمصر . ومع أنه كان كثير التردد على القاهرة ، إلا أنني لم أسع للقاءه ، إلا إذا جاء ذلك مصادفة ، أو كان في رفقة صديق إيطالي مشترك ، هو كارلو سكارسيني الذي كان في ذلك الوقت مديراً لوكالة أنسا في مصر وإن كنت مستمراً في تتبع وقراءة كل ما يكتب .

وعندما وصل إلى يدي كتابه الأخير « السادات يتحدى » ، ثم تصفحته في سرعة ، لم يسعني إلا أن أشعر بدهشة حقيقية لما خيل إلى في البداية أنه تغير كامل في موقف هذا المؤلف من مصر ، وهو ما أبديته في العرض الذي نشرته مجلة أكتوبر في عددها الصادر في ١٥ مايو . . ذكرى ثورة التصحيح .

تصورت بادئ ذي بدء أنه يجامل مصر ببعض عبارات الإشادة ، لما بذلته من عرق ودم في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فأثارت إعجاب الدنيا ،

أو أن كتابه جاء تسجيلاً لمجموعة من المقالات الصحفية جاءت متأثرة بأحداث الساعة . لكنني عندما شرعت في ترجمته كاملاً ، إذا بي أمام عمل تاريخي حقيقى ، فيه دراسة متعمقة متأنية ومتجردة ، لا أثر فيها للمجاملة ولا للعاطفة الشخصية ، تماماً كما كان عهدى بدينو فرسكوبالدى طوال الأعوام العشرين الماضية .

إنه يتناول موضوع بحثه من موقف الرقيب الفاحص للأحداث ، المتبع لبواعثها وأهدافها ، المتقصى لآثارها وما تسفر عنه ، المدقق في وزنها وقيمتها على المستوى العربى والعالمى . وهو ماض فى أسلوبه المتباعد عن أى تأثير خاص ، يزن الأمور بعين الخبير بشئون الشرق الأوسط ، فلا تفوته واردة ولا شاردة ، ثم يصدر أحكامه فى مجرد تام ، لا يخلو فى بعض الأحيان من قسوة وعنف ، لم يسعنى وأنا أتملأ منها ، إلا أن أوردتها وأنا أترجم الكتاب بنفس الروح والعبارة والشكل والمعنى التى أرادها ، حتى تجىء الترجمة تصويراً صادقاً لما انطبع فى ذهنه ، وأعرب عنه .

ذلك أننا فى حاجة إلى معرفة الصورة التى يرانا بها الآخرون . ومع أن هذه الرؤية غير دقيقة فى أحيان كثيرة ، وأن الآراء التى أوردتها الكاتب ليست هى القول الفصل ، وأن هناك حقائق كثيرة غابت عنه ، وأن بعض عباراته وكلماته كانت عارية مما يغلفها بما يليق من لغة الخطاب ، إلا أنه بكتابه هذا قد غطى جانباً كبيراً من معانى الأحداث التاريخية التى مرت بنا فى السنوات الأخيرة ، كما ألقى أضواء أوضحت نواحي لم نلفظ نحن لها ، ربما لأنها ملموسة لدينا تعيش بيننا ، فتصورنا أنها ليست فى حاجة إلى التركيز عليها وإبرازها .

ومن ذلك مثلاً أبعاد شخصية الرئيس السادات ، وما انطوت عليه

من طاقات في التفكير والتدبير والإبداع ، ومن فهم عميق لقضايا العصر ،
 وحب صادق للإنسانية في مجموعها ، ورغبة مخلصية في أن يكون هادياً لبني
 وطنه وأمته . فهل قدر لنا أن نتعرف على أنفسنا من خلال الآخرين ؟ أم أننا
 لا نعرف قيمة ما في أيدينا ؟

لكم وددت أن يتصدى كتابنا لهذه الفترة التاريخية التي نمر بها ، بمثل
 هذه البساطة التي يعالجها بها هذا الكتاب ، دون تنميق أو مديح أو أدب
 متكلف . فهو عندما يشير إلى رئيس مصر بكلمة (السادات) مجردة من
 كل لقب ، يشعر القارئ على الفور بما تعكسه هذه الكلمة من حب وإكبار
 وإعجاب بصاحب هذه الشخصية ، التي تلون كل ما يجري في هذه المرحلة
 التاريخية من أحداث .

وبعد ، فالكتاب في حاجة إلى دراسة ، وإلى تعقيب . وقد أفعل ذلك
 في مستقبل قريب .

موسى بلوى

القسم الأول

كيف يصبح الإنسان رئيساً

لقد ألقى الزهر

العبور كلمة عربية ، معناها الانتقال من حال إلى حال .
وفي الساعات الأولى من عصر اليوم السادس من أكتوبر - والعاشر
من رمضان عند المسلمين ويوم عيد الغفران عند اليهود - عبر الجنود المصريون
إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وقبل أن تميل الشمس إلى الغروب ،
كانوا قد غرسوا صورة للسادات فوق حصون ما كان يسمى بخط بارليف .
وقبل ذلك بوقت غير طويل ، كانت القيادات الإسرائيلية تصف القناة
بأنها « أفضل عقبة أمام الدبابات في العالم » ومن أجل ذلك وقفت
إسرائيل بعنف أمام كافة الضغوط الدبلوماسية ، التي بذلت لحملها على
الانسحاب من الضفة الشرقية .

ولقد عمد المصريون ، لكي يعبروا القناة ، إلى استخدام أسلوب
فتى في غاية البساطة . كانت المفاجأة أول كل شيء ، وبعد ذلك نيران

كثيفة ، وهو ما نقلوه عن المدرسة السوفيتية ، ثم استخدموا عدداً ضخماً من زوارق المطاط ، وأخيراً سقالات وسلام مصنوعة من الجبال ، والهجوم بعد ذلك على الأراضي المرتفعة التي كانت تقف وراءها القوات الإسرائيلية . ولقد استخدم جيش السادات كذلك سلاحاً سرياً ، هو مضخات ميكانيكية للأعمال الزراعية ، اشترت حديثاً من ألمانيا الغربية . فلقد فتح اندفاع الماء في الحوايط الرملية عدة طرق ، لكي تنطلق منها المعدات الميكانيكية

وسرعان ما ضرب الحصار على المواقع الحصينة الإسرائيلية . واحد منها فقط هو الذي صمد حتى وقف إطلاق النار . وكان قائد هذا الموقع بالذات ، وهو الكابتن موتى إشكينازي ، هو الذي أصبح فيما بعد رائد الحملة التي قامت لحمل موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي على الاستقالة ، باعتباره مسئولاً عن النقص في إعداد خط بارليف وسقوطه . كانت مصر قد عاشت عدة أعوام متأثرة بعقدة الهزائم التي منيت بها ، وبصفة خاصة هزيمة ١٩٦٧ من هنا كان عبور القناة بالنسبة للمصريين نصراً عظيماً . لقد أنقذوا شرفهم ، وحطموا وهم القوة العسكرية الإسرائيلية التي لا تقهر ، تلك القوة التي كانت تسيطر على أفكارهم .

غير أن ما كان يهم العالم العربي أكثر من ذلك ، إنما هو النصر السياسي . فبينما كانت أفريقيا بأسرها ، فيما عدا أربع دول صغيرة ، تقطع علاقاتها بدولة إسرائيل ، كانت الحكومات العربية الغنية بذهبها الأسود تقف للمرة الأولى متضامنة وصفاً واحداً متماسكاً ، وراء ما أطلق عليه اسم « دول المواجهة » - أي مصر وسوريا - باللجوء إلى سلاح البترول .

وبالنسبة للسادات ، كان قرار خوض حرب عربية إسرائيلية رابعة ،

بعد أن فقدت مصر بصورة مدوية الحروب الثلاث الأولى ، عملاً يتسم بالمخاطرة . غير أن شجاعته في اتخاذ هذا القرار ، كانت هي السبب في المكاسب التي أحرزت في النهاية . ثم إن خليفة ناصر لم يكن أمامه اختيار آخر . ففي شهر أغسطس الذي سبق ذلك ، وقف ديان وأبدى رغبته علناً ، متحدثاً عن أراضي سيناء التي تم غزوها في حرب الأيام الستة ، في أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل ، دون أن يعبا في شيء بالأصوات التي تعلق في الأمم المتحدة .

ومن العريش إلى شرم الشيخ ، راح الإسرائيليون ينشئون مستعمرات جديدة ، وكانت الفكرة المسيطرة على حكومة تل أبيب في غاية الوضوح ، وهي أن في ترك الأمور على ما هي عليه طويلاً ، من شأنه أن يدعم الأمر الواقع ، أي الاحتلال . وفي نفس ذلك الوقت ، كان الكرملين يصدر عدداً متزايداً من تصاريح الهجرة لليهود السوفييت . وقد نسبت إسرائيل في تلك الفترة إلى جولدا مائير رئيسة الوزراء تعليقاً يقول : « لماذا يجب أن نتحرك ؟ إن كل شيء يسير على ما يرام : فالأمريكيون يبعثون إلينا بالأسلحة والأموال ، والعرب يرسلون إلينا العمال ، والروس يقدمون إلينا اليهود » .

وأما في مصر ، فكانت الأمور تسير سيراً سيئاً بالنسبة للسلطات ، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي . فلقد ظلت الحكومة عدة سنوات ، وهي تفرض أسعاراً منخفضة على المواد الضرورية ، مثل الدقيق والأرز والشاي والسكر . إلا أنه بات من المستحيل الإبقاء على هذه الأسعار الأساسية . كانت المنتجات تقل ، وفي كل يوم تقف الطوابير أمام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وترداد طويلاً على طول وفضلاً عن

ميزانية الدولة التي أصبحت في غاية الفقر ، التي تقرب الحياة فيها من حد مجرد سد الرمق ، كان عبء حوالى مليون رجل تحت السلاح وكل ما يتطلبه الجهد الحربى ، عبثاً محسوساً وكان على السادات أن يواجه واحدة من اثنتين : فإما الحرب ، وإما زيادة مشاكله الداخلية .

وفى بداية نفس ذلك العام ، كانت ميادين القاهرة تعدمها الاضطرابات . فقد كان الطلبة يحثون الحكومة على الخروج من ذلك الجمود ، ومن حالة اللاحرب واللاسلم . وفى بداية الأمر أغلقت الجامعات ، ولكن الطلبة استمروا فى المظاهرات ، وفى كل يوم يحاولون المعجىء من الجيزة حيث الجامعة ، والسير فى مواكب تتجه إلى قلب القاهرة . ولكن كردونات ضخمة من رجال الشرطة كانت توقف هذه المظاهرات عند الجسور المقامة على النيل . وقد وقعت بعض المشاجرات ، وكانت لدى رجال الشرطة تعليمات مشددة ، هى أن يستخدموا عصيهم المصنوعة من الخيزران . وقد وقعت كذلك عدة اعتقالات بين الشباب ، وجرت شائعات بأن الطلبة يلقون فى السجون معاملة سيئة .

وباختصار كان الموقف يوشك أن يفلت من الحكومة ، وكان الإسرائيليون يعرفون ذلك ، ولا يتركون فرصة تمر دون الإشارة إلى عجزها . لقد كان الأمل الذى يداعبهم هو حمل العرب على الشعور باليأس ، وجعلهم مرة أخرى يتشاجرون فيما بينهم . وفى شهر فبراير كانت هناك طائرة من طراز بوينج تعمل على الخطوط المدنية اللبية ، قد أسقطتها طائرات القتال الإسرائيلية المطاردة ، وعليها حوالى مائة من الركاب المدنيين ، لمجرد أنها حلقت فوق سيناء وهى تحاول الهبوط وبينما كانوا يشيعون جنازة القتلى فى بنغازى ، انفجر غضب الشعب ، وهاجمت

الجماهير مصر ، لأنها لم ترد على هذا العمل .
 وكثرت الانتقادات في القاهرة ، وعم الغضب . إلا أن كل ذلك لم
 يقدر له الاستمرار طويلاً ، فالجيش الذى عبر القناة يوم السادس من
 أكتوبر ، كان إذن يعمل من أجل كسر ذلك الوضع السياسى والدبلوماسى ،
 الذى كان يسود العالم العربى منذ وقت طويل ، أكثر مما يعمل من أجل
 استعادة سيناء كلها .

* * *

وكان جمال عبد الناصر قد شعر بالإرهاق الشديد فقال لمن حوله :
 - « ليست لدى القدرة على الوقوف .
 غير أنه مع ذلك أبى إلا أن يذهب إلى مطار القاهرة ، ليكون في
 وداع الملوك والرؤساء العرب ، وهم يغادرون مصر . وكان ناصر قد بذل
 في اليوم السابق وطوال الليل جهداً كبيراً ، وهو يقوم بالوساطة بينهم في
 صالونات فندق هيلتون . فقد كان مؤتمر القمة لرؤساء الدول الأعضاء
 في الجامعة العربية يناقش ، في لغة تتسم بالعنف ، مشكلة الحرب الأهلية
 الناشئة حينئذ في الأردن ، حيث راح الفيلق العربى التابع للملك حسين
 يسحق الحركة الفلسطينية التى يترعها ياسر عرفات .
 ولقد برزت الأسلحة من تحت مائدة المؤتمر ، في لحظة ما من
 انعقاده . فقد صاح ياسر عرفات في وجه الملك الهاشمى قائلاً : « إنك
 نيرون العالم العربى » . أما معمر القذافى ، الذى لم يكن قد مضى عام
 منذ أصبح رئيساً في ليبيا ، فقد طلب من جميع الحكومات العربية
 قطع علاقاتها على الفور بالأردن . كان يريد الإعلان عن اقتراحه ،
 ولكن ناصر لم يكن راغباً في حدوث هذه القطيعة ، ومازال يعمل حتى

حمل كلا من حسين وعرفات على أن يتصافحا . وفي صباح اليوم التالي ، أعلنت صحف القاهرة التي أخرت صدور طبعاتها الأولى ، التوصل إلى اتفاق وصفته بأنه « يضع حداً لتزيف الدم بين الأشقاء » .

وعندما وقف ناصر تحت سلم الطائرة يعانق الأمير صباح السالم الصباح أمير الكويت ، أحس بشيء يوخزه في صدره ، وعند ذلك جاءت سيارته لتحملة من أرض المطار . ولم تفتن الجماهير التي كانت مصطفة على طول الطريق ، إلى أن تلك العربة الفارحة السوداء ، التي تقطع شوارع القاهرة بكل سرعتها ، تحمل في داخلها الرئيس الذي يشعر بالمرض.. لكن نبأ وفاته بدأ يتسرب ، عندما قطع كل من التليفزيون والراديو إذاعته العادية ، لكي ينقل آيات من القرآن . وهكذا فإن محمد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية ، عندما ظهر والانفعال باد عليه على الشاشة ، كان جانب من سكان مصر يعرفون النبأ الذي يوشك أن يعلنه .

وجرى الاستفتاء الشعبي الذي جاء على إثره السادات رئيساً للجمهورية ، بعد ذلك بسبعة عشر يوماً . وجاء كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي إلى القاهرة لكي يحضر الجنازة ، ولكنه كان قد جاء خصيصاً لكي يؤيد ترشيح على صبرى ، الذي كان يعتبر الرجل المقرب إلى موسكو . ولقد وصل الأمر ذات يوم بناصر إلى حد أنه أمر باعتقاله ، عندما وصلته شائعة عن الدسائس التي يدبرها مع الزعماء الروس .

وقد انكشف هيكل الحذر بدوره ، عندما كتب في الأهرام يقترح أن يكون زكريا محي الدين رئيساً للجمهورية . وكان هذا قد اختاره ناصر في ذلك المساء الشهير ، الذي أعلن فيه استقالته بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، إذ كان يتمتع بسمعة الرجل الذي يحظى بثقة الأمريكيين ،

وكان عليه منذ ذلك الحين أن يفتح حواراً مع الغرب . لكن زكريا محيي الدين اختفى بعد ذلك عن المسرح السياسى ، كما لو كان يريد أن يبقى متاهباً لفرصة أخرى .

ولم يحصل السادات فى الاستفتاء ، على تلك النسبة التى يعتبرها نظام الحكم فى مصر عادة هى المقياس المطلوب . لقد كان ناصر يحصل فى الماضى ، على أصوات ٩٩ فى المائة من المصريين . وعندما كان السادات يسر إلى شعراوى جمعة ، وزير الداخلية فى تلك الآونة ، عشية الاستفتاء ، قائلاً له إنه قد يكتفى بالحصول على ٩٥ فى المائة ، كان رد شعراوى مراوغة فى خبث إذ قال : « يكتفى أن تحصل على ٩٠ فى المائة » . ثم راح بعد ذلك يعلن أن ١٠ فى المائة من المصريين لم يصوتوا للسادات ، وكان معنى ذلك أنه يحتفظ باحتياطى ، علامة على أن جولة الخلافة لم تنته بعد . لقد كانت « المؤسسة » القائمة داخل النظام لا تريد ، فى تلك اللحظة ، أن تعطى أحداً المكاة التى كانت لناصر .



قرية فوق الدلتا

إن ذلك الرجل الذى حصل على خلافة ناصر ، فى تلك اللحظات المأساوية لمصر وللعالم العربى بأسره ، ليس على الإطلاق شخصية ثانوية فى الحركة الوطنية ، حتى ولو كان البعض قد اعتقد أيام انتقال هذه الخلافة ، أنه صورة غير واضحة تماماً . لقد كان صوته هو الذى قال : «يا شعب مصر ، إن بلادنا تعجز مرحلة حرجية من تاريخها ، بعد أن سيطر عليها الفساد ، وأضعفها عدم الاستقرار » ، وذلك عندما أعلن قيام الثورة المصرية من إذاعة القاهرة ، فى صوت عميق ، صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وبعد أن أعلن على العالم نبأ الثورة ، لم يكن باقياً إلا تبليغ فاروق ، بأن عليه أن يتنازل عن العرش . وكان فاروق فى ذلك الوقت فى الإسكندرية ، كعادته فى صيف كل عام ، وقد عهد بهذه المهمة إلى السادات . غير أنه قبل أن ينطلق إلى الإسكندرية مع اللواء نجيب ، الذى كان الضباط

الثوار قد عينوه قائداً عاماً للجيش ، قام السادات بدور حاسم في أن يضمنى على الثورة ثوباً من الشرعية ، باختيار رئيس وزراء مدنى . وكان هذا هو على ماهر ، ذلك السياسى الذى كان الوطنيون ينظرون إليه بارتياح ، والذى كان قد استدعى لإعادة النظام بعد حريق القاهرة .

ويروى السادات ذلك بنفسه فيقول : « لم يكن هناك من يعرف عنوان على ماهر في مقر القيادة ، وأخيراً تقدم صحفى كان موجوداً ، وعرض أن يرافقتى إلى بيته . فلما وصلنا ، كان على ماهر يستقبل إدجار جلاد ، فافهمته أنى أريد أن أجمع به على انفراد ، وما كدنا نفعل حتى عرضت عليه ، باسم مجلس الثورة ، رئاسة الحكومة الجديدة . وساد الصمت لحظة ، كانت تقطعه بين الحين والآخر صفارات الجنود في الخارج . وعند ذلك سألتى على ماهر : هل هؤلاء رجالكم ؟ فأجبت بالإيجاب ، وأضفت أننا أصبحنا نسيطر على كل شيء ، ورحت أوضح له آراءنا فيما يتعلق بحالة البلاد المؤسفة ، وفساد عصابة الملك . ورد على ماهر بأنه على استعداد للتعاون معنا ، بشرط أن يعيئه التكليف بمنصب رئيس الوزراء من الملك نفسه . فقلت له « اتفقنا » .

وبعد ذلك بيومين ، كان السادات في الإسكندرية ، حيث اضطر على ماهر أن يحمل إنذار الضباط الأحرار ،الذى يتضمن طلبهم لتخليه عن العرش . وحضر السادات رحيل فاروق ، ومن فوق ظهر أحد زوارق الطوربيد ، رآه وهو يغيب في ظلال التاريخ . ومن حول السادات كان البحارة في غاية الفرح ، وفجأة أحس بتعب ، فقد مضت ثلاثة أيام لم يذق خلالها طعم النوم ، وقد ظل يعمل كل تلك الساعات الحافلة بالتوتر على أعصابه وقد استند على بعض الرجال لكي يهبط سلم السفينة الحربية الصغيرة . .

وعندما وصل الملك المخلوع إلى منفاه في إيطاليا ، كانت ذكريات تلك المغامرات مازالت حية في ذاكرته . وهناك رجل إيطالي كان على علاقة وثيقة بفاروق وكان في استقباله ، يقول وهو يروي تلك الأحداث : « إن أول عبارة أدلى بها الملك وهو يهبط من السفينة في ميناء نابولي ، هي هذه : « إن الرئيس الحقيقي لهؤلاء الضباط الثوار ، والعنصر الخطير في المجموعة التي قامت بالانقلاب ، هو رجل أسمر ، يدعونه أنور السادات » . ولم يكن الصديق الإيطالي قد سمع من قبل هذا الاسم .

* * *

إن البيت يتكون من طابق واحد ، وهو مبني بالحجر الخشن والطوب الأحمر ، ومن حوله حقل لأشجار البرتقال ، وسور طويل يفصل هذا الحقل ، عن الطريق العام . ولو لم يكن هناك ذلك الحارس ، الذى يقف اليوم أمام ذلك السور ، لحسبه المرء بيت عمدة القرية . وهنا ، في هذا البيت الريفى ، يحب السادات أن يجيء . وخاصة في الأوقات الحرجة ، عندما ينبغي أن يركز أفكاره ، ويتأمل الأمور قبل أن يتخذ قراراته ، لكى يشعر أنه قريب من قلب مصر ، صاحبة ذلك التاريخ الطويل . إن هذه الزيارات إلى هذه الأرض التى عليها نشأ ، قد فتحت الآفاق أمامه إلى أمور كثيرة ، لا يستطيع نسيانها ، كما علمه الطريقة التى يتعين عليه أن يتحدث بها إلى الجماهير البسيطة ، التى تستمع إليه ويصغى إليها . ومن أجل ذلك يعود إلى ذلك البيت عدة مرات كل عام ، فى تلك القرية التى يدعونها ميت أبو الكوم ، وفيها ولد يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٨ . وتقع ميت أبو الكوم هذه على بعد حوالى مائة كيلو متر من القاهرة ، فى قلب الدلتا ، أى فرعى نهر النيل . إنها قرية صغيرة يسكنها حوالى

ثلاثة آلاف نسمة ، من عدة مئات من قرى مماثلة ، وإلى جوار مركزين كبيرين ، هما طنطا وبها . وفي القرية اليوم مدرستان وناد للشباب ، ومقبرة صغيرة ، فيها جزء صغير يدفن فيه الموتى من أسرة الرئيس .

وفيما حول ذلك كله هو مصر التي لا تتغير ولا تتبدل: مجموعات من الأطفال يخلعون ثيابهم ويستحمون في الترغ ، ومجموعات من النساء بشياهن السوداء التي طرزت حروفها بالذهب ، وقطعان الحمير التي تحمل على ظهورها سباتاً ممتلئة بالطين والسباخ . وفي الحقول تدور السواقي تبحرها الثيران ، لرى الأرض . لقد جرت العادة أن تبدو مصر وقد تمثلت للأجانب في القاهرة ، بما فيها من تناقضات ، وبكل ما في المدينة الكبرى التي دخلت مجرى التاريخ المعاصر . والواقع أن مصر الحقيقية هي الريف ، الذي ظل طوال القرون يقاوم محاولات الغزاة ، ويصمد حتى إذا خسرت مصر موقعة . وعلى ذلك فإن السادات هو ابن مصر هذه التي لا تتغير ولا تتبدل . والأسرة التي ينتمى إليها قد يصل عدد أفرادها إلى أربعة آلاف نسمة ، تفرقوا في البلاد من الإسكندرية حتى أسوان .

كان والد السادات قد أمضى سنوات كثيرة في السودان ، حيث كان موظفاً مدنياً ، وهناك تزوج . والسادات فخور بجديته معاً ، ويقول عن إحداهما إنها كانت ذات نفوذ في القرية ، يعادل نفوذ عمدتها . وكانت تجلس على مقعد كبير وسط ساحة القرية ، وتتلقى العرائض وتقول رأيها في شكاوى الناس . وكانت هي التي تعلم منها السادات صغيراً أول أفكار سياسية ، وهي الوطنية وحب الاستقلال .

أما جده الأكبر ، فكان من أتباع عرابي ، ذلك الضابط المصري الذي ثار وتمرد على خديو مصر ، وعلى الإنجليز . وقد حارب في موقعة

التل الكبير ، التي انهزم فيها المصريون ، أما هو فقد استطاع أن يعود على جواده إلى ميت أبو الكوم ، ولا يزال سيفه في يده . وكان أحد أجداده مقرئاً يهود القرآن ، وقد اشتغل بالتدريس في الأزهر ، وقد رفض أن يحلف بيمين الولاء لأسرة محمد علي ، أو للقوة الاستعمارية .

إن آل السادات لم يكونوا من الأثرياء ، ولكنهم لم يكونوا من الفقراء المعدمين : كانوا يمتلكون سبعة أفدنة من أراضي الدلتا الخصبة ، ومترلين في ميت أبو الكوم . وهكذا استطاع أنور أن يذهب إلى المدرسة الأولية ، وبعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية في القرية المجاورة . وفي البيت كان والده الذي يحب اللغات ، يعلمه كيف يتكلم اللغة الإنجليزية ، ويحكي عن أنور أنه كان منذ صغره يبعث الحماس في زملائه الصغار ، بالخطب الوطنية التي يلقيها عليهم ويحكي أحد زملاء طفولته ، أصبح اليوم نائباً هو فتحي سلمان ، القصة التالية : « لقد أشرف أنور ذات يوم على الفرق في التربة ، وقد أنقذناه في آخر لحظة . وقد سألتناه نحن الأطفال عن آخر شيء كان يفكر فيه في تلك اللحظات ، فأجاب : « كنت أفكر في أن مصر توشك أن تفقد أنور السادات » .

ويعصف هو نفسه بأنه كان غلاماً يؤدي الصلوات الخمس كل يوم ، ويصحو في الفجر ، ويهوى القراءة . ومن بين قراءاته السياسية الأولى تعاليم غاندي ، التي سرعان ما استولت عليه . وتقول أخته نفيسة إنه كان يذهب إلى المدرسة في بعض الأحيان ، وقد ارتدى مثل الثياب التي كان يرتديها المهاتما . وفي أحيان أخرى ، كان يتجول في القرية ، ومعه عترة ربطها بحبل ، ثم يجلس تحت شجرة ، قائلاً إنه ينوي الصيام وذات يوم وقف في طريق دائرية إنجليزية ، وألقى أمامهم خطبة

عنيفة . وفي آخرها لم يوقع به الجنود أى عقاب ، ولكنهم أعطوه بعض الحلوى .
وعندما جاء إلى القاهرة لإتمام تعليمه ، كان الشاب السادات لا يزال ملتهب الوطنية ، وهجر فلسفة عدم العنف التى كان ينتهجها غاندى . ولم يمض طويل وقت حتى لفت إليه الأنظار ، حتى أنظار السلطات ، وذلك لاشتراكه فى كل مظاهرات الطلبة . وهكذا فإنه ما كاد يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية ، حتى رفض طلبه للوهلة الأولى ، وقالوا له إن طلبه « تحت البحث » . وحاول والده حتى استطاع إدخاله هذه الكلية ، التى التحق بها عام ١٩٣٦ ، والتقى فيها بناصر . ولم يلبث الاثنان أن أدركا أنهما يفكران فى الأمور بنفس الطريقة ، حتى وإن كان كلاهما لا يتحدث كثيراً . وبعد مرور عامين ، تخرج السادات ثم تخرج عبدالناصر الدفعة التالية والتقى فى إحدى الحاميات فى الوجه القبلى ، حيث كونا ومعهم عشرة من الضباط جمعية سرية « ثورية » هدفها تحرير البلاد . وكان اسم هذه الجمعية « حلف منقباد » .

ويُرجع السادات إلى هذه الفترة نشأة حركة الضباط الأحرار . وهو يقول فى ذلك : « لم يكن كبار ضباطنا يفكرون إلا فى إزلالنا ، بينما كانوا يقدمون كل الاحترام ، إلى الإنجليز . وذات يوم التقينا على جبل شريف لكى نتناول وجبة طعامنا ، وكانت تتكون من العدس وأبو فروة وقصب السكر . وهنا قال جمال : لنجعل من هذا اللقاء ، اجتماعاً تاريخياً . وقد أقسمنا أن نظل أوفياء للصداقة التى تجمعنا . وقد أتاح لنا هذا الاجتماع أن نتخطى كافة العقبات لقد كان ذلك هو أول لقاء حقيقى لى مع جمال ، وحتى هذه اللحظة لم أكن قد لمست دماثته ، إذ كنت بطبعى ميالاً إلى الصمت » .

الفصل الثالث

التعاون مع المحور

إن الحرب العالمية الثانية ، هي الهزة العنيفة التي كان الوطنيون المصريون ينتظرونها . وقد وضعت هذه الحرب ، في وقت ما ، مصر في قلب التاريخ ، حتى وإن كانت قد ظلت تقوم بدور بطولة سلمي . وليس من المؤكد أن سيف الإسلام ، الذي جرده موسوليني في طرابلس ، هو الذي ألهب حماس المصريين للمحور ، وإنما الواقع هو أن النجاحات الأولى التي حققها الإيطاليون والألمان ، قد وجدت استقبالا طيبا ، في الدوائر التي كانت تهدف إلى زعزعة الحماية البريطانية ، التي كان الوطنيون يشعرون بوقعها الثقيل .

وفي بداية الأربعينات ، كان أنور السادات قد أصبح اسمه مسجلاً لدى البوليس بوصفه ثورياً ومخرباً ، يتعين وضعه تحت المراقبة . وقد اتصل كذلك بحسن البنا ، المرشد العام للإخوان المسلمين ، تلك الطائفة التي

كانت تتطلع إلى العودة إلى المجتمع الإسلامى الأول ، والتخلص من المدنية العصرية . وقد وضع بيت السادات تحت المراقبة . وتقول أخته : « لقد اقتحم عدد من الجنود الإنجليز ، ومعهم عناصر من البوليس السياسى التابع للملك فاروق بيتنا فى منتصف الليل بالقوة ، فألقوا بنا من فوق الأسرة ، وحطموا الأثاث ومزقوا الفراش ، وقلبوا كل شىء رأساً على عقب . لقد كانوا يبحثون عن أنور » .

ويقول السادات عن تلك الأيام : « لقد أصبحت مصر ميداناً للمعارك ، بغير أن تستطيع التعبير عن إرادتها . وبرغم تصريح الاستقلال عام ١٩٣٦ ، فقد عوملت كما لو كانت تابعة للإمبراطورية البريطانية . وذات يوم ، وكنا فى وحدتنا التى كانت معسكرة فى مرسى مطروح ، صدرت لها الأوامر بالجللاء عن مواقعها . وكان من شأن كل ذلك أن يحرك ضمائر المصريين ، ويقوى الشعور الوطنى » .

وإذ طرد السادات ووحدته من حدود بلاده الخاصة ، وجد فى القاهرة رفاق طريقه . وهنا وضعت أسس التنظيم الثورى ، الذى كان « حلف منقباد » قد صورته جينياً . وقد تكونت خلايا كثيرة ، فى جميع فروع الجيش تقريباً . وكانت على رأس التنظيم لجنة مركزية ، مكونة من اثنى عشر عضواً .

وفما يتعلق بالعلاقات مع حسن البنا والإخوان المسلمين ، فإن السادات يقول :

« وكلفتنى اللجنة المركزية بالدخول فى اتصال مع بعض الشخصيات ذات الشأن فى الحياة المصرية العامة . وفى يوم الاحتفال بالمولد النبوى كنت بالمعسكر أتناول طعامى ، عندما دخل ضابط ، ومعه شخص غريب

المظهر ، يبدو الحزن في عينيه ، والنبل في سلوكه . وقد تحدثنا بصفة خاصة عن الدين ، وعن العودة إلى الأخلاق ، إزاء الفساد الذى يعم بين السلطة الحاكمة ، فأحسست أنى إزاء إنسان له رسالة . غير أنى بينما كنت أتحدث معه ذات يوم في مقر الإخوان ، إذا ببعضهم يحملون عدداً من الصناديق ، التى فتحوها بحضورى ، وإذا بها تحتوى على مجموعة من المسدسات .

* * *

كان جيش روميل يدق حدود مصر ، وفى القوقاز بدت إمكانيات القيام بحركة كماشة تحاصر الشرق الأوسط ، وفى العراق تفجرت ثورة مناهضة للإنجليز ، وعلى حدود الهند أخذ الإنجليز ينسحبون أمام ضغط اليابانيين . أما فى مصر ، فقد كانت حكومة لندن قد أصدرت أوامرها باستبدال على ماهر رئيس الوزراء ، الذى قيل إنه وطنى أكثر مما يجب . وإزاء كل ذلك ، لم يكن فى استطاعة السادات الذى لا يهدأ ، أن يظل جامد الحركة .

وعلى ذلك فإنه بدأ يشترك فى سلسلة طويلة من الأعمال الوطنية المضادة للإنجليز . كانت أعمالاً تتسم بالشجاعة والإقدام ، ولكنها كانت تفتقر إلى الإعداد الدقيق ، مما جعلها لا تنجح . وأول هذه الأعمال ، محاولة إخراج عزيز المصرى ، وهو أحد كبار الضباط المصريين الذى يمتلئ وطنية ، لكى يدخل فى اتصال مع روميل . ولأن عزيز المصرى قد شغل منصب رئيس أركان الجيش فى القاهرة ، فإنه كان يعرف الكثير من الشؤون العسكرية للبلاد ، كما أنه قد سبق له الاصطدام عدة مرات بالإنجليز ، الذين لم يجدوا بداً من إخراجه من منصبه .

كان ذلك في مارس عام ١٩٤١ . وقد وصلت برقية من روميل إلى الخلية التي تضم بين أعضائها السادات ، لكي تعمل على توصيل عزيز المصري إلى الحدود ، فكان على السادات ورفاقه تسهيل هذه المهمة . كانت الفكرة في البداية أن يضعوا عزيز المصري في غواصة ألمانية تصل ليلاً إلى منطقة قناة السويس ، وقد ذهب السادات لمعاينة الموقع ، فقرر أنه لا يصلح لذلك . واقترح الألمان استخدام طائرة ، وحددوا مطاراً مهجوراً يقع في قلب الصحراء . وذهب السادات لمعاينته ، فإذا به يكتشف وجود قاعدة بريطانية إلى جواره . وعند ذلك تقرر اختيار مطار آخر .

وقال السادات عن هذا المطار : « إنه مناسب تماماً ، فأرضه صلبة ، وممهّد جيداً » . كان على عزيز المصري أن يقصد إلى مكان ما ، وتحضر طائرة ألمانية في ساعة معينة إليه . غير أن الضابط المصري لم يوفق في الذهاب إلى الموعد ، لعطب أصاب السيارة الصغيرة التي استقلها فاضطرت الطائرة الألمانية إلى العودة بدونه ، فلم تنجح المحاولة .

وجرت محاولة أخرى لنفس الغرض ، واختير لها هذه المرة طيار وطائرة مصرية . ومع ذلك ، فإن الطائرة بينما كانت تتجه للإقلاع ، إذا بها تصطدم وهي لا تزال على الأرض بأحد الأعمدة ، وتتحطم . وخرج عزيز المصري سالماً بمعجزة ، ولكن الحادث لم يلبث أن انكشف ، فتم اعتقاله ، ووضع تحت مراقبة البوليس الحربي .

ثم وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الذي ارتكب به لورد كيلرن المندوب السامي البريطاني أحد أعمال القوة الغاشمة ، الأمر الذي جعل المجموعات الوطنية تنشط في تحركاتها . فلقد حاصر بالدبابات القصر الملكي في عابدين ، ثم اقتحمه بقوة السلاح ، وفرض على الملك فاروق تعيين أحد رؤساء الوزراء ،

الذى ترضى عنه لندن . وبرغم ما كان لدى السادات من مشروعات أخرى ، فإنه لم يستطع أن يقف مكتوف اليدين . وبينما هو يفكر فيما يعملهُ للانتقام لهذا العمل المهين من الإنجليز ، إذا باثنين من الألمان يصلان إلى القاهرة متخفين في زي ضابطين بريطانيين : لقد كانا يعملان بالإدارة السرية النازية ، ويحملان معهما مقداراً كبيراً من الجنيئات الاسترلينية المزيفة ، وجهازاً للإرسال .

وقد أقام الألمان مركز عملياتهما في عوامة راسية في النيل ، ومن قبيل المصادفات أن يتعطل جهاز الإرسال ، فيدلهما البعض على رجل يكره الإنجليز . ويجيد إصلاح مثل هذه الأجهزة . وكان هذا الرجل هو السادات ، الذى درس فنون اللاسلكى في سلاح الإشارة بالجيش . إلا أنه سرعان ما تبين أن هذين العميلين لا يقومان بعملهما بصورة جادة ، إذ كانا ينفقان النقود ببذخ ويقمان حفلات صاخبة تلفت النظر ، تسيل فيها الخمر أنهاراً ، ولا يتوقف الرقص والموسيقى طول الليل .

وفحص السادات الجهاز الذى اختير لإصلاحه ، فتبين له أنه سليم وليس به عطب ، ولكنه طراز بسيط ، ولا يريد العميلان لسبب ما أن يقوما عن طريقه بأى اتصال . وشك السادات في أمرهما ، وفطن إلى أنهما لا تحدوهما رغبة في العمل الذى جاء من أجله .

وتحققت هذه الشكوك عندما هاجم البوليس مقر عملهما ، وألقى القبض عليهما ، فإذا بهما يعرضان في مقابل العفو عنهما ، الإدلاء بأسماء الذين تعاونوا معهما من المصريين . وكان ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت ماراً بالقاهرة ، فعرض عليه الأمر ، وأعطى أمراً بالموافقة على ما عرضه الألمان . وهكذا ورد اسم السادات ، فقدمه الإنجليز للمحاكمة

العسكرية ، واتهموه بأنه تعاون مع أعداء بريطانيا أثناء الحرب .
ويؤكد اللواء محمد نجيب ، الذى عين رئيساً للجمهورية ، فى
مذكراته ، وكان قد وقف إلى جانب السادات فى تلك القضية ، أن ذلك
الالتهام حتى وإن ثبت ، فهو ليس عملاً موجهاً إلى مصر ، وإنما موجه إلى
بريطانيا عدوة مصر . وقد أعد مذكرة يبنى فيها هذا الاتهام ، لكن الجهات
المسئولة لم تقبل بوجهة نظره ، وعند ذلك هدد بالاستقالة من الجيش ، وإعلان
حقيقة الأمر على الرأى العام فى مصر ، مما كان سبباً فى إصابة كبار
الضباط الضالعين مع الإنجليز بالهلع ، فاكثفوا بإصدار قرار بنقل السادات
إلى الاحتياط ، وعدم تقديمه للمحاكمة العسكرية .

لكنهم مع ذلك لم يلبثوا أن قبضوا عليه ، حيث قضى عامين فى السجن ،
مع حرمانه من مرتبه ، فكادت أسرته تتعرض للحاجة الشديدة ، لولا أن
الحركة الثورية أخذت تمدها بإعانة بسيطة . ولقد كتب السادات
نفسه فى مذكراته عن هذه الفترة فقال : « عندما علمت أن أسرتى
لا تتعرض للحاجة ، كان ذلك بلساً لى نفسى ، فجميع أولئك الذين يقاتلون
من أجل فكرة ، يعرفون أن ما يفت فى عضد الرجل ليس هو الخوف
من الموت ، أو من التعذيب ، وإنما يفعل ذلك تفكيره فى أنه ترك وراءه
زوجة وصغاراً ضعافاً ، لا أحد يدافع عنهما » . ومهما يكن من أمر ، فإن
ذلك كان آخر عهد السادات ، بالتعاون على أى صورة من الصور
مع المحور .

الإرهابي الشاب

أمضى السادات في السجن قترين طويلتين من حياته ، الفترة الأولى بعد قصة إصلاح جهاز الإرسال الألماني ، والثانية بعد مقتل أمين عثمان على أيدي جماعة من الوطنيين المتطرفين ، لميوله السياسية إلى جانب الإنجليز . ويروى الصحفي المصري موسى صبرى الذى عرفه السادات في السجن طرفاً من ذلك في كتاب له فيقول : « لقد كان السادات من النوع الذى يلوذ دائماً بالصمت ، فلم يكشف لأحد قط عن السبب الذى جعلهم يودعونه السجن ، وكان حتى وهو مسجون يتأثق في ثيابه . وقد أعد ذات مرة خطة للهرب ، بغير أن يقول عنها كلمة واحدة لأحد . وكان معنا في السجن رجل من روسيا البيضاء ، تربطه قرابة بعيدة بأسرة القيصر ، حصل على تصريح يبيح له تربية الأرانب ، في غرفة مجاورة لغرفة الحرس . وقد تظاهر السادات بالاهتمام بهذه الهواية ، ولكنه في الحقيقة كان منهمكاً في عمل

حفرة في الأرضية . وكان يقوم بذلك بغير أن يلحظه أحد ، لم يكن لديه سوى خمس دقائق كل يوم ، وتلك هي لحظة تغيير الحراسة . وقبل أربع وعشرين ساعة من الموعد الذي حدده للهرب ، اختار أربعة من زملائه في السجن ، كنت واحداً منهم . ولم يكن هدفه هو مجرد الخروج من السجن ، وإنما لكي يقوم بعمل سياسي ، يلفت به الأنظار ، يتلخص في رفع عريضة إلى البرلمان ، لحمل المعارضة على العمل ، وجعل البلاد تهتم بشئون المسجونين السياسيين . وقد عبرنا الحفرة التي أحدثها السادات ، وظللنا نسير على أيدينا فترة حتى لا يصدر عنا أى صوت ، إلى أن أصبحنا في الخارج ، وكانت هناك سيارة تنتظرنا .

ولقد وصف السادات الفترة التي سجن فيها ، بأنها أسوأ ما مر به في سنوات حياته . غير أنه استغلها في القراءة والتعلم ، ومن ذلك أنه أجاد التحدث باللغة الإنجليزية ، والألمانية ، والفارسية ، كما استطاع أن يقرأ بالفرنسية . وقد وصل إلى ما في أعماق الكتاب المحبين إليه ، مثل لويد دوجلاس وسومرست موم ، كما اكتشف عدداً آخر لم يكن يعرفهم حتى ذلك الوقت ، مثل هارولد لاسكى وأرنولد توينبي ، ووسع من آفاق ثقافته ، وخرج بها عن نطاق الأدب الإسلامى .

كانت التعاليم الأولى التي استقرت في نفسه منذ الصغر هي تعاليم الدين التي تلقاها عن والده ، ثم عن كتاب القرية . وقد قضى كل حياته يؤدي الصلاة في مواعيدها ، متعبداً كما تقضى مبادئ الإسلام . غير أنه لم يخلط فيما بعد السياسة بالدين ، وهو يقول في ذلك : « إن الإنسان المصرى إنسان متدين ، في قلبه احترام عميق للقيم الروحية . لكن الدين شيء ، واستغلاله في الأغراض السياسية شيء آخر . وإذا ما تحول الدين

إلى نظام سياسى ، وأضفى عليه طابعاً ليس طابعه الأساسى ، فعند ذلك يكون التعصب . ومن هنا فإنه يقر بأن له « أستاذاً » فى تكوينه الروحى هو الخليفة عمر ، الذى كان قمة فى العدل والاستقامة والصلابة فى الحق . وبينما كان ناصر يبدى فى سنوات الاستعداد اهتماماً بكتب التاريخ العسكرى ، كان السادات يتجه نحو القراءات المتعلقة بالأديان . وهو دائم الإشارة إلى لويد دوجلاس ، أحد الكتاب المفضلين لديه ، والذى قال عنه فى حب : « لقد كان هذا الرجل فى البداية طبيباً ، ثم قسيساً . ولم يبدأ الكتابة إلا بعد أن بلغ الأربعين ، ولكن له قدرة كبيرة على التعبير ، وخاصة عندما يمزج فى كتاباته بين الثقة والإيمان . ولقد تأثرت به بشكل ملحوظ ، عندما كنت مسجوناً فى الحبس الانفرادى » . ولم يغير السادات مع مرور الزمن اتجاهه هذا ، إذ أنه لما قام بأول زيارة له للولايات المتحدة ، اشترى مجموعة كاملة مستعملة ، من مؤلفات لويد دوجلاس .

وفى ما بين الفترتين الأولى والثانية اللتين قضاهما السادات فى السجن ، لم تكن حياته تسير سيراً سيئاً . فمن الناحية الاقتصادية دبر أموره ، وذلك بأنه لم يستنكف أن يعمل فى عدة مهن مؤقتة ، فعمل تاجراً فى عجلات السيارات المستعملة ، وسائقاً . ولكنه ، نظراً لأنه هارب من السجن ، كان عليه دائماً أن يغير مقر إقامته ، وظل كذلك حتى عام ١٩٤٥ ، عندما ألغيت الأحكام العسكرية . وفىما يتعلق بالنشاط السياسى ، فإنه قد عاود الاتصال بالإخوان المسلمين ، بل وحاول أن يقوم بدور للوساطة بينهم وبين الملك فاروق ، عن طريق طبيبه الخاص . وهو يقول فى ذلك بمرح : « لا يحدث فى كل يوم ، أن يزعم هارب من السجن ، أن يستقبله رئيس الدولة مباشرة » .

وكانت أزمة الاستعمار قد بدأت في العالم كله ، وما كانت مصر تستطيع في هذه القضية ، إلا أن يكون لها دور طبيعي ، وخاصة بعد أن خرجت من الحرب ، كما يقول السادات ، من قوقعتها التي تنتمي إلى العصور الوسطى . غير أن الواقع الجديد ، لم تعد تسيطر عليه الحركات الوطنية التقليدية . فلقد انغمس الوفد ، وهو حزب النضال الوطني الأول ، في الفساد الطارئ ، وارتبط إلى حد بعيد بدوائر البلاط . أما الإخوان المسلمون ، فقد أصبحوا طائفة متعصبة دينياً ، إلى جانب تورطهم في عمليات الإرهاب ، وطاعتهم طاعة عمياء للمرشد العام . وكانت القوة الوحيدة السليمة والفعالة ، تتمثل في الجيش . ويقول السادات إن الظاهرة التي كان لها مغزى في فترة ما بعد الحرب ، هي ذلك التحالف الجديد الذي ربط بقوة بين الطبقات العاملة والمثقفين ، الذين اتحدوا في اقتناع مشترك ، على أن الأمور يجب أن تتغير . ومن هنا بدا للمثقفين المصريين ، الذي كانوا يحاولون إحداث ثورة روحية ، أن حركة الجيش هي المصدر الوحيد للحياة ، في أمة توشك أن تحتضر .

كان تنظيم الضباط الأحرار في ذلك الوقت قد أعيد تكوينه ، فاضطلع ناصر برئاسة القسم « العسكري » ، أي تلك المجموعة التي تتكون من العاملين بالجيش ، على حين تولى السادات رئاسة القسم « الشعبي » بالتنظيم الذي يضم الخلايا الثورية التي تكونت من المدنيين . وقد حدث انقسام آخر في تنظيم الضباط الأحرار ، عندما أنشئ قسم ثالث هو القسم « الاقتصادي » . ويوضح السادات ذلك بأنه برغم هذه التسمية الضخمة ، فإن هذا القسم كان يقتصر على الاهتمام بشئون الحياة البسيطة ، وكان عليه عملياً أن يباشر تمويل التنظيم . وقد كان على بعض المنضمين إليه

أن يدفعوا مرتب شهرين ، في صورة قرض ، وقد أعفى السادات من ذلك ، إذ كان مسئولاً عن أسرة كبيرة .

وقد وقعت عدة صدامات داخل حركة الضباط الأحرار في ذلك الوقت ، فقد كان السادات يطالب بالانتقال دون تأخير إلى العمل المباشر ، إذ كان يرى أن الحركة عليها أن تستخدم ، إذا اقتضى الأمر ، حتى الإرهاب كأداة للنضال السياسى . بل وكان يرى أن الساسة الذين يعملون لحساب الإنجليز في مصر ، يتعين التخلص منهم ولو جسدياً .

ويقول السادات فيما بعد ، إن الإرهاب الذى كان يمارسه الضباط الأحرار كان إرهاباً « نظرياً » ، وفسر ذلك بقوله : « لقد كنا نعرف أهمية الأعمال التى لها صدى ودوى ، والمخصصة للتأثير فى خيال الجماهير . إلا أننا كنا نرى مع ذلك ، أنه لا يمكن الحصول على هذا التأثير بأعمال « منعزلة » ، ومن ناحية أخرى كنا مصممين على تجنب حدوث تفاقم فى التعصب السياسى ، الذى كنا نحن أنفسنا شهداء عليه » .

لكن ما حدث ، فى بعض الظروف على الأقل ، هو أن السادات قد فكر فى تنفيذ أحد هذه الأعمال « التى لها صدى ودوى » ، وكان ذلك عندما تصرف السفير البريطانى لورد كيلرن تصرفاً رثى أنه مهين بالنسبة للنقراشى رئيس وزراء مصر فى ذلك الحين ، الذى كان قد أثار الحديث فى مسألة المطالب المصرية فى السودان . كانت الخطة أن يتم نسف السفارة البريطانية فى القاهرة ، بكل من فيها بما فيهم السفير . وذات يوم ، أبلغ السادات هذه الخطة إلى ناصر ، الذى استمع إليه بانتباه شديد ، فلما فرغ من ذلك قال له « : لا تفعل » . ويقول السادات : « لقد كنت مستعداً أن أرمى بنفسى فى التهلكة من أجل مصر ، ولكن ناصر بأعصابه

القوية ، كان يحول بينى وبين ذلك .

وهناك شخصية أخرى قيل إن السادات قد فكر ذات مرة في إزالتها من المسرح السياسى المصرى ، صاحبها هو مصطفى النحاس باشا ، الذى كان على رأس الحكومة من مدة طويلة ، إلى جانب كونه زعيماً لحزب الوفد . ولكن السادات يقول إن الأمر التبس على البعض ، وأن ما حدث كان قصة فكاهية ، وليست مأساة كما صورها الناس . وتفصيل ذلك أن أحد الأعضاء فى الحركة قذف النحاس باشا بفردة حذاء ، بينما كان خارجاً من أحد المساجد ، فأصاب أحد المتعاونين مع رئيس الوزراء . وتصور الحاضرون للوهلة الأولى أن تلك كانت قبلة ، فألقوا القبض على البعض ، وقدموا إلى المحكمة العسكرية ، بتهمة أنهم أرادوا اغتيال النحاس باشا ، بفردة حذاء .

غير أن الأمور سارت بصورة مختلفة عن ذلك ، فى مناسبة أخرى . فقد كان هناك وزير للمالية يدعى أمين عثمان ، وصلت به الجرأة إلى حد أنه وصف العلاقة بين مصر وبين بريطانيا ، بأنها « زواج كاثوليكي » ، أى أنها علاقة لا تنفصم قط . ونتيجة لهذا رأى ، قامت إحدى الخلايا الوطنية التى تتكون من مدنيين من الذين انضموا إلى تشكيلات الجيش ، باغتياله انتقاماً منه . وكان هذا العمل كافياً فى حد ذاته ، لكى تتجه الشبهات إلى السادات ، لمجرد أن اسمه ورد على لسان بعض المتهمين ، وكان ذلك على ما يبدو نتيجة لما تعرض له من تعذيب ، على أيدي البوليس السياسى . لقد أعلن السادات فى جميع المناسبات أن لا دخل له فى هذه العملية ، ولكن ذلك لم يحل دون اعتقاله ، وتقديمه للمحاكمة مرتين ، مع أولئك الذين كانت الخلية تتكون منهم . وكانت هذه القصة بالغة الأهمية بالنسبة

لحياة السادات ، فبعد أن حكم عليه في القضية الأولى ، شاءت المقادير أن تنفصل عنه زوجته الأولى ، وأن يلتقى خلال القضية الثانية ، بالسيدة جيهان التي أصبحت زوجته الثانية ، وفيما بعد سيدة مصر الأولى .

وقد بدئ في نظر القضية الثانية يوم ١٨ أبريل ١٩٤٨ ، فتابعها الرأي العام في اهتمام شديد . ونشرت الصحف المصرية صور المتهمين ، وقد بدت في مقدمتهم صورة الشاب السادات ، بينما يحتج في حدة على المدعى العام . وقد اتخذت القضية منذ البداية مساراً لفت الأنظار ، إذ أن وكيل النيابة الذي كان ينتظر أن يترافع ضد المتهمين ، دافع عنهم وهاجم الإنجليز ، فاستقبل الحاضرون في قاعة المحكمة عباراته بالتصفيق . وهكذا تحولت القضية إلى مظاهرة وطنية ، مما بعث القلق في دوائر الحكومة ، التي بادرت بتكليف المدعى العام بنفسه ، لتولى القضية . وفي اليوم التالي وقف المدعى العام في المحكمة ، وأعلن عزل وكيل النيابة ، وقال إن ما أدلى به « لا يمثل وجهة النظر الرسمية » . وهنا انبرى له السادات ، وصاح في وجهه بأن الذي يقوله عار في جبين مصر ، وأنه يرى أن الحكم عليه شرف له .

وعجز النائب العام عن إقامة الدليل على إدانته ، فصدر الحكم ببراءة السادات ، وعند ذلك التف الحاضرون بقفص الاتهام ، يهتفون السادات على شجاعته . ومن بين هؤلاء فتاة ، لم يكن قد رآها قبل ذلك قط ، فكان « الحب من أول نظرة » كما يقول السادات ، الذي يضيف قائلاً : « وكان أبي وأخي جالسين إلى جوار القفص ، فأشرت لهما إلى الفتاة وأنا أقول : هذه هي الفتاة التي تصلح لي ، فأرجو الاتصال بأسرتها ، لأنني أريدها زوجة لي » .

وتروى جيهان السادات بدورها لقاءها به فتقول : « كنت أتابع

القضية في انفعال شديد ، وكان زوج إحدى بنات عمى الذى كان يعرفه ، قد حدثنى عن أنور . لقد تأثرت بشخصيته ، ومن سلوكه أمام قضائه . وفي يوم صدور الحكم عليه ، لم أستطع المقاومة . كنت أعيش مع أسرتى بالقرب من مدينة السويس ، وأذكر أنى فى ذلك اليوم سرت على قدمى أربعة عشر كيلومتراً ، لكى أعثر على سيارة تحملنى إلى القاهرة . فلقد كنت مشغوفة لمعرفة الحكم لحظة صدوره ، ثم عدت ودموع الفرح فى عيني ، لأنهم برأوه .

كان هناك فارق فى الظروف الاجتماعية بين الاثنين . فوالد جيهان أحد الملاك الزراعيين ، فخشيت أن يرفض زواجها من أنور ، الذى أبلغها أنه لا يمتلك شيئاً . وتقول هى : « لذلك قلت لأبى إنه رجل غنى ، ولكن أنور لم يشأ أن أقول غير الحقيقة » .

وكان شرط موافقة الوالد على الزواج ، هو أن يعد أنور بالتوقف عن نشاطه السياسى ، بمعنى ألا يشترك فى أى مؤامرات ، ولكن زوجته وافقته فيما بعد على التحلل من هذا الوعد . وعمل السادات بعض الوقت فى إحدى الصحف ، ولكن حدث عام ١٩٥٠ أمر أثار دهشته ، نظراً لملفه السياسى . فقد أعادوه إلى الجيش بنفس رتبته قبل الحكم عليه ، ويبدو أن ذلك جاء نتيجة لوساطة طبيب الملك الذى كان يعرفه . وقد اشترطوا عليه بدورهم شرطاً ، هو أن يبلغ عن أعمال الحركة الثورية داخل الجيش . لكن النتيجة كانت أن أصبح للضباط الأحرار مصدراً ثميناً للمعلومات ، عما يدور فى أحد الفروع الهامة من السلطة الحاكمة .

هذه كانت الأعوام التى سبقت مباشرة انفجار حرب العصابات المضادة للإنجليز فى منطقة قناة السويس . فقد حاولت مجموعات من

الفدائيين المصريين بهذه الأعمال حمل حكومة لندن على الجلاء عن القواعد التي احتفظت بها ، لحماية الملاحة في هذا الطريق المائي ، وتعتبرها آخر أثر ظاهر للوجود البريطاني في هذه البلاد ، ولذلك لم يكن شيئاً محتملاً . وهنا أيضاً كان على السادات أن يثبت وجوده ، ويروى هو ذكرياته عن ذلك فيقول : « في يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ، كنا في رفع نحتفل بعيد ميلادى ، عندما اتصل ناصر تليفونياً وقال : إن (تيتل) ستصل إليكم ، فكونوا على استعداد لاستقبالها ، وتيتل هذه لم تكن واحدة من المجندات ، وإنما كانت قبلة ضخمة هي هدية عيد الميلاد ، لأول سفينة بريطانية تعبر القناة ، من جانب الضباط الأحرار . فلما وصلت القبلة ، تبينوا أنها أكبر بكثير مما كانوا يتوقعون ، وكانت لضخامتها موضوعة داخل أربعة صناديق كبيرة ثم كان يتعين وجود خبير لتركيبها ، ومن هنا فإنها لم تستخدم قط ، وظلت مخبوءة في مكان ما في مصر ، طوال الفترة التي ظلت فيها القوات البريطانية في منطقة القناة » .

وتقول المخابرات البريطانية إن السادات كان وراء محاولة إغراق إحدى السفن ، والواقع أن لغماً قد وضع في وسط القناة ، ولكن عندما اصطدمت به السفينة البريطانية ، فإن اللغم لم ينفجر .

كانت هذه هي آخر المحاولات غير الناجحة . وفي ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، كان على السادات القيام بمهمة خاصة ، هي أن يقطع شبكات اتصالات الحكومة . ولكن نظراً للتغير الذى طرأ على تنفيذ الثورة ، عندما قدمه ناصر ساعة كاملة ، فإنه لم يقم بهذه المهمة ، وقام بتنفيذ مهمات أخرى . ونجحت الثورة . . .

في ظل ناصر

وصف أنور السادات في شيء من سلامة النية ، ماذا كان المضمون الأيديولوجي لأولئك الشباب من الضباط الأحرار ، إلى جانب الوطنية الملتهبة ، عندما استولوا على السلطة ، فقال : « لم يكن لدينا أى برنامج خاص ، فكل ما كنا نهدف إليه قبل القيام بأى عمل ، هو أن تكون أيدينا مطلقة » . غير أنه قال كذلك : « لكى تتفجر ثورة ما ، لابد أن تكون هناك كتلة جماهيرية ساخطة ، وجهاز مركزي له القدرة على توجيه العمل ، وفرصة ملائمة » .

فما هو الدور الذى قام به السادات ، فى نظام حكم ناصر ؟ إن السادات الذى كان واحداً من رؤساء الحركة فى المرحلة الإعدادية الأولى ، لم يعهد إليه خلال الأعوام الستة عشر التى استغرقها نظام الحكم الناصرى ، بمناصب يغلب عليها الطابع السياسى ، أكثر من الطابع

التنفيذى . ويقول الكاتب الأمريكى إدوارد سينان : « إن ناصر لم يعهد إليه قط بأمور هامة ، لأنه كان يعتقد أنه ليست لديه القدرة على التنفيذ » . وهذا الحكم يبدو سطحياً . فقد كان السادات وزيراً للدولة من عام ١٩٥٤ ، إلى عام ١٩٥٦ ، أى فى الفترة التى بدأت على نحو ما من إقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ، حتى أزمة السويس . والثابت هو أنه عهد إليه بمسئولية بعض المؤسسات ، التى تبين عملياً أنها شعارات بسيطة لا مضمون لها . لقد تولى الأمانة العامة للاتحاد القومى ، وهى التنظيم السياسى للجماهير التى ظهرت فى النظام القديم الذى سبق تشكيل الاتحاد الاشتراكى العربى ، والذى لم تكن له قط قواعد ، ولا وزن حقيقى فى البلاد . ومن بين المناصب « الفخرية » الأخرى التى تولاها السادات رئاسة المؤتمر الإسلامى ، وهو مؤسسة أقامها ناصر للعمل للوحدة الإسلامية ، وكان عمرها قصيراً .

غير أن السادات كلف كذلك بمهام دبلوماسية دقيقة ، ومن ذلك رئاسة مؤتمر التضامن الأفريقى الآسيوى ، الذى تبين أنه ورقة هامة ، بالنسبة للسياسة المصرية والعربية .

وهناك مهمة أخرى كلف بها تجاوزت المناصب الفخرية ، هى رئاسة مجلس الأمة . وهو بهذه الصفة ترأس تلك الجلسة الشهيرة ، التى عقدت فى جو بالغ الانفعال والتأثر التى طلب فيها من ناصر « باسم الأمة المصرية كلها » ، أن يسحب استقالته التى قدمها فى شهر يونية ١٩٦٧ ، بعد حرب الأيام الستة . وأولئك الذين تابعوا هذه الجلسة فى التليفزيون ، رأوا السادات يبكى من فرط التأثر .

وهناك كذلك تلك الفترة التى قضاها فى العمل الصحفى . عندما

عين رئيساً لتحرير صحيفة الجمهورية ، التي اعتبرت في وقت ما لسان حال الحركة . وأيام أزمة السويس ، كتب السادات سلسلة من المقالات النقدية العنيفة ، لاسيما ضد سياسة الحكومة الأمريكية ، وهي مقالات اتضحت فيها يد الرجل العملي ، أكثر من مجرد الكاتب .

ولقد انتفع السادات بالمهام السياسية التي كلفه بها ناصر ، لكي يسافر ويكون فكرة عن العالم . وقد زار روسيا ، حيث كانت له فيها مناقشات حادة مع نيكيتا خروشوف ، حول المعاملة التي كان يلقاها الشيوعيون المصريون من نظام الحكم في القاهرة . وقام برحلات أخرى إلى كل من يوغوسلافيا ، ومنغوليا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وكوريا الشمالية . وفي الولايات المتحدة نزل ضيفاً على ليندون جونسون . ويبدو أن أشياء خاصة قد لفتت نظره ، خلال هذه الرحلة الأخيرة ، منها المعنى الذي تقوم عليه مدينة والت ديزنى ، وفلسفة إجراء مناقشات مفتوحة حتى لغير البرلمانين في الكونجرس الأمريكى . وعندما عاد إلى الوطن ، حاول إدخال هذه الطريقة في البرلمان المصرى .

* * *

كان ناصر ، بوصفه أستاذاً فى الدسائس والمؤامرات ، كثير الشكوك فى كل من يتعاون معه ، غيوراً على سلطته . ولذلك لم يكن يرغب فى أن يتنازل ، حتى عن أجزاء كبيرة بعض الشيء منها ، إلى المخلصين له ، ربما لأنه لم يقدر السادات حق قدره ، مع أنه هو الذى لعب دوراً هاماً فى الخط الذى سار فيه . على أنه كان أيضاً فى منتهى البراعة وبعد النظر ، عندما لم يرتبط أيام ناصر ، بأى زمرة أو مجموعة من المجموعات ، الأمر الذى لم يوقظ أى شك فيه ، لدى ذلك الذى يذكر عنه إنه كان وطنياً متطرفاً ،

قادراً على توجيه ضربات عنيفة ، والقيام بأعمال خطيرة .
 ومع ذلك ، فإن هذا أيضاً لم يمنع أن تقع بين ناصر والسادات ،
 خلافات وصدامات . وأشهر هذه الخلافات كان في صيف عام ١٩٧٠ ، عندما
 انتهى الأمر بمصر إلى قبول مشروع « روجرز » ، الذى كان يضع حداً
 لما سعى بحرب الاستنزاف في منطقة القناة ، فقد كان من رأى السادات
 الاستمرار في هذا النوع من الحرب ، التى أنهكت إسرائيل . أما ناصر ،
 فربما كان في ذهنه « فتح اعتماد » لأمريكا ، وهو ما قدر للسادات بعد
 وقت ليس بالطويل أن يحققه بنجاح .

وهناك من يقول إن ناصر قد أبلغ بعض معاونيه المقربين ، في مناسبة
 خلافه مع السادات بشأن مشروع روجرز وفي مرة أخرى بشأن رحلة له إلى
 موسكو ، أنه استطاع أن يجعله يلزم بيته .

وعندما تولى السادات بعد ناصر ، عمدت مجموعة أعدائه الداخليين
 إلى نشر الشائعات حول هذا الأمر ، في محاولة منهم لترويج فكرة أن
 الرئيس السابق أعرب للخاصة ، أنه يعتقد أن السادات غير كفء لخلافته .
 وهكذا ترددت النكت الدنيئة ، التى لا أساس لها ، والتى ابتدعها أولئك
 الأعداء .

ومع ذلك فإن تلك الشائعات لم تستند على الوقائع الثابتة . ومن هذه
 الوقائع أن ناصر كان يثق في السادات ، أكثر من ثقته في أى إنسان آخر
 من الذين كانوا قريبين منه . فقد اختاره عام ١٩٦٩ خلفاً له ، قبل وفاته
 بعام كامل ، عندما كان الجو السياسى الداخلى في مصر ثقيلاً كثيباً .
 فلم يكن هناك أى احتمال للخروج من ذلك الطريق المسدود الذى فرضته
 إسرائيل بالحرب ، لا عسكرياً ولا سياسياً . وكان الإسرائيليون لهم السيادة

المطلقة على سماء مصر ، فيقومون بغارات غريبة فوق الدلتا ، ويتعمدون إصابة أهداف مدنية ، كالمصانع والمدارس وغيرها .

ووقعت في تلك الآونة سلسلة من الأعمال الخطيرة . فلقد قامت مجموعة من المخرين الإسرائيليين بغارة ، نزلوا خلالها بغير أن يتعرض لهم أحد ، على ساحل البحر الأحمر بالقرب من بلدة الزعفرانة ، تقدموا منها في الصحراء دون مقاومة تذكر ، ووصلوا إلى نهر النيل جنوبى القاهرة . ومرة أخرى فوجئت القيادات المصرية بهذه الغارة ، وكان كل هم القيادة العامة إخفاء أنبائها عن ناصر ، الذى علم بها من إذاعة للتليفزيون الإسرائيلى ، قدم فيها فيلماً سجل خلال العملية .

وفى وقت معاصر لهذه الأحداث ، أصيب ناصر بأول أزمة قلبية . ولتبرير غيابه عن المسرح العام ، أصدرت الجهات المسئولة بياناً رسمياً ، تحدثت فيه عن أن الرئيس أصيب بإنفلونزا حادة ، ولو أن الأنباء ترددت عن أن المرض أخطر من ذلك كثيراً . ولم يقتصر الأمر على ذلك . فبينما كان على صبرى نائب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، عائداً من رحلة له فى موسكو ، إذا بقرار يصدر بإقالته من منصبه . وظهرت صحيفة الأهرام وفيها تفسير لهذا الإجراء ، هو أن نائب رئيس الوزراء قد حاول تهريب عدة حقائب من المطار ، بغير أن يسدد الرسوم الجمركية التى تستحق عليها ، مليئة بسلع غالية حصل عليها من الاتحاد السوفيتى . لكن هذا التفسير لم يكن صحيحاً ، والحقيقة هى أن على صبرى كان يتآمر ، فقد أبلغ الزعماء الروس فى موسكو بأنه لو كان على رأس مصر ، لكانت الأمور قد سارت بطريقة أفضل من ذلك ، حتى بالنسبة للمصالح السوفيتية . وقد تلقى ناصر هذه الأنباء على الفور من سفيره فى الكرملين ، وكان وقتها

مراد غالب ، فكان منطقياً أن يلجأ إلى هذا الإجراء الوقائي .
 وفي أواخر ذلك العام تقريباً ، كان على ناصر أن يسافر إلى الرباط ،
 لحضور لقاء القمة لرؤساء جميع الدول العربية . وكانت الفكرة التي
 تشغله ، هي ألا يترك مصر بغير أن يكون هناك رجل مسئول ، لمواجهة كافة
 الاحتمالات . وفي ذلك الوقت بالذات ، قرر رسمياً أن يجعل السادات
 نائباً له ، فأسرع يستدعيه في مساء اليوم السابق لسفره ، وأبلغه أنه عينه
 نائباً لرئيس الجمهورية ، وأن عليه أن يؤدي اليمين في نفس اللحظة .
 إن هناك من يقول بنظرية أن ناصر إنما كان يهدف بهذا الاختيار ،
 أن يجعل السادات منفصل عن مجموعة المعارضين الداخليين ، وأن يخلق
 بذلك تناقضاً بينه وبينهم . لكن اختيار ناصر يبدو ، وكأنما أملاه دافع
 آخر ، هو أن السادات أثبت أنه رجل شريف ، لم يتورط في شيء حتى
 هذه المرة . والواقع أن ذلك التأثير العنيف الذي كان لا يوقفه شيء ،
 قد تعلم في ظل ناصر الصبر الطويل .



ظل ناصر ليس كثيفاً

تكررت في جنازة ناصر مشاهد التأثير والانفعال والشعور باليأس ، من جانب جماهير الشعب الغفيرة التي شهدتها القاهرة ، في ذلك المساء من اليوم التاسع من يونيه ١٩٦٧ ، عندما أعلن الرئيس أنه قرر أن يستقيل من منصبه . وكانت طائرة هليكوبتر قد حملت جثمان ناصر من قصر القبة ، حيث نقل وظل بعض الوقت ، إلى المكان الذي كان أول مقر لمجلس قيادة الثورة ، محلبة بة فوق الشوارع المكتظة بالجماهير ، وفوق جسور النيل . غير أنه فيما به ، عندما حاول الموكب الجنائزي شق طريقه ، ومن خلفه سار المشيعون من الضيوف الأجانب ، كان على سلاح الفرسان أن يحمل الجماهير حملاً .

وجاءت لحظة اختلط فيها كل شيء حول النعش ، ولم يعرف قط عدد الذين سقطوا تحت الأقدام ، من بين الذين حاولوا أن يتحسسوا النعش

من فرط الحزن ، وداعاً لجثمان الزعيم .

وكما فعل السادات قبل ذلك بثمانية عشر عاماً ، عندما أعلن قيام الثورة ، فإنه هو الذى أعلن وفاة ناصر ، فبدأ بتلاوة آية من القرآن تقول : « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ، ارجعى إلى ربك راضية مرضية ، فادخلى فى عبادى ، وادخلى جنتى » .

كان الميراث الذى تلقاه السادات ثقيلاً مرهقاً . ففى مواجهته ظرفان يعملان ضده ، أحدهما موضوعى ، والثانى شخصى .

أما الظرف الأول ، فكان يتمثل فى موقف « اللاحرب واللاسلم » ، الذى حاولت مصر جاهدة الخروج منه . لقد ترك ناصر من ورائه بلداً ، جزءاً منه يحتله العدو ، وعالمًا عربياً منقسماً على نفسه أخطر انقسام ، كما كان الأمر فى الحرب الأهلية التى نشبت منذ قليل فى الأردن ، وبغير أن يشفى مصر من أى مرض من أمراضها المزمنة . بل إن ناصر بسياسته الخارجية ، قد ضاعف من خطر هذه الأمراض . وكما لو أن كل هذا العبء الجسم ليس شيئاً حقيقياً ملموساً ، فإن ناصر قد زاد عليه تلك « الأسطورة » التى تركها .

وكانت هذه الأسطورة تضيف صعوبة شخصية ، إلى العبء الذى تحمله السادات . ذلك أن الحلول محل « رجل أسطورة » ، هو دائماً أمر غير محبب ، وأعداء الرئيس الجديد فى الداخل ، الذين هزمهم شر هزيمة فى معركة نقل السلطة ، يعرفون ذلك جيداً . لقد كانوا يرون أن لعبة الخلافة لم تنته تماماً : لقد قبلوا مجيء السادات ، على أمل منهم فى أن يحرق نفسه بنفسه ، وهم لذلك ليست بهم أى رغبة فى أن تتدعم قيادته . وترتيباً على ذلك ، بدأوا ينشرون فى القاهرة شائعات خبيثة ، ونكات تنال من شخصه .

لكن السادات كان يمتلك بين يديه عدداً من الأوراق الاربعة ،
 وأولى هذه الأوراق أن لديه فترة زمنية ، قبل أن يصدر الرأى العام حكمه
 عليه . إن أحداً لا يمكنه أن يطلب منه القيام بالمعجزات فى وقت سريع ،
 وبصفة خاصة تحرير الأراضي المحتلة ، كما أن مدن القناة الثلاث وهى
 السويس والإسماعيلية وبورسعيد ، لم تعد مدناً مية ، تحت نيران المدفعية
 الإسرائيلية . لقد منحه مصر فترة من ثقها ، يتعين عليه خلالها أن يقدم
 نفسه إليها ، فى صورة مقبولة .

وكانت إلى جانب السادات كذلك ، تلك المكانة التى تحيط منذ
 عهد الفراعنة فى مصر ، بذلك الرجل الذى يجلس على قمة الدولة . إن
 السلطة العليا مقدسة ومحترمة من حيث المبدأ ، لسبب بسيط هو أنها تستطيع
 التحكم فى نظام الرى ، فى بلاد يتوقف فيها كل شىء على كمية المياه التى
 تكون تحت تصرفها . ومن هنا كان لدى السادات عندما أعلن رسمياً أنه
 رئيس للجمهورية شىء ما ، لا وجود له لدى خصومه .

وعمل السادات فى البداية على حل مشاكل الجماهير بعض الشىء ،
 فخفض أسعار الشاى والسكر ، اللذين يستهلك الشعب المصرى منهما كميات
 كبيرة ، كما انخفضت أسعار الكيوسين الذى يستخدمه الكثيرون فى
 الأغراض المنزلية ، وخاصة أغلبية حرمت بيوتهم من الكهرباء .

ثم أولى اهتمامه بوسائل المواصلات . لقد وقعت فى البلاد سلسلة من
 الحوادث فى الخطوط الحديدية فى الأعوام الأخيرة ، فعمل على تجديدها
 بعد أن ظلت مهمة فترة طويلة . وقد أصبحت هناك سمعة سيئة لشركة مصر
 للطيران ، فأصدر السادات أمراً بتغيير هيئتها الإدارية ، وشراء طائرات
 أكثر أمناً ، كائناً ما كانت أثمانها .

فهل هذه إشارة يوجهها إلى بلاد مزقتها الأزمة ، وتجر أقدامها ، بغير أن يلوح في الأفق مخرج مشرف لها ؟ كان هناك من يتساءل ، عما إذا كان الرئيس الجديد يحاول العثور على أسلوب خاص للحياة في مصر ، بعد أن انتهت الأحلام الفلكية التي ظهرت أيام الحكم الناصري نهاية سيئة . لقد ظل ناصر أسيراً لشخصيته حتى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، أى أسيراً لدور البطل ، في قصة يقظة العالم العربي . على أى حال ، فقد بدا أن الحكم الجديد عازم على الاستجابة لاحتياجات الرجل العادي في مصر .

من هنا جاءت خطوات حكومة السادات الأولى ، تسير في الاتجاه الذى يلتقى مع المطالب الملحة لعامة الناس ، وبالتالي في الطريق المؤدى إلى التخفيف من الضغط الواقع عليهم . وبعد أن فعل الكثير في هذا الاتجاه ، وهو ما عاد عليه بشعبية كبيرة ، التفت إلى طبقة أخرى من شعب مصر ، هى تلك التى يمتلك أعضاؤها شيئاً ما ، يحبون الدفاع عنه ، فقرر إلغاء الحراسات التى فرضت بغير وجه حق على ممتلكات الذين كانوا موضع اضطهاد بوليسى ، لمجرد أنهم كانوا يعارضون نظام الحكم . لقد أحدث ذلك شعوراً بالارتياح والامتنان ، ليس فقط في نطاق أولئك الذين كانوا ضحية لتلك الإجراءات ، ولكن أيضاً بين الذين كان يمكن أن يتعرضوا لها . كان السادات عازماً على إعادة الشرعية للثورة ، وعلى أن يزيل عن نظام الحكم ذلك الطابع التعسفى الذى يقوم على روح إنزال العقاب ، الذى كان سائداً في عهد ناصر .

وفي نفس الوقت تطلع المثقفون والبرجوازيون في سرور إلى تخفيف حدة الرقابة ، وأصبح في الإمكان استيراد أى نوع من الكتب ، فعاد الناس إلى المكتبات ، ليجدوا فيها ما كان محظوراً منذ وقت قريب . ولم

تقتصر إجراءات السادات لإطلاق الحريات على طبقة واحدة ، بل شملت أيضاً حتى المثقفين اليساريين ، بل والماركسيين ومن بينهم لطفى الخولى ، الذى أخرجه النظام الجديد من السجون .

كانت مصر تتنفس هواء جديداً . وبعد أن شهد المصريون لسنوات فى ناصر تجسيدا للرئيس الأسطورة ، بدأوا يتطلعون إلى السادات بوصفه رئيساً « أكثر إنسانية » . لقد كان يزعم عن ناصر أنه ليس على مجرى ما فى مصر من عيوب . وكان يكتفى بأنه متمسك بمبدأ الزواج من امرأة واحدة ، والمحافظة على الأخلاق ، ممثلة فى قرارات تحظر على الراقصات الظهور أمام الجمهور ، وأجزاء من أجسادهن عارية . ثم إنه كان رجلاً متقشفاً ، يقضى ساعات راحته القليلة بين أسرته الكبيرة العدد ، وإلى جوار زوجة تعارض الظهور ، ولا هواية له إلا مشاهدة أفلام السينما فى عرض خاص .

لكن ناصر لم يستطع أن يفرض أسلوبه هذا على معاونيه . فقد كان معروفاً أن المشير عامر ، وهو الرجل الثانى فى نظام الحكم ، يقضى ليلاته غارقاً فى تعاطى المخدرات ، وبين النساء ، يحيط به عدد كبير من كبار الضباط .

وربما كان تقشف ناصر هو الذى جعل المصرى المتوسط يكوّن تلك الأسطورة حوله ، ولكن المؤكد أن هذه الأسطورة نفسها أصابت هذا المصرى ، بصدمة عنيفة . أما الآن ، فإن كل ذلك يحمله على أن يصدر حكماً على السادات ، الذى لا ينظر إليه من عليائه متفضلاً ، فيه مزيد من الرضا والترحيب . وبعد أن كانت هناك تلك الروح الساخرة ، بدأت تنتشر فى القاهرة آراء أخرى ، وأحكام كلها تأييد لهذا « الرجل الجديد » .

إن تعبير إزالة آثار ناصر شيء لا يدور على الألسنة ، فلا يزال ذلك القبر الفخم الذى يبرق فيه الزجاج والرخام فى المسجد الذى يضم رفاقه ، كعبة للزوار من الوفود الوطنية والأجنبية ، التى تشعر أن ذلك أمر مفروض عليها . إلا أن التماثيل الحجرية الملونة الكبيرة للرئيس السابق ، الموضوعة فى الميادين ، أخذت تبهت تحت أشعة الشمس .

* * *

ضابطان يدخلان إحدى المقاهى ، يرتديان ثياباً منشاة ، وعلى أكتافهما نجوم تلمع ، وكل منهما يحمل عصاه . وبرغم ذلك ، فإن هيتيهما الجسدية ليس فيها الطابع العسكرى . والناس يشيرون إليهما ، ويتصاحكون ، ويعلقون بأصوات مرتفعة ، دون أن تأخذهم بهما شفقة . ولكى يتخلصا من هذه السهام ، ومن النظرات الحافلة بالسخرية ، فإن الضابطين يلوذان بركن قصى . إننا فى مصر ، فى تلك الأيام التى أعقبت الهزيمة ، عندما كان كبار قادة القوات المسلحة يجلسون فى قفص الاتهام ، لمسئوليتهم عما حاق بالجيش . وكنت تسمع فى كل مكان من يقول ، إن الجيش لم يعد تسليحه بعد ، ولم يقدم له الروس ما هو فى حاجة إليه .

وفى صالة تحرير مجلة الطلبة ، كنت تسمع من يقول صراحة ، إن الوقت قد حان للتخلص من « المؤسسة البيروقراطية العسكرية القديمة ، التى عرقلت دائماً من مسيرة الثورة . غير أن ناصراً عندما مات ، فإنه قام فى الوقت المناسب بالقضاء على آمال اليسار ، فى إحداث تغييرات عميقة فى التركيبات الاجتماعية فى البلاد .

ولو أن أحداً سأل عقب وفاته ، عن من يكون الذى استولى حقيقة على خلافته ، ومن الذى يتولى حقاً القيادة فى مصر ، لجاءه الرد على الفور :

— المؤسسة العسكرية ..

ويقول رئيس التحرير : « إذا كانت عملية نقل السلطة من رئيس كان يمسك بين يديه كافة الأمور ، إلى نوع من الإدارة الجماعية قد تمت في هدوء ، فإن ذلك يعود إلى أن المؤسسة قد صمدت » . وكانت هذه هي النظرية التي ينادون بها : في اللحظة التي فطنوا فيها إلى احتمال حدوث فراغ في السلطة ، وما تبين بعد وفاة أحد الرجال من نقص في الهياكل الأساسية ، كان رد فعل الجماعة الحاكمة ، هو أنها ضمت صفوفها . كانوا جميعاً متفقين إذن للوهلة الأولى : العسكريون الذين أصبحوا « ساسة » ، والعسكريون الذين تحولوا إلى « تكنوقراطيين » ، والعسكريون الذين ظلوا على حالهم « عسكريين » . لكن التوازن غير مستقر ، والسادات الذي تصورت جهات كثيرة أنه حل مؤقت ، لم يصبح بعد الرئيس الذي لا منازع له . فإلى جانبه شخصيات أخرى من تلك « المؤسسة » ، يفكر أصحابها في إبراز ثقلهم ، فور أن تحين الساعة .

* * *

ولكن من الذى يشكل هذه « المؤسسة » في النظام ، الذى سوف تجرى فيه الجولة الحاسمة ، بعد شهور قليلة من رحيل « الزعيم الخالد » ؟ إن هناك شعراوى جمعة الذى تولى وزارة الداخلية في عام ١٩٦٦ . إنه ذلك الطراز من الضباط الذى ارتقى إلى منصب سياسى هام ، بعد أن مر على إدارة الأمن العسكرى ، أى المباحث العامة . وما كاد الزعيم « صاحب النعم » يتوارى من المسرح ، حتى بدت سلطة شعراوى جمعة التنفيذية حاسمة . فلقد كانت هناك عوامل كثيرة تعمل لصالحه ، وإذا كانت الأمور في الدولة المصرية قد استمرت في سيرها ، برغم الهزيمة في حرب

لم تنته بعد ، وبرغم المدن المهجورة ، والشلل الذى أصاب كل حركة فى البلاد ، فإن جانباً كبيراً من الفضل يعود إلى النظام البيروقراطى فى مصر . ذلك أن المصريين ، وهم سلالة « الكتبة الجالسين القرفصاء » القدامى ، الذين كانوا يسجلون تحركات الفراعة ، قد ورثوا النزعة البيروقراطية . من هنا فإن معجزة استمرار هذه البلاد إنما تعود كذلك إلى إجراءاتهم فى العمل ، التى تبدو أحياناً كأنها اللامبالاة إزاء ما يدور حولهم .

والبوليس المصرى آلة بيروقراطية رائعة . لقد تعلم على أبهى الإنجليز ، واستمر يعمل على نفس أسلوبهم ، فى عهد فاروق ، وفى عهد ناصر . وكانت هذه الآلة فى هذه الفترة ، موضوعة بين يدى وزير الداخلية ، الذى تصادف أنه شعراوى جمعة .

وسامى شرف كان من حيث الواقع رئيساً للمخابرات السرية . ولقد قيل إن ناصر قد أنشأ ست إدارات سرية للمخابرات ، لكى تراقب كل منها الإدارة الأخرى . وكان على كل إدارة منها أن تقدم إليه تقريراً ، فيقارن هو كافة التقارير ببعضها . لكن سامى شرف كان على رأس مخابرات الرئاسة ، ولا يذكر أحد أى رحلة قام بها ناصر إلى الخارج ، ولم يأخذ فيها سامى شرف وراءه . فلما مات الرئيس ، سارع هذا بجمع الأمور بين يديه ، لكى تتم عملية نقل السلطة - كما قال - فى نظام تام .

وفى رئاسة الاتحاد الاشتراكى العربى ، كان يوجد رجل آخر هو عبد المحسن أبو النور ، تلك الصورة التى اعتبرت قليلة الأهمية . ولكن الحقيقة هى أن الزعيم الحقيقى لهذا الحزب ، هو على صبرى ، الذى أصبح نائباً لرئيس الجمهورية بعد أن استرد اعتباره . وبدلاً من أن يكون هذا الحزب أداة لمعرفة احتياجات الجماهير المصرية وفكرها ، جعل منه على

صبرى وسيلة للتمكين لسلطته الشخصية . إن على صبرى نوع من الأجهزة الضخمة ، المجردة من أى لمسة إنسانية . وعندما مات ناصر ، كان هو أول القادة المصريين الكبار الذى جرى إلى موسكو ، اعتقاداً منه أن ذلك يدعم شهرته ، كمؤيد لسياسة تقوم على تفاهم وثيق مع الاتحاد السوفيتى ، أى أنه فى اختصار « رجل الكرملين » ، ولو أن ذلك لم يمنع الماركسيين الجادين ، وكذلك المثقفين اليساريين المصريين ، من أن يروا فى على صبرى بالذات ، الرجل الذى حال دون الاتحاد الاشتراكى العربى ، من أن يصبح حقيقة واقعة ، ويقوم بدور تمثيل جماهير الشعب .

وفى شهر أكتوبر ١٩٧٠ ، وعندما كانت تجرى عملية نقل السلطة ، كان اسم على صبرى فى القائمة ليتولى رئاسة مجلس الوزراء . إلا أن رئيس تحرير الأهرام الذى كان فى ذلك الوقت لا يزال صاحب نفوذ ، عمل على أن يقطع عليه الطريق ، بأن مهد الطريق لترشيح محمود فوزى لهذا المنصب . وربما كان ما أضر بعلى صبرى فى هذه المناسبة ، هو ذلك التأييد المكشوف للغاية ، من جانب الاتحاد السوفيتى . ذلك أن كوسيجين رئيس الوزراء الروسى الذى جاء إلى القاهرة غداة وفاة ناصر ، قام بالفعل بضغط ، فى سبيل جعله يشكل الحكومة المصرية . لقد كان ذلك منه تكتيكاً خاطئاً ، بالنسبة لشعب خرج منذ عهد قريب من تبعية الاحتلال الأجنبى . وفضلاً عن ذلك ، فإن المصريين كانوا يشعرون فى حياة ناصر ، أنهم فى حمى من الضغوط السوفيتية ، بفضل شخصية زعيمهم . أما بعد وفاته ، فإن ريبتهم فى الروس قد تفاقمت .

وأخيراً يجىء الجيش ، فى الصورة العامة للقوى التى يمكن أن تقول

كلمتها . فمئذ أعيد تسليحه ، فإنه قد رفع رأسه . لقد ساعد الروس في تدريبه وتسليحه ، ومع ذلك فإن رؤساء هذا الجيش يكرهونهم من كل قلوبهم . إن ما يقرب من نصف ميزانية مصر ينفق عليه ، ولكن لا يستطيع أحد أن يجزم ، ما إذا كان قد أصبح مستعداً لخوض الحرب ، ولو أنه يعرف أنه يستند إلى داخلية البلاد ، على الأقل لموازنة الكفة السياسية .

لقد تقرر تعيين السادات رئيساً للجمهورية نتيجة لاختيار ثلاثي ، تم بين قيادة الاتحاد الاشتراكي ، والجيش ، والبوليس . وفي كلمة واحدة ، كانت روح المحافظة على « المؤسسة » هي التي أدت إلى ذلك . إلا أنه عند هذا الحد ، كان كل شيء يحمل على الاعتقاد ، بأن السادات يتعين عليه أن يحصل عقداً كثيرة ، قبل أن تصبح سلطته فعالة ، ويستطيع أن يتخلص من تسلط تلك القوى ، ومن تلك الشخصيات التي ترى أن اللعبة « لم تنته بعد » .

وفي الشهور الأولى من رئاسة السادات ، كان عليه أن يعمل حتى يضع حداً نهائياً لمؤامرات الآخرين ، الذين يزعمون أنهم ورثة الناصرية .

كيف يصبح الرجل رئيساً

جاء التحذير من حركة خفيفة خرجت من الساعة الموضوعة في معصم وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي ، فقال روجرز لأنور السادات :
- « إن أحداً يحاول أن يسجل ما يدور بيتنا الآن » . فلقد استطاع بذلك الجهاز المغناطيسي الذى ركب داخل ساعه ، أن يشعر بوجود مكبر للصوت مخبأ في مكتب الرئيس المصرى . وهكذا عرف السادات أنه موضوع تحت المراقبة ، من أناس يعملون في مكتبه .

كان الكثيرون في القاهرة على استعداد لأن يقسموا على صحة هذه القصة الرومانسية ، التى إذا نحن استرجعناها الآن ، بدت وكأنها من نسج خيال شعب ، كثيراً ما يهوى الأحلام ، وتنطوى على ناحية أخلاقية - فقد كان ممثل أمريكا هو الذى أزال النقاب أمام السادات عن المؤامرة التى تحاك ضده - وتسبق التفاهم مع واشنطن ، الذى حدث فى الأعوام

التي تلت ذلك . والأمر الذي له أهميته أن ذلك كان عام ١٩٧١ ، عندما لم يكن الحديث قد تردد بعد ، عن التسجيلات التي تتم في القاعة البيضاوية بالبيت الأبيض .

والواقع أن جولة خلاقة ناصر كانت لا تزال تجرى ، بعد سبعة أشهر من انتخاب السادات لرئاسة الجمهورية . فما الذي حدث في القاهرة ، في منتصف شهر مايو ١٩٧١ ؟ كان زاهدى وزير خارجية إيران ، يزور القاهرة في ذلك الوقت ، وهي زيارة هامة ، لأنها تجيء بعد سنوات من القطيعة ، وأخذت العلاقات فيها تعود بين مصر والشاه . وعلى حين فجأة ، إذا بحفلات الاستقبال التي تقام لهذا الضيف الكبير ، لا تحضرها أى شخصية من ذوى الوزن في مصر . فعلى صبرى ، ومحمد فوزى وزير الحربية ، وشعراوى جمعة وزير الداخلية ، وسامى شرف وزير شئون الجمهورية ورئيس إدارات المخابرات ، ومحمد فايق وزير الإعلام ، وغيرهم ، لا وجود لهم . وفي نفس تلك الأيام ، جاء وفد برلمانى إيطالى يزور القاهرة ، ولكن المواعيد التي ارتبطوا بها قبل مجيئهم من روما للاجتماع مع مسئولين مصريين ، يحل الواحد منها بعد الآخر ، دون أن يجتمع بالضيوف أحد على الإطلاق . وخلال الأيام الأربعة التي قضاها هذا الوفد في مصر ، كانوا يأخذونه من متحف إلى مسجد ، وذهبوا به عدة مرات لزيارة الأهرامات . كان هناك شيء من الغموض ، يجعل هذه اللقاءات السياسية لا تتم . واستولت الدهشة على الضيوف ، وراحوا يتساءلون فيما بينهم : أليس من المحتمل أن نكون قد أخطأنا الطريق ؟

وظهرت مقدمات تجربة القوة قبل ذلك بثلاثة أسابيع . ففي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى ، لم يحصل السادات على أغلبية

أصوات أعضائها عندما طرح مسألة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا . لكن ذلك في الواقع لم يكن إلا ذريعة لتفجير الصدام ، أما السبب الحقيقي فهو أن أولئك الأعضاء رأوا أن سلطة السادات تتدعم وتقوى بأسرع مما قدروا ، الأمر الذي بعث فيهم القلق على ما لديهم من تطلعات للوصول إلى مراكز القيادة .

كان اتفاق بنغازي يقضي بأن تحتفظ كل دولة من دول الاتحاد الثلاث برئيسها وحكومتها وبرلمانها وبجيوشها وبكل مؤسساتها الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك يقوم مجلس رئاسي ، وجمعية تشريعية ، ومحكمة دستورية للجمهوريات الثلاث . وما حدث في اللجنة التنفيذية هو أن على صبرى أخذ الكلمة ، وكان أول المتحدثين ، فألقى خطاباً غريباً ، راح فيه يشوه الحقائق ، ويتغاضى عن البنود الحقيقية للاتفاق . وفي نهاية كلمته تم التصويت ، وإذا بالنتيجة خمسة أصوات لصالحه ، وثلاثة أصوات للسادات . وكانت هذه النتيجة موضع دهشة الرئيس ، الذي قرر أن تستأنف المناقشة فيما بعد ، أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .

وفي هذه اللجنة دارت المناقشات بصورة عاصفة ، واتضح أن هناك تياراً قوياً يعارض الخط الذي يسير فيه السادات ، الذي رأى أن يلجأ إلى آخر ورقة في يده ، وهي استفتاء الشعب ، ليقول رأيه في الاتحاد الثلاثي . لكن ذلك على وجه التحديد هو ما لم يكونوا يريدونه ، إذ كانوا يعرفون مقدماً كيف تكون نتيجته ، مما يقوى مركز السادات . ورداً على هذه المقدمة ، جاءت ضربة غير متوقعة ، تمثلت في بيان موجز أشد الإيجاز ، يعلن إقالة على صبرى من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية .

كل ذلك كان يحدث ، بالتزامن مع أحداث أخرى بالغة الأهمية

بالنسبة للشرق الأوسط . وقبل هذا جاء القرار المصري بمد أجل اتفاقية وقف إطلاق النار في منطقة قناة السويس ، الذى لم يكن قراراً هيناً ، إذ كانت مجموعة على صبرى قد طلبت من السادات أن يحدد تاريخاً ثابتاً ، يستأنف فيه الأعمال الحربية .

وعقب إعلان تنحية على صبرى مباشرة ، جاء إلى القاهرة وزير الخارجية روجرز ، حيث كان الجانب المصرى ينتظر أن يأتى ومعه مقترحات جديدة ملموسة من أجل الحل ، ولكنه جاء بوعود غامضة ، وبالكثير من الكلمات الطيبة . كل ما اعترف به ، هو أن مصر « لا يمكنها أن تفعل أكثر مما فعلت من أجل السلام » ! وهنا انتشر شعور بخيبة الأمل ، بينما راح الحزب الممالئ للروس يروج أول الشكوك فى السياسة التى ينتهجها السادات . فما الذى كان يقوله السادات وروجرز فى ذلك المساء ، بعد حفل العشاء الرسمى ، عندما انتحى كل منهما بالآخر بغير شهود ، واستمر لقاؤهما أكثر من ساعة ؟ إن روجرز ذهب من القاهرة إلى القدس ، ثم لم يعد إلى العاصمة المصرية ، ولكنه بعث إليها بنائبه جوزيف سيسكو ، الذى قدم مشروعاً إسرائيلياً ، يتلخص فى قيام إسرائيل بالانسحاب من القناة ، بصورة أكثر بعض الشيء من الانسحاب الرمزي . وقد امتعض من جراء ذلك بصفة خاصة أولئك المصريون ، الذين كان على صبرى قد وصفهم فى المقالات التى نشرتها له صحيفة (الجمهورية) ، بأنهم ضباط اتصال أمريكيون . وهناك من يقول إن جواً من التوتر والانفعال ، كان يسود مصر فى تلك الأيام . ومن ذلك أن سامى شرف قد وضع أمامه على مكتبه صورة فوتوغرافية لناصر ، يتوجه إليها بين الحين والآخر باكياً . وكان محمد فوزى وزير الحربية ، وشعراوى جمعة وزير الداخلية وغيرهما ، يعقدون جلسات روحية

بالاستعانة بأستاذ من جامعة عين شمس متخصص في علوم الوساطة ،
وكانوا يزعمون أنهم يستحضرون روح ناصر ، ويسألونها عن شئون الدولة
العليا ، كأن يستفسروا عن الوقت الذى يتعين فيه مهاجمة إسرائيل ،
أو اليوم الذى سيصبح فيه شعراوى رئيساً للوزراء .

ثم عمدت هذه الجماعة ذات يوم ، إلى توزيع منشورات في ضواحي
القاهرة ، يهاجمون فيها السادات . ثم كانت قصة ضابط البوليس الذى
تطوع بحمل بعض شرائط التسجيل ، وعليها أحاديث أفراد هذه الجماعة ،
التي ثبت تأمرهم ، إلى بيت الرئيس .

والواقع أن هذه الشرائط كانت تحتوى على تسجيلات للمحادثات
التليفونية التي كانت تدور بينهم ، وفيها يتحدثون عن أنباء الصدام الذى
جرى في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى ، ويتفقون فيما بينهم
على الأعمال التي سيقومون بها ضد الرئيس ، ومن ذلك الطريقة التي كانوا
سيسيطرون بها على الإذاعة ، لمنعه من إلقاء أى بيان فيها .

كان أول إجراء اتخذته السادات ، هو التأكد من ولاء الحرس الجمهورى ،
ثم بعد ذلك ارتدى ثيابه العسكرية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة ،
كما فعل ديجول أيام التمرد الذى وقع في فرنسا في شهر مايو ، ثم قصد
رأساً إلى جبهة السويس ، للقيام بجولة تفتيشية على القوات ، فالتقى بالقيادات ،
واستمع إلى رغباتها .

ولقد كان العداء منتشرأ في الجيش في ذلك الوقت لمحمد فوزى ،
وزير الحربية ، الذى كان من بين الذين صوتوا ضد الرئيس في الاتحاد
الاشتراكي . كان لديه تفويض عام من عهد ناصر ، بأن يفعل ما يريد
في الجيش ، فتصور أنه عن طريق الظهور في صورة القائد ذى اليد

الحديدية ، من شأنه أن يعيد النظام إليه . ولكن جميع العسكريين المصريين لم يعودوا يتحملونه . وهكذا عندما اجتمع الرئيس بهم ، وتحدث إليهم ، إذا الجيش كله يقف بقوة وراء رئيسه الأعلى .

وإذ تأكد السادات أن الجيش معه ، قرر أن يعمل على الفور ، وأن يضرب خصومه أعداء الشعب . لقد كان ما حدث حول الإذاعة ، من تأمر للحيلولة دونه والتوجه بخطابه إلى الأمة ، إحدى مسئوليات وزير الداخلية ، فكان لا بد أن يبدأ به ، فبعث إليه يبلغه أنه قبل استقالته ، وأمره ألا يتحرك من بيته .

واستدعى ممدوح سالم للعمل ، وكلفه بالتحفظ على رجال شعراوى جمعة . وفي نفس الوقت قام الحرس الجمهورى بمصادرة محتويات مكتب وزير الداخلية . بما تضمنه من تسجيلات للمحادثات التليفونية ، قبل أن يتمكن من تدميرها .

والواقع أن الأدلة على أن خصوم السادات كانوا يعدون للقيام بمحاولة قلب نظام الحكم ، كانت كثيرة . وقد عاجلهم الرئيس على وجه السرعة ، وجعلهم بتصرفاته يكشفون أنفسهم . وعند ذلك فقط ، قرروا عندما أسقط في أيديهم ، أن يقامروا بكل شيء ، وأن يعملوا على أن يتدهور الوضع في البلاد . وقبل بضع دقائق من حلول موعد نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة من تلك الليلة ، تلقى السادات نبأ استقالة خمسة من الوزراء ، هم وزير شئون رئاسة الجمهورية ، ووزير الحرية ، ووزير الإعلام ، ووزير الطاقة ، ووزير الإسكان . وكان الرئيس يعرف أن هناك استقالات أخرى في الطريق ، وأن نبأ هذه الاستقالة الجماعية سيداع في نشرة الأخبار ، التي لم يبق عليها سوى بضع دقائق .

وتطلع السادات إلى الساعة . لقد كان مستعداً لكل شيء ، وبصفة خاصة لقبول هذه الاستقالات على الفور ، ولكن ما كان يقلقه ، هو تلك الحرية التي يستطيع بها هؤلاء أن يعلنوا عما يريدون في الإذاعة ، في الوقت الذي يشاءون . لكن هؤلاء الوزراء كانوا من السذاجة ، بحيث أقنعوا أنفسهم أنه بمجرد إعلان استقالاتهم ، فإن أزمة عنيفة سوف تقع في البلاد . وقد تأكد أن وزير الإعلام ، وهو واحد من تلك الجماعة ، قد ظل ساهراً في مكتبه بالإذاعة ، ليطمئن على أن النبا قد انتقل على موجات الأثير . كما أنه أصدر أوامره أن تجرى إذاعة المارشات العسكرية ، بعد ذلك مباشرة ، وهو تقليد متبع في الظروف الخطيرة .

ويقول الذين رأوا السادات في تلك الليلة ، إنه كان ثابت الأعصاب ، يتصرف في صفاء ذهن منقطع النظير . لقد قبل الاستقالات في بساطة ، وكان كل شيء يدل على أنه يتمتع بثقة كافة القوى في البلاد ، وفي مقدمتها قوات الحرس ، والجيش .

وعندما أسرع وزير الحرية إلى وزارته ، واثقاً من أنه يستطيع الاعتماد على قوات هذا الجيش ، ذهبت محاولاته أدراج الرياح ، عندما حاول إقناع القيادات بأن السادات يبيع البلاد للأمريكيين . وتصدى له الفريق محمد صادق الذي صدر قرار بتعيينه وزيراً ، ونصح به بأن من الأفضل له أن يعود إلى بيته ليستريح .

وفي اليوم التالي غصت شوارع القاهرة بالمواكب التي خرجت لتحية الرئيس المصري ، وجاءت الوفود من الريف حاملة أعلام النصر ، مهتة السادات على ما أعلنه من بدء حركة التصحيح .

وفي المساء تحدث السادات في التلفزيون عن المؤامرة التي كانت تدبر ،

وللمرة الأولى كشف عن وجود « مراكز القوة » التي بدأت تتكون منذ عهد ناصر ، والتي كانت تهدف إلى السيطرة على كل شيء في مصر . وتحدث عن الفظائع الأخلاقية ، وعن الميكروفونات السرية ، والتصنت على التليفونات . وفي خلال حفل عام ، حضر الرئيس بنفسه عملية حرق التسجيلات والأحاديث والملفات ، التي كان أعضاء تلك المراكز يهددون بها الناس .

* * *

لقد اعتبرت ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ مرحلة حاسمة في حكم السادات . والواقع أن الكثيرين من المصريين قد انفعلوا بأحداثها ، وهتفوا من أعماق قلوبهم في نهايتها ، لانتها عهده الاستبداد والخوف . وقد عمت الاحتفالات بذلك في كل مكان ، ولا سيما بين الطبقة المتوسطة .

وحتى أشد الناس شكوكاً وتطيئاً ، لم يفهم معنى هذه الأحداث . فلقد استطاع السادات أن يزيح من السلطة شخصيات كان الجميع يعتقدون أن قوتهم لا حدود لها ، وأنه وجه ضربات قاضية إلى الجهاز القديم في أكثر كوادره رهبة ، وهي البوليس والمخابرات . ثم إنه قد تحدى أعمدة الاتحاد الاشتراكي ، الذي لم يمثل قط جماهير الشعب ، وإنما كان تنظيمياً يتشكل من موظفين محترفين . ومن هنا ، بدا السادات على المسرح المصري ، في صورة الرئيس الجديد .

ولم يقتصر الشعور بالفرح على الطبقة البرجوازية ، سواء منها البرجوازية القديمة التي كان السادات قد وعد بتعويضها عما خسرت ، أو الجديدة التي تكونت من العسكريين الذين ارتقوا في السلم الاجتماعي ، ومن البيروقراطيين من الدرجة المرتفعة . وفي هذه الأيام بدأ التبليغ عن أعمال

التعسف التي ارتكبت والاستغلال للذين تسبب فيهما النظام الذي أقامه ناصر. وهكذا أصبح في إمكان الصحافة أن تنطلق معبرة عن الولايات التي لقيها الشعب ، نتيجة لنظام التقارير السرية التي كان البوليس يزيفها ضد الأبرياء .

وقد كشف عن جرثومة خطيرة كانت تعيثُ فساداً في الريف حيث تقضى على كافة المحاصيل الزراعية ، وأسماها الفلاحون « جرثومة الجمعة » . وكانت هذه التسمية اتهاماً مقنعاً ضد الاتحاد الاشتراكي . والواقع أن المواد الكيميائية المضادة للجراثيم كانت في عهدة المسئول المحلي عن الاتحاد الاشتراكي ، الذي لم يكن يتواجد قط في مكان عمله ، بسبب نشاطه السياسي . وكلما انتشرت الآفات الزراعية ، ثم قضت على المحاصيل ، كانت الحجة التي يسوقونها هي أن هذه الآفات هاجمت الزراعة يوم الجمعة ، ولا عمل في هذا اليوم .

وبفضل التنديد بالأساليب البوليسية ، استطاع المثقفون بدورهم أن يروا في الخط الذي يسير فيه السادات ، مقدمة لاتجاه أكثر تحراً وانفتاحاً . وفي السياسة الخارجية ، لم يكن المعنى الذي انطوى عليه ١٥ مايو ، يقل عظمة عن ذلك . فلقد كان جميع المصريين يعلمون ، أن السادات قد انتزع السلطة من العملاء الموالين للسوفييت ، وأنه قد أمن البلاد شرهم بإلقائهم في السجون . ولكن كيف كان رد فعل الاتحاد السوفيتي ، وهو يرى كل مظاهر الحكم تفلت من أيدي أولئك الذين كان يعتبرهم رجاله ؟ لقد عمد السادات بنفسه ، بعد ذلك الاجتماع الصاخب للجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي ، إلى إبلاغ السفير السوفيتي في القاهرة ، وكان يومها فينوجرادوف ، بنيتة في إقالة علي صبري ، وقال له : « إني أقول لك ذلك

لسبب ، هو أنهم سوف يؤكدون في الغرب أن السادات يقوم بالقضاء على التيار الموالي للروس . ولكن ما حدث قرار داخلي .

غير أن كثيرين حاولوا ، بعد الأحداث التي يتابع ، البحث في الصحف عن نبأ استقبال السادات للسفير السوفيتي ليقدم له تفسيراً بما وقع ، ولكن بدون جدوى . على أن الأمر كان منطقياً : فالروس كانوا لا يزالون يؤكدون أنهم يتولون الدفاع عسكرياً عن مصر ، أما المصادر المصرية فقد أعلنت أن فينوجرادوف لم يشاهد إلا مع نائب رئيس الوزراء وكان عزيز صدقي ، ومع وزير الخارجية وكان محمود رياض . وفضلاً عن ذلك ، فإن المتظاهرين الذين مروا أمام السفارة السوفيتية يهتفون للسادات ، كانوا يهتفون أيضاً « يسقط على صبرى وأسياده » . من هنا فإن موسكو كانت على حق في أن تتطلع بشك ، إلى التطورات الجديدة في السياسة المصرية .

وعند هذا الحد من سير الأحداث ، جاء كالصاعقة نبأ وصول نيقولاى بودجورنى ووزير الخارجية السوفيتى أندريه جروميكو إلى القاهرة ، على رأس وفد كبير العدد ، يتضمن مجموعة لا يستهان بها من الخبراء العسكريين والمستشارين القانونيين . وفي حقبة أوراق بودجورنى ، كان يحمل نصاً كاملاً ومعداً « لمعاهدة صداقة وتعاون » مدتها خمسة عشر عاماً . وللمرة الأولى ، بعد وفاة ناصر ، كانت موسكو تبدى اهتماماً كبيراً بتكبير مصر .

ومنذ البداية ، لم يخف بودجورنى عن السادات مخاوف الكرملين ، من التحول السياسى الذى يجرى فى القاهرة . وما قاله فى هذا الشأن العبارة التالية : « إننا لم نعد نشعر بالاطمئنان على استثماراتنا السياسية والعسكرية فى مصر ، التى ترج بأصدقائنا فى السجون . لذلك تلزمنا ضمانات رسمية ،

لكى نبررها المساعدة التى نقدمها لكم . ويقول الكثيرون إن أول بند فى هذه المعاهدة ، هو ذلك الذى يتضمن الترام الدولتين بالتعاون فيما بينهما ، فى حالة وقوع ما يعتبر تهديداً للسلام . وبذلك بدا كأنما يضع السوفييت المقدمات القانونية ، لحقهم فى التدخل فى مصر ، فى حالة الطوارئ . وقد تحدث البعض فى القاهرة عن خطر تطبيق ذلك المبدأ الذى وضعه بريجنيف فيما يتعلق « بالسيادة المحدودة » على ضفاف النيل . غير أن السادات ، بعد أن طرد فى ليلة واحدة ، كل الجناح الموالى للسوفييت ، وافق على عقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتى !



قوزاق النيل

عندما تولى السادات شئون البلاد ، كان في مصر واحد وعشرون ألفاً من « قوزاق النيل » ، وهكذا كان الناس يسمون الخبراء والمدربين العسكريين السوفييت . كانت مصر على وشك أن تصبح « معسكراً سوفيتياً » . فعلى طول الساحل المصرى ، يصادف الناس ثلاثة حواجز للطرق عند مرسى مطروح . وقد أقيم الحاجز الأول للأجانب ، وأقيم الحاجز الثانى للمصريين . ولم يكن يستطيع أحد سوى سكان تلك المناطق ، الذين زودوا بتصريح خاص ، المرور إلى ما وراء هذين الحاجزين . ولكن حتى هؤلاء السكان ، كان يتعين أن يتوقفوا أمام الحاجز الثالث : ففيما وراءه كان يعسكر الروس . وأمام أسوار ميناء الإسكندرية ، كان الجنود المصريون يفرغون كل يوم صناديق المؤن ، فيتسلمها بحارة شقر الرؤوس ، يحملون النجمة الحمراء . لقد كانت للوحدات السوفيتية فى الميناء أرصفتها الخاصة ، التى ترسو فيها

سفنهم ، وعليها علامات مميزة . وكانت هناك مناطق في مصر ، محظور دخولها على المصريين أنفسهم . وكان الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية مغلقاً أمام الجميع ، مصريين وأجانب ، لأن أجزاء منه كان يستخدمها الروس كمهابط للطائرات .

وعندما تطرأ ظروف لأي مواطن تضطره إلى أن يقصد إلى إحدى هذه المناطق المحظورة ، كان عليه أن يقدم طلباً إلى مكتب مختص ، ملحق بالقنصلية السوفييتية . وفي البداية كان العسكريون الروس يرتدون ثياباً مدنية ، عندما يخرجون من قواعدهم . إلا أنهم تلقوا فيما بعد التصريح بالظهور على الملأ حتى بثيابهم العسكرية ، بشرط عدم وضع علامات رتبهم ، للإيهام بأنهم هنا بوصفهم خبراء ومستشارين .

ولم يكن القوزاق يختلطون بالأهالي المصريين ، وكانوا يسكنون في عمارات خاصة بهم ، ويترددون على نواديهم الخاصة ، وملاعبهم الرياضية المخصصة لهم . وحتى أولئك الذين كانوا يذهبون إلى نادي سبورتنج بالقاهرة ، كانوا يفضلون أن يجلسوا مع بعضهم ، ويشتركوا في مباريات مقصورة عليهم . وفي واجهات حي الزمالك ، كانت تعرض بعض السلع وعليها كتابات باللغة الروسية .

وكان المصريون يلومون الروس على أنهم لم يقوموا بأي محاولة للتقرب إليهم ، أو الدخول في صداقات معهم ، كما كان العمال الذين يؤدون لهم الخدمات يشكون من شحهم . ولم يكن سلوك البحارة السوفييت في ميناء الإسكندرية مقبولاً بأي حال من الأحوال ، فلم يكونوا يترددون على المحال التجارية ، أو الملاهي الليلية ، أو الحانات . وقد انتهى كل ذلك بقيام حاجز سميك بينهم وبين أهل البلاد . والعجيب أن الروس كانوا لا يستخدمون

وسائل المواصلات ، ويسرون دائماً على أقدامهم .

ومن فوق برج القاهرة ، كان كل من يتردد على المطعم المقام على قمته ، يمكنه بشيء من قوة الملاحظة أن يحصى عدد منصات الصواريخ الروسية ، بينما رؤوسها المدببة كأطراف مآذن قلعة محمد على ، موجهة نحو السماء فوق جبل المقطم ، وهو من المناطق المحرمة .

لقد كانت سلطات القاهرة تعلن رسمياً ، أن المطارات ، ومحطات الرادار ، وقواعد الصواريخ ، موضوعة تحت إشراف القيادات المصرية . ولكن الجميع كانوا يعرفون أن الأمر ليس كذلك . ومن طريق الكورنيش بالإسكندرية ، كان المرء يمكنه تمييز بطارية من صواريخ سام ، وقد استقرت فوق رصيف السلسلة . وفي تلك الأيام ، كان حتى الساقى الذى يحمل أقذاح القهوة إلى العسكريين السوفيت ، جندياً روسياً .

كان ناصر قد قام برحلة عاجلة في مطلع عام ١٩٧٠ إلى الاتحاد السوفيتى ، وهى رحلة ظلت لبعض الوقت سرّاً من الأسرار . ذلك أن وضع مصر كان قد أصبح في غاية الخطورة ، بعد أن ابتدعت القيادات الإسرائيلية تكتيكاً جديداً ، هو الذى أسموه « الضرب في العمق » . كانت الطائرات التى تحمل نجمة داود تطير على مستوى منخفض ، يكاد لا يزيد عن ارتفاع المآذن وأشجار النخيل ، حتى تفلت من شبكات الرادار ، ثم تقوم بغارات إجرامية مفاجئة على قلب مصر . وقد وصل الأمر بهذه الطائرات إلى حد ضرب ضواحي القاهرة مباشرة ، فنشرت الحداد والدمار في الكثير من مراكز الدلتا . وقد قيل إن الطيارين الإسرائيليين كانوا يتمازحون فيما بينهم ، بأن يمتشقوا مجال الصوت بطائراتهم التى تزيد سرعتها على سرعته ، فيهتر الزجاج في بيت ناصر ، تحذيراً له .

كانت حكومة إسرائيل مقتنعة تمام الاقتناع ، بأن مصر لن تستمر طويلاً في الصمود ، أمام تلك المظاهرة العملية التي جعلتها بيتاً مفتوحاً لرياح الهزيمة ، كما كان البعض يقول . وترتيباً على ذلك ، فإن مصر في اعتقاد إسرائيل ، سوف تضطر إلى طلب الصلح ، بشروط فادحة . وهي بدلاً من أن تتيح للعرب بطريقة ما الحفاظ على كرامتهم ، تريد لهم المهانة والإذلال ، باعتبار أن ذلك سوف يعتبر بالنسبة لهم « درساً سوف يعونه لمدة ثلاثة أجيال على الأقل » . لكن إسرائيل في الواقع كانت ترتكب بذلك خطأ فاحشاً ، جعلها فيما بعد تدفع فيه ثمناً باهظاً .

غير أن ناصراً كان مضطراً في ذلك الوقت ، أن يدخل الضمائية على قلوب المصريين . ومن هنا طار إلى موسكو ، ليطلب من زعماء الكرملين أن يعطوه أسلحة متقدمة ، وبصفة خاصة صواريخ سام ٣ ، وهي الصواريخ القادرة على التعرض للطائرات التي تطير على ارتفاع منخفض . وحتى ذلك الوقت ، لم تكن هذه النماذج من الأسلحة المتقدمة قد أعطيت ، إلا لألمانيا الشرقية . بل إنها لم ترسل إلى فيتنام ، خوفاً من سقوطها بين أيدي الأمريكيين . ولم يرفض بريجنيف طلب ناصر ، ولكنه وضع لذلك شروطاً قاسية . فكل ما له اتصال باستخدام هذه الصواريخ من قريب أو من بعيد ، أو بأمن القواعد التي ستقام فيها ، يجب أن يعهد به إلى رجال من السوفييت ، على الأقل في المرحلة الأولى . وسوف يتعلم المصريون فيما بعد وبصفة تدريجية تشغيل هذه المعدات الحديثة ، ولكنهم في ذلك الوقت لا سبيل أمامهم لاستخدامها .

كانت هذه بداية نزول « وحدات عضوية » من الجيش السوفيتي في مصر . قبل ذلك كانوا يصلون حتى في مجموعات كبيرة العدد ، بين مستشارين

أو بعض الخبراء العسكريين . لكنهم الآن أخذوا يهبطون من السفن ، ومعهم ورش صغيرة ، ومجموعات كاملة من المدفعية . كانت الصواريخ لكى تتولى حماية سماء مصر ، وكانت المدفعية لحماية القواعد والمنصات ، التى تقوم بدورها بالدفاع عن تلك المطارات ، حيث تربض طائرات الميج والسوخوى . وهكذا ، فإنه حدث فيما بين الشهور الأولى من عام ١٩٧٠ والصيف الذى تلاها ، انتقال روسى حقيقى إلى مصر .

وكان ميناء الإسكندرية مكتظاً ، ولم يعد أحد يهتم بعد ذلك بإخفاء مرور العتاد الحربى السوفيتى الثمين فى طرق المدينة . وفى القاهرة ، كانت القوافل الطويلة تشاهد كل ليلة ، وهى تقطع شارع الهرم ، بينما ربضت تحت أغطية المشمع هياكل الصواريخ ، التى يسهل التعرف عليها .

واضطر ناصر أن يتنازل للبحرية الحربية السوفيتية عن « تسهيلات » فى ميناءى بورسعيد ومرسى مطروح . وقد وضع الروس أيديهم على بعض المطارات ، من بينها مطار جانا كليس القريب من الإسكندرية ، ومطار القاهرة غرب ، حيث لم يكن هناك أى ظل للسيادة المصرية . وكان معنى ذلك ، باختصار ، أن هناك مناطق كاملة مقتطعة من الأرض ، سمح للسوفييت أن يصبحوا سادة فيها .

وفى تلك الظروف ، كتب بعض المراقبين يقولون إن مصر ، التى خرجت لتوها من تحت سيطرة نوع من الاستعمار ، توشك أن تقع مرة أخرى تحت سيطرة نوع جديد منه . والواقع أن ذلك هو المخطط السياسى الاستراتيجى الذى اتخذته السوفييت مفهوماً لهم ، بينما كانوا آخذين فى الاستقرار فى صورة حماة مصر ، وذلك ما كان واضحاً أشد الوضوح .

إن النزاع العربي الإسرائيلي كان يفتح المزيد من الطريق أمام السوفييت في الشرق الأوسط ، ورتبياً على ذلك فإن الكرملين لم يكن راغباً في أكثر من أمر واحد ، هو الحفاظ على المكاسب التي حققها ، ولكن على شرط ألا يتعرض لأية أخطار . وكان يكفي قدر بسيط من الذكاء ، لإدراك أن السلام من شأنه في نهاية الأمر أن يجعل الوجود السوفيتي في مصر ، غير ذي جدوى . إلا أن اشتعال الحرب كان يمكن ، من ناحية أخرى ، أن يورط الجيش الروسي ، المربط على ضفاف النيل . من أجل ذلك كانت مصلحة موسكو ، هي استبعاد الحلين النهائيين ، ألا وهما السلام والحرب . وعلى ذلك فإن حالة الاحتراب واللاسلم ، هي الحالة المثالية النموذجية التي يطلبها الروس . غير أن ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة واحدة ، هي أن مصالح الاتحاد السوفيتي ومصالح مصر ، يسيران في طريق سوف ينتهي حتماً إلى التصادم فيما بينهما .

ولدى وفاة ناصر ، جاء في دراسة وضعها المعهد الاستراتيجي البريطاني في لندن ، أن السوفييت قدموا لمصر مساعدات عسكرية تقدر قيمتها بأربعة مليارات ونصف من الدولارات ، وأنهم يضعون تحت إشرافهم المباشر ستة مطارات ، وحوالي ثمانين قاعدة من قواعد إطلاق الصواريخ سام ٣ ، في كل قاعدة منها أربع منصات للإطلاق ، على حين يقوم طياروهم وميكانيكيوهم بمائة وخمسين طلعة طيران يومياً ، بواسطة طائرات الميج ٢٣ . وكان هذا النظام الدفاعي هو الذي يؤمن الاستقرار لنظام الحكم ، الذي قدر للسادات أن يرثه .

* * *

لقد كان الافتتاح الرسمي للسد العالي في أسوان ، هو المناسبة الكبرى

التي أتيحت للسادات ، لكي يظهر في صورة الرئيس الذي اختارته مصر .
ومن موسكو جاء رئيس السوفييت الأعلى بودجورنى ، وفي خلال مروره ،
استقبلته الجماهير العريضة في القاهرة وهي تصيح : « نريد أن نحارب » .
فكان الرد الوحيد الذي قاله بودجورنى ، هو أن وعد بأن يعمل الاتحاد
السوفيتى على إدخال الكهرباء ، الناتجة عن السد العالى المصرى ، إلى عدد
من القرى المتأثرة على طول نهر النيل . وفي اليوم التالى والذي يليه ، وقفت
الجماهير صامته في كل من الإسكندرية وأسوان ، وقد غلبتها خيبة الأمل ، وهي
تتطلع إلى موكب السيارات الطويل ، الذى كان يحمله عائداً إلى بلاده .
وبرغم كل ذلك ، فإن أول رحلة إلى الخارج يقوم بها السادات ،
بوصفه رئيساً للدولة ، إنما كانت إلى الاتحاد السوفيتى . لقد كانت تدور
في نفسه مطالب ثلاثة ، يريد أن يتقدم بها إلى المسئولين السوفيت ، أولها
العمل على تنسيق استراتيجية سياسية وعسكرية مشتركة ، والثانى تمكين مصر
من أن تصبح على نفس مستوى تسليح إسرائيل ، أما المطلب الثالث فيتعلق
باستمرار تسليم الأسلحة التى يتم التعاقد عليها . وكان بريجنيف ورفاقه من
المسئولين فى الكرملين على استعداد للحديث طويلاً في موضوع شحنات
الأسلحة ، غير أنهم لم يكونوا على العكس من ذلك مستعدين لأن يأخذوا
على عاتقهم أى التزم ، بشأن الاستراتيجية المشتركة . أى أنهم فى اختصار
يريدون ، طالما ظلوا على أرض مصر بجنودهم وعتادهم ، أن يستبعدوا أصابع
المصريين العصبية ، عن زناد الأسلحة الجديدة .

وشعر السادات بالامتعاض ، ولم يلبث أن قال فى غضب : « لقد كنا
نتصور أن الإسرائيليين يضربون قلب مصر بالقنابل .. فهل ترى يتعين علينا
انتظار الحصول على تصريح من موسكو ، قبل أن نرد عليهم ؟ إننى بوصفى

رئيساً لدولة لها استقلالها ، سوف يضعنى هذا الموقف فى وضع لا يمكن الدفاع عنه . غير أن بريجنيف طلب منه ألا يأخذ الأمور على هذه الصورة الدرامية ، ثم وعده بأن يلتقى معه فيما سماه « منتصف الطريق » . إلا أن هذه المصارحة ، كان من شأنها أن تفتح عينى السادات جيداً .

وعلى مر الأيام ، كان لا بد أن يتكون لدى السادات اقتناع ، بأن السوفييت ليست لديهم أدنى نية فى تعديل وضع اللاحرب واللاسلم ، من حيث أنه كان يتيح للاتحاد السوفيتى أن يدعم جذوره فى مصر ، بدون أن يتعرض لأية أخطار . أى أن موسكو كانت تقدم حمايتها لمصر ، ولكنها فى ذات الوقت تهتم اهتماماً كبيراً بأن تقيد يديها جيداً . غير أن السادات قبل أن يتوصل إلى هذه النتيجة ، قام بعدة رحلات إلى الاتحاد السوفيتى ، للوقوف على ما فى أعماق الزعماء الروس . وذات مرة قال لبريجنيف : « لقد وعدتم فى شهر أكتوبر الماضى بشحنات لم تصل ، وشحنات أخرى وعدنى بها بودجورنى فى شهر يونية ، ولكنها بدورها لم تصل ، وهناك وعود ثالثة قدمها بونومارييف بشحنات فى شهر يوليو ، وحتى هذه لم تصل . فما معنى هذا التأخير ؟ » . ولم يخف بريجنيف أن القرار قد اتخذه هو ، وليس أى أحد آخر . وقد كشف بذلك عن شيء لم يكن معروفاً .

وكما لو أن كل ذلك غير كاف ، إذ نشأت بين المصريين والسوفييت فى ذلك الوقت أسباب أخرى للصدام . كان العسكريون السوفييت يتصورون أنهم قد هبطوا فى وادى النيل « لكى يجعلوا من المصريين جنوداً أشداء » . ولذلك كانوا يفرغون كل ما فى المحال المصرية ، ويشترى الذهب والأشياء الثمينة ، ويرفضون أن يخضعوا للرقابة الجمركية عندما يغادرون البلاد . والأدهى من ذلك أن « المدرسين » كانوا يبدون صراحة عدم تقدير للروح

القتالية لدى « تلاميذهم » . وخلال إحدى الرحلات التي قام بها السادات إلى موسكو ، قال له جريشكو وزير الدفاع السوفيتي إنه لخوض الحرب ، لا بد من توافر ثلاثة شروط هي « التسليح ، والتدريب ، والرغبة في القتال » . ثم أضاف : « أما الشرطان الأولان ، فقد قدمناهما لكم ، ولكن فيما يتعلق بالشرط الثالث ، فإن عليكم أن تسألوا ضميركم فيه » .

وفي نفس الوقت ، منحت السلطات السوفيتية عدداً متزايداً من تصاريح هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل ، إذ الواقع أن أغلبية هؤلاء اليهود متى وصلوا إلى الغرب ، اتجهوا فوراً إلى الدولة اليهودية ، حتى ولو كان بعضهم يعود ولا يستقر فيها . وكان المصريون يوجهون اللوم إلى المسئولين في الكرملين ، على أنهم يدعمون بذلك ، الطاقة البشرية للعدو ، ويقولون إن اليهود الجدد الذين يصلون إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتي ، هم الذين يوضعون في الأراضي العربية المحتلة ، مما يغير من طابعها الأصلي . وحتى في أيام ناصر ، كانت حكومة القاهرة دائمة الاعتراض على محاولات التغلغل السياسي والأيدولوجي للاتحاد السوفيتي في مصر ، وأكثر من مرة كان ذلك سبباً في مشاجرات بين ناصر وخروشوف . فلما جاء السادات ، تبين أنه أكثر تشدداً من سلفه في هذه النقطة ، ويعترض تماماً على أي تسلل شيوعي في العالم العربي .

لقد قام الدليل على ذلك ، بعد شهرين من توقيعه مع بودجورني على معاهدة الصداقة ، التي كانت تتضمن بين بنودها التزاماً متبادلاً بالعمل على « الحفاظ على المكاسب الاشتراكية في الدولتين » . ففي شهر يوليو ١٩٧١ استطاع الرئيس السوداني جعفر نميري سحق محاولة قام بها اليسار ، بمافيم الشيوعيون ، من أجل الاستيلاء على الحكم . وكانت مصر والسودان وليبيا

في ذلك الوقت مرتبطة فيما بينها بميثاق اتحادى ، فقام السادات بدور حاسم في إحباط محاولة الانقلاب ، إذ أعاد على وجه السرعة إلى السودان ذلك اللواء السودانى الممتاز ، الذى كان مرابطاً على جبهة السويس ، الأمر الذى كان من أسباب انتصار نمرى ، الذى أنزل الهزيمة بالقوات المتمردة . وبعد ذلك وقف نمرى ليشتد علناً بهذا التعاون فقال : « إن انتصارنا دليل على أن الاتحاد العربى الجديد ، له أسنان قاطعة » .

وقد ترتب على ذلك نشوء جفوة مفاجئة في العلاقات بين الخرطوم والاتحاد السوفيتى . وكان نمرى قد طرد من السودان السفير البلغارى وموظفاً آخر من السفارة السوفيتية ، متهماً موسكو بالتدخل . وقام بعد ذلك بتنفيذ حكم الإعدام شنقاً في كل من زعيم الحزب الشيوعى السودانى وأحد رؤساء النقابات . عند ذلك جاء من موسكو نداء إلى السادات ، لكى يتدخل لدى نمرى ، لإنقاذ حياة هذين الاثنين ، والواقع أن الرئيس المصرى قام بمسعى في هذا الشأن ، ولكنه لم يحقق هدفه ، فاتهمه المسئولون السوفيت ، بأنه لم يبذل كل جهده في هذه المناسبة . فما الذى جعلهم يعتقدون ذلك ؟ لقد تبين فيما بعد ، أنهم عن طريق أجهزة التصنت التى أقاموها في مصر ، استطاعوا أن يستمعوا إلى الحديث التليفونى الذى جرى بين السادات ونمرى ، عندما طلب منه العفو عن الرجلين .

فماذا كان يمكن أن تكون مشاعر السادات ، في تلك الفترة ، نحو أولئك الذين زعموا أنهم حماة مصر ؟ لقد أسربها ذات يوم إلى كمال أدهم ، « الذراع الأيمن » للملك فيصل . وكان من بين ما قال إنه يصبر على بقاء الروس في مصر ، ولكنه لم يفعل أى شيء في سبيل الدفاع عنهم ، ولو أنه استطاع أن يجعل إسرائيل تنسحب من سيناء ، لطلب من السوفيت الرحيل .

وقد سمح السادات لكمال أدهم أن ينقل ذلك ، إذا شاء ، إلى واشنطن .
ومنها انتقل النبا إلى إسرائيل ، التي لم تتردد في إذاعته على أوسع نطاق ،
بهدف بذور الشقاق بين المصريين والسوفييت ، ولو أن ذلك لم يمنع
السادات من أن يتناول موضوع الوجود السوفيتي في مصر . ففي اجتماع للجنة
المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، لاحظ البعض أن الخبراء السوفييت
يحدون من حرية العمل المصري ، فرد عليه السادات قائلاً : « وهل تعتقد
أني مرتاح لبقائهم هنا ؟ ربما نكون في حاجة إليهم للحيلولة دون وقوع
غارات على قلب البلاد ، ولكنهم مع ذلك يمثلون عبئاً كبيراً ، لأننا مضطرون
أن ندفع لهم أجورهم بالعملات الصعبة » . ولقد بلغت هذه العبارة مسامع
بريجنيف فغضب منها ، وبعث رسالة إلى السادات يسأله فيها عما إذا كان
يعتقد أن السوفييت من « المرتزقة » .

على أن الزيارة التي قام بها ريتشارد نيكسون إلى موسكو في ربيع
عام ١٩٧٢ هي التي أسرعت بتدهور الأمور ، وأزالت لدى السادات آخر
ما كان هناك من أوهام بشأن نوايا السوفييت في مساعدته على استعادة
الأراضي المصرية المحتلة . لقد تكون الاعتقاد لدى الرئيس المصري ، بأن
نيكسون وبريجنيف قد اتفقا فيما بينهما على ميثاق ، يقرران بموجبه إبقاء
الوضع الراهن على ما هو عليه في كثير من المناطق الجغرافية ، ومن بينها
الشرق الأوسط . وأن الذي سوف يدفع ثمن ذلك هي مصر ، من حيث إنها
لن تستطيع بعد ذلك أن تتحرك من وضعها الحالي . وعند هذا الحد وصل
السادات إلى قرار هام ، هو أن عليه أن يخرج نفسه من هذا الطريق
المسدود ، الذي أوصله إليه الوفاق الأمريكي السوفيتي . لقد رأى أن عليه
أن يخرج الروس ، ويبدأ التعامل مع هؤلاء الأمريكيين ، على اعتبار

أنهم يمتلكون في أيديهم مفاتيح الموقف .

وفي ذلك الوقت لم تكن هناك علاقات رسمية بين مصر والولايات المتحدة ، إلا أن ذلك لم يحل دون وجود ما يشبه السفارة الأمريكية في القاهرة ، تحت علم إسبانيا التي كانت تتولى الإشراف على مصالح الولايات المتحدة . ولم تكن الآراء التي تكونت لدى الموظفين الأمريكيين مختلفة كثيراً ، عن رأى السادات . لقد كان أولئك الذين يمثلون الولايات المتحدة يرون بطريقة واقعية ، أنه كلما زاد الوجود السوفيتي في مصر ، ازداد الاتحاد السوفيتي رغبة في عدم نشوب أى حرب في المنطقة ، إذ لم يكن يريد أن يتزلق إلى أى مغامرات .

وهنا لم يكن في استطاعة السادات ، إلا أن يضع جميع أوراقه فوق المائدة . ففي أول يونية من ذلك العام ، بعث برسالة إلى بريجنيف ، تتضمن سبعة أسئلة . لقد كان في اختصار يريد أن يعرف ما إذا كان المسئولون الروس على استعداد لكي يقدموا إلى مصر الأسلحة ، التي كانوا قد كرروا الوعد بتقديمها ، ولكنهم لم يرسلوا منها قط المقادير اللازمة . ولأن تلك الأسئلة كانت صريحة ودقيقة وواضحة ، لم يصبح أمام السوفييت هذه المرة ، إلا أن يجيبوا عليها بنعم أو لا . والواقع أنه كان عليهم أن يعلنوا في لغة لا غموض فيها ، ما هي سياستهم في هذا الجزء من العالم ، وهذا هو ما كان ينتظره السادات .

إلا أن أسبوعين مضيا ، دون أن يتلقى أى رد . وهنا جدد الرئيس المصري رسالته ، وأضاف إليها عبارات تفيد « أن هناك الشيء الكثير الذي يتوقف على الموقف الذي سوف يتخذه الاتحاد السوفيتي » . وأخيراً أبلغوا الرئيس المصري يوم ٧ يوليو ، أن السفير السوفيتي فينوجرادوف يطلب مقابله

على وجه السرعة ، فما كان من السادات إلا أن استقبله في استراحته بالقناطر ، بحضور كبار معاونيه . وقال له السفير إن رد موسكو قد وصل ، تتضمنه رسالة من ثلاث صفحات مكتوبة باللغة العربية . وبينما أحد مساعدي الرئيس يقرأ الرسالة ، أخذ هو رأسه بين يديه ، لكي يركز على كل كلمة فيها .

فماذا كانت محتويات الرسالة ؟

إن الصفحة الأولى منها كانت تتكلم طويلاً عن ذلك الطابع « الودّي الحار » الذي تتسم به العلاقات السوفيتية المصرية ، ثم زعمت أن مما يعتبر نجاحاً هائلاً للقضية العربية ، ما استطاع الجانب السوفيتي أثناء المحادثات التي جرت في موسكو بين نيكسون وبريجنيف أن يحققه ، عندما أدخل في البيان المشترك الذي صدر بعدها عبارة بشأن القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة ومهمة يارنج . أما الصفحة الثانية ، فكانت تحتوى على هجوم على رئيس تحرير إحدى الصحف اليومية المصرية ، واتهامه بأنه يعمل على تدمير العلاقات بين موسكو والقاهرة ، وأما الصفحة الأخيرة ، التي كانت في الحقيقة نصف صفحة فقط ، فإنها لم تزد على كونها ترديداً مكرراً ومعتاداً لنظرية ضرورة الإعداد النفسى والأدى للحرب . ويقول الرئيس السادات في ذلك : « كان ما في الرسالة هو بالضبط ذلك النوع من الحديث الذي تسبب في قتل ناصر ، فلم أعد قادراً على احتماله . فرفعت رأسى وطلبت من السفير الرد على الموضوعات التي أثارها في أسئلتى ، فظهر الحرج على قينوجرادوف ، وأجاب بأن ما ورد بهذه الرسالة ، هو كل ما تلقاه من موسكو . وعند ذلك أحسست بالغضب ، ورأيت أن الوقت قد حان ، لكي أعامل السوفيت بطريقة تجعلهم

يشعرون بصدمة كهربائية» .

والواقع أن السادات راح يعدد للسفير السوفيتي المرات التي كذب فيها رؤسائه في موسكو عليه ، ثم أملى على معاونيه عدة أوامر ، أولها : إن على الخبراء العسكريين السوفيت أن يغادروا مصر خلال عشرة أيام ، وثانيها : أن تنتقل جميع القواعد العسكرية السوفيتية إلى الإشراف المصري ، وثالثها : أن جميع العتاد السوفيتي يجب أن يباع لمصر أو أن يصادر ، ورابعها : إن أى تعامل بين مصر والاتحاد السوفيتي في المستقبل يجب أن يتم في القاهرة وليس في أى مكان آخر ، وخامسها إن على وزير الحربية المصري أن ينفذ هذه الأوامر على الفور .

وفي خلال الأيام القليلة التي تلت ذلك ، وقعت التطورات التالية : سافر فينوجرادوف مباشرة إلى موسكو ، وطلب زعماء الكرملين إلى الرئيس حافظ الأسد القيام بمهمة عاجلة لدى القاهرة ، بهدف رأب الصدع . وفي نفس الوقت طلبوا أن يبحى إلى العاصمة السوفيتية وفد مصرى على مستوى عال ، فبعث إليهم السادات برئيس وزرائه عزيز صدقي ، الذى كان عليه أن يبذل جهداً أخيراً للحصول على طائرات الميج ٢٣ . ولكن كل ذلك لم يكن له أى جدوى .

إلا أن قلائل أولئك الذين كانوا على مجرى أمر آخر حدث في ذلك الوقت . ففي اليوم السابق للحديث الذى جرى بين السادات والسفير فينوجرادوف ، وصلت إلى القاهرة رسالة من واشنطن ، تبدى فيها الولايات المتحدة استعدادها للمشاركة في حل قضية الشرق الأوسط ، فرأى السادات في ذلك باباً جديداً انفتح ، من شأنه تحريك الموقف . غير أن الشيء المؤكد ، هو أن الأمريكين لم يكونوا يعرفون شيئاً على الإطلاق ، عن ذلك القرار

الذى كان ينضج لدى الرئيس المصرى ، ويقضى بطرد الروس من البلاد . فلما صدر القرار بالفعل ، أصيبوا بدورهم بالدهشة ، وقد اكتفوا بإبداء سرورهم لذلك ، ولكن بغير أن يلتزموا بشيء .

إن البعض قد أخذ على السادات فيما بعد ، أنه لم يحط واشنطنون علماً فيما يتعلق بنواياه ، وذهب أحد كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية إلى حد أنه قال : « لو أن الرئيس المصرى قد حاول أن يفاوضنا بشأن الحركة التى كان ينوى القيام بها ، لما كنا قد عرفنا ما هو الشيء الذى نقدمه إليه فى مقابل ذلك » .

على أى حال ، فإن السادات قد أخذ على عاتقه المسئولية ، عندما كان عليه أن يتخذ قراره بمبادرة منه . وكل ما فعله أنه قدم إلى شعبه التفسير التالى : « لقد أخرجت الروس ، لأن موسكو أنكرت علينا الأسلحة التى نحن فى حاجة إليها ، لطرد إسرائيل من وطننا » . ثم لم يلبث أن أضاف فى اعتداد : « لسوف نخوض حربنا بمفردنا » . لقد كان هذا التفسير يبدو غريباً ، ولكن مصر كلها تلقت النبأ بارتياح . فبعد الكثير من العبارات الرنانة التى تنطوى على التهديد ، ثم أسفرت عن لا شيء ، ها هو السادات يقوم بعمل لا يقوم به إلا « رجل قوى » . وكل ما استطاع أعداؤه أن يقولوه ، هو أنه قام بهذا العمل ضد حلفائه ، وليس ضد الأعداء . لكن هذا العمل بدا فى مصر خطوة كبيرة ، جعلت من السادات محرراً للوطن ، فقد بدأت مصر مرحلة تحريرية جديدة ، إذ أزاحت عن كاهلها أولئك الذين كانوا يزعمون أنهم يتولون حمايتها . والحقيقة هى أن السادات قد أزال أول عقبة من الطريق الذى كان يسير فيه نحو اليوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو يوم عبور القناة .



ضباب فوق سيناء

لقد كان لمصر - طوال فترة الاحرب واللاسلم - وجهان مختلفان ،
فهناك جيش قوامه نحو ثلثمائة ألف رجل يقف على جبهة قناة السويس في
حالة تأهب مستمر ، وكانت مدن القناة الثلاث - وهي بورسعيد والسويس
والإسماعيلية - قبل ذلك بفضل التجارة والعلاقات مع العالم الخارجى من
أكثر المدن نشاطاً في مصر ، ولكنها أصبحت في تلك الفترة مدناً لا حياة
فيها منذ تهدم الجانب الأكبر من بيوتها ، منذ رحل سكانها عنها . وهكذا
تحولت كل المنطقة التى وراء الجبهة حتى أبواب القاهرة منطقة مغلقة لا يمكن
دخولها إلا بتصاريح خاصة .

غير أن الجو السائد فى العاصمة المصرية كان مختلفاً عن ذلك .
فى الليل كان الطريق المؤدى من الأهرام حتى المدينة يتلأأ بالأضواء ،
ويبرق بالإعلانات المثيرة المتعددة الألوان . وقبل ذلك ببعض الوقت لم يكن

في هذا الطريق الطويل سوى ملهى ليلي واحد ، هو الأوبرج ، وفيه كانت تقدم عروض فخمة ، ويقضى فيه الملك فاروق أكثر سهراته ، أما الآن فإن الملاهى الليلية لا تحصى ولا تعد ، وإن كان مستواها قد هبط كثيراً ، وأما الذين يترددون عليها فهم الليبيون الذين يجيئون من بلاد القذافي ، وغيرهم من بلاد الخليج ، وبعض الأثرياء الجدد من المصريين .
ولكن ماذا عن الحرب ؟

لقد كانت بعض الطواير من العربات العسكرية تمر في الشوارع بين الحين والآخر مما يعيد إلى الذاكرة أن الحرب قريبة ، ويمكن القول بأنها تدق أبواب القاهرة . لقد أصبح على دور السينما والمسارح أن تغلق أبوابها في الحادية عشرة مساءً ، وقد اتخذ السادات هذا الإجراء ، كأنما ليقول للرأى العام الوطنى : إن مصر لم تستسلم للهزيمة ، وإن الحرب لم تنته بعد . وكذلك حالة الإظلام ، فقد ظلت قائمة . وكان الكثيرون من سائقي السيارات الذين (يتجولون) بها ليلاً يجدون من يوقفهم بين الحين والآخر من رجال البوليس ؛ لكي يطلوا لهم مصابيح سياراتهم بطبقة من اللون الأزرق .

لقد كان هناك من سارع بالتساؤل عقب حرب الأيام الستة مباشرة : هل كانت مصر تستطيع أن تقوم بدعاية من أجل السياحة ؟ بل إن بعضاً قد فسر ذلك على أنه دليل على أن المصريين لم يعودوا راغبين في القتال ، وأنهم تخلوا عن فكرة استعادة الأراضى التى ضاعت منهم في سيناء ؛ لكن مصر لم تكن تستطيع أن يضيع منها هذا المصدر من الدخل بالعملات الصعبة بعد أن فقدت دخل قناة السويس ؛ ولهذا السبب أخذت مصر تعود بالتدريج إلى دائرة السياحة الدولية ، فعادت الفنادق تمتلئ من جديد ، ولو شعر غير

قليل من الزائرين بخيبة أمل وهم يرون أن أكثر قاعات المتحف المصرى قد أخلت من كنوزها .

كانت القاهرة تميز ، بين الوقت والآخر ، من بين الضجيج الذى يسودها بوصفها مدينة عالمية ، ذلك الصوت الذى ينبعث من صفارات الإنذار : فهل كان ذلك نذيراً بالخطر ، أو أنه مجرد تدريب عادى ؟ لقد كان الناس يستمرون فى اهتماماتهم ومشاغلوهم الخاصة بغير أن يعبثوا بهذا الصوت كثيراً أو قليلاً . أما الراديو والتلفزيون فكانا ماضيين فى الحديث بغير انقطاع عن تلك المعركة التى لن تلبث أن تحدث . وهناك من يقول : إن فى الجيش من يؤكد وجود نوع من الامتناع من ذلك المظهر المصطنع السائد فى جزء من مصر ، واحتجاج على الحياة العامة التى تمضى فى غير مبالاة ، على حين أن الجنود فى الصحراء ينتظرون مواجهة لائجىء !

إن السادات واقع بين نارين : إن عليه أولاً أن يقدم إلى الشعب بعض الترضيات المادية ، وعليه أن يخفف بعض الشئ من عبء التضحيات التى تزرع تحتها جماهير الشعب التى أصبحت لا تكاد تجد القوات الضرورى ، غير أنه فى ذات الوقت لا يستطيع أن يجعل رأى العام ينسى الالتزام بطرد الإسرائيليين من الضفة الشرقية لقناة السويس ، فلقد كان السادات أول من يعلم أن المصريين الذين يحاولون هم أنفسهم أن يسترخوا وينسوا مرارة الحرب - هم الذين سوف يوجهون إليه الاتهام غداً - بأنه قد انتهج سياسة انهزامية غير كريمة !

لم يكن الرئيس الجديد يجهل أن المصريين يتطلعون إلى أن يعيشوا حياة أفضل ، ولكنه يعرف كذلك أنه - وخاصة بعد أن أزاح جانباً تلك الطغمة اليسارية التى كان يترعماها على صبرى - هو رجل « السلام » . من أجل

ذلك كان مضطراً إلى أن يسير على سياسة مزدوجة : فهو من ناحية يتحدث عن « الانفتاح » ، ولكنه يتحدث بين الحين والآخر كذلك عن « تعبئة البلاد » ، كما يلجأ إلى استخدام لهجة قوية فيها نبرة الحرب ! لقد بدأ السادات سياسته بأن خفض أسعار بعض السلع ذات الاستهلاك الكبير، معلناً أن حالة الحرب يجب ألا تحول دون مصر والمضي في أهدافها التقدمية ، ولكن بعد عام من ذلك اضطر إلى أن يحد بعض الشيء من الاستهلاك ، ويعلن اقتصاد الحرب .

كان ناصر أيام الهوان قد وعد المصريين بأنه لا بد أن يعمل لإزالة نتائج تلك الهزيمة ، الأمر الذي جعل السادات لا يستطيع الظهور في صورة تقل عن ذلك تشدداً ، فكأنما كان يتحتم عليه أن يتحدث عن الحرب . لقد كانت هناك عبارة تتردد في مصر : بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ؛ فكانت شعاراً موقفاً أراح الكثيرين .

غير أن الأمر لم يكن كذلك مع السادات - عندما أعلن بعد أن استتب له الأمر - أن عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم ؛ ذلك أن الظروف لم تكن قد نضجت بعد ، لا للقيام بمبادرات على المستوى الحربى ، ولا على المستوى الدبلوماسى ، وهذا هو السبب فى أن عام ١٩٧١ قد مر بأكمله دون أن يحدث جديد . وبعد أن جعل العالم كله يقف موقف الترقب ، إذا به يضطر إلى أن يقدم مبررات عدم إقدامه على ما وعد ، وذلك فى مطلع عام ١٩٧٢ . وقد فعل ذلك فى خطاب له وجهه إلى الشعب ، وبدلاً من أن يحدث أثراً ملطفاً ، إذا به يزيد الوضع توتراً !

وقد قال فى تلك المناسبة : « إن جميع الاستعدادات قد اتخذت للقيام بالهجوم » ، فلماذا عاد وتحلى عن مشروعاته ؟ كان السبب يتمثل فى الحرب

التي قامت بين الهند وباكستان ؛ إذ أن تلك الحرب قد غيرت الإطار العالمى ، كما أن الروس قد حولوا فجأة إلى الهند جانباً كبيراً من العتاد الحربى الذى كان مرسلأً أصلاً إلى مصر ، فكان التوقيت غير ملائم له .

وقد ساق السادات خلال خطابه هذا سابقة مماثلة حدثت أيام ناصر ، كان من شأنها أن جعلته بدوره يتراجع عن خطة كان قد وضعها : ففى شهر يوليو ١٩٦٧ كان قد خطط لهجوم واسع النطاق ، فاحتشد سلاح الطيران المصرى كله ، واستعد للتخليق . غير أن الجو تبدل فجأة ، وارتفع فوق سيناء ضباب كثيف جعل الرؤية غير واضحة ، فما كان من ناصر إلا أن أمر بإلغاء العملية .

لقد اعتاد المصريون منذ قديم الزمان أن ينظروا إلى رؤسائهم بأكبر قدر من الاحترام ، ويأخذوا أى كلمة تأتى من مكانهم السامى مأخذ التصديق التام ، غير أن قصة الضباب هذه - فى صميم الصيف - بدت للكثيرين شيئاً يصعب تصديقه ؛ ومن هنا كانت تلك المظاهرات التي قامت فى اليوم التالى للخطاب فى القاهرة ، وكان أغلبها يتكون من الطلبة . ولم تكن السلطات تتوقع ذلك كرد فعل ؛ ولذلك فإنها تغاضت فى البداية عن ذلك الذى يحدث ، وهنا كرر الطلبة محاولاتهم ، وأخذوا يرفعون لافتات عليها عبارات ساخرة ، وهم يصيحون : « فليسقط الضباب » .

وقد بدا لأعداء السادات أنه وضع نفسه فى مأزق ، وتصوروا أن مكانته قد هوت إلى الحضيض ، فراحوا ينشرون الشائعات ، ومن بينها أن رئيساً عربياً قال عبارته المشهورة : « إتنى زعيم بلا شعب ، ومصر شعب بلا زعيم ! » . لكن السادات كان مطمئناً كل الاطمئنان ، ولا يدور فى ذهنه أبداً أنه رجل قد انتهى ، بل إنه كان ماضياً فى الهدف الذى رسمه بكل قوة وثقة .

وفي ذلك الوقت تقريباً كتب شارلس دوجلاس هيوم في صحيفة التايمز البريطانية يقول : إن السادات لم يعد أمامه سوى طريق من ثلاثة :

« الطريق الأول أن يعود إلى حرب شاملة يدخلها ضد إسرائيل ، على أمل أن يستعيد بها كل سيناء المحتلة أو جزءاً منها ، أو أن يسقط وهو يقاتل .
والطريق الثاني هو أن يقبل الهزيمة ، وأن يتفاوض من أجل الصلح أو من أجل اتفاقية مؤقتة مباشرة أو عن طريق وسيط .

والطريق الثالث أن يعترف بعجز مصر عن استعادة سيناء ، وفي نفس الوقت يرفض الاعتراف بحق إسرائيل في احتلالها ، كما فعل الصينيون مع فرموزا » .

غير أن السادات كان يحاول بكل طاقته أن يتجنب أى واحد من هذه الطرق الثلاثة موجهاً اهتمامه نحو « عامل آخر » : كان ناصر قد حاول عدة مرات بعد حرب يونيو ١٩٦٧ - الدخول في حوار مع أمريكا التي سبق من حيث الواقع أن أنقذته في حرب ١٩٥٦ ، ومع أن السادات لم يسبق له التعامل مع الولايات المتحدة ، كانت لديه إمكانيات أكبر للمناورة في الغرب .

ورأى السادات بثاقب نظره أن الورقة الأمريكية تعود الآن وتصبح من جديد ذات فائدة ؛ فلقد لمس نافذة تفتح من خلال رأى أبداه نيكسون في مؤتمر صحفي عقده في أوائل عام ١٩٧١ ، وقد تمثل ذلك في تصريح لرئيس الولايات المتحدة قال فيه : « إذا كان السوفييت لا يقدمون السلاح للعرب ، وعمد العرب إلى التفاهم مع أمريكا ، فإن في الإمكان العمل لحل مشكلة الشرق الأوسط » . إنها عبارة فيها انفتاح تجاه مصر ، وقد رأى السادات أن عليه أن يرد عليها ؛ فعندما كان يتحدث بعد مرور شهر على التصريح

الأمريكي - خلال اجتماع لمجلس الشعب المصري - أعلن أن مصر قد تقوم بمبادرة تتعرف بها على النوايا الأمريكية .

وفي تلك الأيام كان يحين موعد الاتفاقية لوقف إطلاق النار في منطقة القناة ، وهي الاتفاقية التي أوقفت حرب الاستنزاف . وفي هذه المناسبة كتب السادات إلى نيكسون يقول له : « إن كل خطوة إلى الأمام تقوم بها أمريكا، ستكون هناك خطوة مماثلة لها من جانب مصر » . وأضاف إلى ذلك أن السبب الوحيد للصدام بين مصر والولايات المتحدة هو التأييد الذي تقدمه إلى إسرائيل ، ثم اختتم رسالته قائلاً : « إنك تقول : إنك تريد السلام ، حتى إسرائيل تزعم أنها تريد السلام ، وإنما العرب هم الذين لا يريدونه . حسناً : إن مصر راغبة في السلام ، غير أن اتفاق السلام ليس قضية جانب واحد » .

كان واضحاً أن السادات يضع الولايات المتحدة موضع الاختبار ، ومن أجل ذلك قدم مشروعاً يتضمن جدولاً زمنياً لحل سلمى يتم على مراحل يتعين فيه على إسرائيل أن تقوم بالخطوة الأولى ، فتسحب مسافة معينة داخل سيناء بحيث يتيح ذلك للقوات المصرية أن تعود إلى الضفة الشرقية من القناة . وسوف يقوم المصريون من جانبهم لإثبات حسن نواياهم في السلام بإصلاح هذا الممر المائي الدولي وإعادة الملاحة فيه . وتضمن المشروع كذلك أن تتخذ قوات من الأمم المتحدة مواقع لها بين الجانبين ، وذلك لفترة ستة أشهر . وكتب السادات يقول : « فإذا انقضت هذه الفترة دون التوصل إلى حل فسوف نكون أحراراً في أن نمضي في طريقنا لتحرير أراضينا . إن مصر تريد سلاماً قائماً على العدل ، وليس على القرصنة ! » .

وكان للاقتراح المصري وقع عظيم في أمريكا ، ومع ذلك فإن الرد

الذى بعث به نيكسون لم يلق إلا ارتياحاً جزئياً لدى المصريين ؛ ذلك أن رئيس الولايات المتحدة طلب من السادات أن يعطيه « بعض الوقت » ، على حين أن السادات يريد الإسراع بتحريك الأمور . وكان الجانب الإيجابي في رسالة نيكسون من وجهة نظر القاهرة ، هو أن نيكسون يعلن للمرة الأولى بكل وضوح أنه يؤيد الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى الحدود الدولية التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧ .

وعندما وصل وزير الخارجية روجرز إلى القاهرة بعد مرور شهرين على تبادل هذه الرسائل ، كان أول ما قاله للسادات : إنه « لم يأت ليطلب من مصر أى شيء ؛ لأنها قد فعلت كل ما كان يمكن أن يطالبها به ! » . كان الأمر عند هذا الحد هو حمل إسرائيل على أن تضع أوراقها على المائدة . غير أن محاولة روجرز في القدس قد انتهت إلى لا شيء من حيث الواقع : ذلك أن جولدا مائير كانت تشعر أنها في مركز القوة ، وعند ذلك لم يسع الجانب المصرى إخفاء شعوره بخيبة الأمل ، ولو أن الذى حدث نتيجة لهذا الاتصال هو أن الجليد قد تحطم بين مصر والولايات المتحدة . وقد وضع للمراقبين في ذلك الوقت أن الجو قد صفا تماماً بين الرئيس المصرى والرئيس الأمريكى .

وبعد هذا الاتصال الأول جاءت مرحلة طويلة تالية ، ترددت بين الارتفاع والهبوط . ومنذ ذلك الوقت تكوّن لدى السادات الاقتناع بأن مفتاح مشكلة الشرق الأوسط في أيدي الولايات المتحدة ، فهو يرى أن أمريكا يتعين عليها ألا تكون منحازة لأى من الجانبين المتنازعين ، ثم تضع حلاً عادلاً مع ما لها من سلطة الدولة الكبرى الأولى في العالم . كان كل ما يطلبه السادات هو أن تنتهج أمريكا سياسة غير منحازة ؛ غير أن فكرة كانت

تلح على الرئيس المصري ، هي الخوف من أن تكون الولايات المتحدة « تتلاعب معه » بعد أن أبدى كل هذا الانفتاح نحوها .

إن نيكسون قد أحاطه علماً بأن هناك استعداداً معيناً من الجانب الأمريكي لتغيير موقفه ، لكن حكومة واشنطن قد عادت والتمت الصمت ، بعد كل هذه الإشارات المشجعة . إن واشنطن - مثلها في ذلك مثل موسكو - ليست في عجلة من أمرها لتحريك الأمور ، وكان ذلك بالنسبة للسادات أمراً غير محتمل ؛ لأنه في مصلحة المحتل الإسرائيلي ، ويدعم موقفه مع مرور الزمن .

ولم يترك السادات كذلك التركيز على ورقة التنافس بين الدولتين العظميين في جولة الشرق الأوسط ؛ ومن أجل ذلك فإنه أعلن في خريف عام ١٩٧١ - ذلك الذي أسماه عام الحسم - أنه سيقوم على الفور بزيارة للاتحاد السوفيتي . وكما توقع ، فإن واشنطن لم تلبث أن ظهرت على المسرح ، ومعها اقتراح إجراء ما أسماه « المفاوضات المقربة » . فما معنى ذلك ؟ معناه أن تبعث كل من حكومتى القاهرة وتل أبيب إلى العاصمة الأمريكية مندوباً مفوضاً لها ، حيث يقوم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو بدور الوسيط بينهما ، وأوضح نيكسون في هذا الصدد أن مهمة أمريكا ستكون بمثابة دور الوسيط في التفاعل الكيميائي . وراودت السادات الشكوك في أن تكون هذه حركة توصل إلى إجراء نوع من « المفاوضات المباشرة » بين الجانبين ، وهي نظرية يرفضها الرأي العام في مصر . لقد كان يرى أن أمريكا لا يمكن أن تكتفى بدور الوسيط البسيط ؛ وإنما عليها أن تقوم بعمل إيجابي ، وهكذا قدر لهذه المبادرة بدورها أن يسفر عن لا شيء

وقد استعادت حكومة واشنطن بعد ذلك مشروع السادات الذى يقوم على حل على مراحل ، وأعلنت فكرة « الحل الجزئى » . إلا أن خلافات نشأت عند أساس وجهتى النظر : فبالنسبة لحكومة القاهرة كانت ترى أن الاقتراح الأمريكى تنقصه الضمانات اللازمة ؛ حتى تم بعد القيام بالخطوة الأولى وهى إعادة فتح القناة للملاحة ، الخطوات الأخرى لاستعادة مصر أراضيها كافة ؛ فلقد كان السادات يخشى أنه بعد أن (يتنازل) بإعادة فتح القناة يكون قد ضحى بورقة رابحة ، فلا يستطيع أن يؤيد بها حقوقه فى سيناء كلها .

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل راحت تطلق شائعات كثيرة تهدف إلى تخريب العلاقات الأمريكية المصرية الجديدة ؛ ففى مطلع عام ١٩٧٢ قامت جولدا مائير بزيارة للولايات المتحدة ، وفى نهاية هذه الزيارة كتبت الصحف الأمريكية بغزارة عن الاتفاقيات التى تمت لبيع طائرات فانتوم جديدة لإسرائيل ، وقد شاء الجانب المصرى أن يرى فى ذلك نوعاً متعمداً من « تسريب » الأنباء ، الغرض منه تعكير المياه بين القاهرة وواشنطن .

وبرغم كل هذه العقبات لم يغب عن بال السادات مشروعه الخاص الذى يقضى بإجبار الولايات المتحدة على الدخول بنشاط كعنصر سلام فى المنطقة . وبعد أن تسببت المظاهرات الطلابية التى قامت فى شهر يناير ١٩٧٢ فى خلق صعوبة داخلية جديدة أمامه عاد وراح يطرق باب موسكو ، ولكنه لم يحصل إلا على الرد المعتاد ! وفى شهر يوليو التالى قرر طرد العسكريين السوفيت .

وأجرى الرئيس المصرى بعد ذلك حديثاً مع آرنو دى بورشجراف مبعوث مجلة نيوزويك الأمريكية ، قال فيه : « إن أحداً لا يستطيع أن يتخيل

كيف كانت حياتى منذ أصبحت رئيساً ؟ فلم يمر يوم إلا ويقع خلاف بينى وبين الروس ، إنهم لا يثقون فى ، ويقولون : إنى ممالى لأمرىكا ! وأقنعوا (على صبرى) أنى أبيع مصر لأمرىكا ! لقد جف لسانى حين كنا نتناقش معاً . وأورد السادات بعد هذا الكثير من التفاصيل : منها كيف أن الزعماء السوفييت قد أبطئوا دائماً من شحنات الأسلحة ، وخاصة طائرات الميج ٢٣ التى يمكن أن تعترض طائرات الفانتوم ، ثم ندد بأنهم لا يريدون أن يعهدوا بالأجهزة المتقدمة إلى المصريين ، وروى كيف أن توقيع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى قد فرض عليه من جانب بودجورنى الذى لم يعطه حتى الوقت الكافى لمراجعة نصها ! وكان ذلك بدوره إشارة توجه إلى واشنطن ، ولكن هذه - لكى تتحرك - كان لا بد لها من وقائع أخرى لها دوى وطابع مأساوى .



القذافي

وقع في ليلة الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩ في ليبيا انقلاب عسكري أسقط النظام الملكي الذي كان يرأسه السنوسي ، وكان الملك إدريس - وهو أول ملك لهذه البلاد بعد حصولها على الاستقلال - في تلك الأيام في تركيا ، حيث كان يقضي فترة إجازة واستجمام . ولم يكن إدريس شاباً ، وبرغم أن القلائل في ليبيا كانوا يجرءون في ذلك الوقت على الحديث عن مسألة من الذي يخلف الملك ؟ فإن هذه المسألة كانت تشغله إلى حد كبير ؛ إذ أن الأمير (حسن رضا) ولي عهده لم يكن الشخص الذي يوثق فيه . ولقد ظلت ليبيا حتى عام ١٩٥٩ عندما انبتق البترول في منطقة (زلتن) الواقعة جنوب خليج سرتة الكبير مملكة غاية في الفقر ، فيها أقل دخل فردي في العالم بأسره ، وإن كان سكانها لا يكادون يبلعون المليونين . وكان الإيطاليون الذين استعمروها عملياً لمدة تقل عن العشرين عاماً قد أطلقوا

عليها تسمية غريبة هي « عربة الرمل » : أى البلاد التى لا قيمة لها ولا وزن !
ثم على حين فجأة ، جاءت الثروة .

كان هذا المجدىء مفاجئاً إلى أبعد الحدود ، بحيث إن الشركات البترولية الكبرى المعروفة باسم « الشقيقات السبع » - وهو الاسم الذى أطلقه عليها رجل البترول الإيطالى إنريكو ماتى - أخذت على غرة ؛ إذ أن البترول اللبى كان معناه فى البداية الثروة الضخمة لبعض الشركات الصغرى .

وكان النظام الذى أقامه الملك إدريس نظاماً رجعياً تحيط به المخاوف والشكوك ، ونادراً ما كان الملك يذهب إلى طرابلس مفضلاً عليها البقاء فى برقة حيث أقام فى (البيضاء) عاصمته الإدارية . وفى هذه المملكة التى تعيش فى ظلام القرون الوسطى ، كان السياح لا يجدون أى تشجيع للمرور عليها ؛ كما كان على الصحفيين أن ينتظروا وقتاً طويلاً قبل أن يحصلوا على تأشيرة بدخولها . ولم يكن هناك من تفتح له أبوابها على مصراعها فى ذلك الوقت سوى رجال الأعمال ، ومندوبى شركات البترول .

ولم يكن للملك إدريس ثقة برجال جيشه الخاص الذى أشير إلى أن فيه عدداً من الضباط الشبان الذين اعتادوا إثارة الشغب ؛ ومن أجل ذلك فإنه رأى أن يجعل البوليس متفوقاً عليه من حيث العدد والعدة . وعند أبواب طرابلس حيث كان يجرى سباق السيارات الذى أعد له الإيطاليون ساحة كبيرة فى بقعة تسمى المحلة ، أنشأ الأمريكيون قاعدة من أضخم قواعدهم العسكرية فى حوض البحر الأبيض المتوسط هى قاعدة هويلس ، أما الإنجليز فقد احتفظوا بدورهم بقاعدتهم الجوية والبحرية فى طبرق . وفى شهر يونية عام ١٩٦٧ ، فى الوقت الذى وقعت فيه حرب الأيام الستة ، امتنع الليبيون عن ضخ البترول الخام إلى الناقلات علامة على التضامن

مع قضية الإخوة العرب ، وعقاباً للغرب . غير أن هذا الإجراء لم يستمر سوى أيام قليلة .

وفي طرابلس وبنغازي تفجرت حركات شعبية عنيفة وقعت خسائرها بصفة خاصة على الجاليات اليهودية . ويقال إن السلطات الليبية سمحت بهذه الحركات ، لكي تخلق بذلك متفهماً لاتفاعلات الجماهير . ولم يكن هناك أى رجل أعمال إلا ويشكو من الفساد الذى انتشر بين الطبقة البيروقراطية الليبية ، وكما يحدث عادة فى كل مكان يظهر البترول فيه ، فإن الثروة الجديدة أوجدت جواً مهيأً للالتهاب .

من هنا كان عهد ما بعد إدريس يمثل شيئاً مجهولاً ، وكانت هناك حتى فى ظلال العرش الليبى مجموعات مختلفة تعد نفسها لهذا اليوم . وبينما كان جانب محدود من البلاد يتمتع بحالة الثراء الفاحش التى نشأت نتيجة لمجىء الذهب الأسود ، كانت إدارات المخابرات الأجنبية منهمكة فى العمل ، وهى ترقب وتتوقع الحلول المحتملة لهذه الموقف .

لقد كان الانقلاب العسكرى الليبى مفاجئاً ، لا لشيء إلا لأن الذين قاموا به كانوا جماعة مجهولة . ولبضعة أيام بعد ذلك الإعلان الذى صدر صباح اليوم الأول من سبتمبر وجاء فيه : إن الملكية قد سقطت وقامت بدلها جمهورية « اشتراكية عربية » ، لم يكن فى استطاعة أحد أن يقدم تعريفاً سياسياً لتلك المجموعة الجديدة التى تحكم ليبيا ، وكان أول من أرسل للاتصال بهذه المجموعة من مصر هو محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام .

وأعلن زعماء الثورة الليبية إنهم تلاميذ لجمال عبد الناصر ، وعندما وصل مبعوث مصرى إلى بنغازى وجد نفسه إزاء ضابط فى صدر شبابه يفتح

عليه بمجرد أن جلس معه إقامة اتحاديين ليبيا ومصر فقال له : « بلغ الرئيس عبد الناصر أننا قمنا بهذه الثورة من أجله ، وفي استطاعته أن يأخذ كل ما لدينا ، ويضعه في خدمة المعركة . إن لدينا الأموال ، ولدينا المطارات ، ونسيطر على آلاف الكيلومترات من ساحل البحر المتوسط » .

كان معمر القذافي هو الذى تولى من بنغازى قيادة الحركة الثورية . ولقد كشف على الفور أنه رجل متأجج العاطفة ، وعلى أنه يدعو إلى التعصب وإلى التزمّت : لقد ولد فى صحراء سرتة الكبرى عام ١٩٤٢ عندما كان الإيطاليون والألمان فى العلمين . وقد درس بعض الوقت فى كلية ساندهرست العسكرية البريطانية ، ولو أن إقامته القصيرة فى إنجلترا لم تغير شيئاً من طريقة تفكيره ، إن لم تكن قد زادت من تزمته . لقد وصل به الأمر إلى أن رفض أن يزور لندن ، تلك المدينة الفاسدة كما كان يقول . إن القذافي كان يتباهى بأنه رجل بدوى ، وأن أباه جمال فقير لا يزال يعيش فى خيمة فى الصحراء ، لم يصل إليه شيء من الثروة التى تساقطت على البلاد عندما اكتشف فيها البترول .

ولم تكن لزعم الثورة الليبية الشاب أى رؤية سياسية إلا ما فى رأسه من تأثير قراءاته الأولى للقرآن ؛ ومن هنا راح يوجه الاتهامات ذات اليمين وذات اليسار : أى إلى النظام الرأسمالى الغربى ، وإلى النظام الشيوعى الشرقى ، ويرميها معاً بالمادية المعاصرة . لقد كان متناقضاً منذ البداية ؛ فهو يعلن الحرب على الاستعمار والإمبريالية ، ويرفض أى اتصال أيديولوجى بالفكر الماركسى ، ثم أقنع نفسه بأنه توصل إلى فلسفة خاصة به . هى النظرية « الثالثة » فى العالم . ولم يتورع القذافي عن أن يعلن ذات يوم أن « حل جميع مشكلات الدنيا بما فيها المشكلات التى قامت فى العالم

بعد اكتشاف القنابل الذرية والطاقة النووية ، إنما يكمن في نظريته .
 لقد استولى القذافي على الحكم في ليبيا في وقت كانت فيه الأمة العربية
 يائسة ممزقة . لا تعرف كيف تهاك بعد هزيمة عام ١٩٦٧ . وكان الوضع
 في مجال البترول أن المشتريين هم الذين يملون إرادتهم ؛ وكانت كل من
 العربية السعودية وإيران وهما أكبر دولتين في إنتاج البترول في الشرق الأوسط
 يتباريان معا في استخراج هذا السائل الثمين الذي لم يزد سعره في تلك
 الفترة على دولارين لكل برميل . وكانت قناة السويس مغلقة ، وبين الحين
 والآخر تقع عملية تخريب في خطوط أنابيب التابلاين . وهو ذلك الخط
 الذي يحمل البترول الخام من منطقة الخليج إلى البحر المتوسط ؛ من هنا
 كان شراء البترول من ليبيا يوفر الكثير في نفقات النقل ، ولكن الشركات
 كانت ترفض الاعتراف بهذه الميزة ، ولا تدفع سعراً إضافياً للبترول الليبي .

* * *

كانت أول مبادرة سياسية يقوم بها النظام الثوري الجديد في ليبيا هي
 وضع الشركات البترولية وظهرها إلى الحائط ؛ فقد سارع مجلس الثورة
 وعين رئيساً للوزراء « سليمان مغربي » الذي كان موظفاً في شركة (إكسون) ،
 ثم فصلته هذه الشركة لسلوكه السياسي ؛ ومن هنا كان يشعر أن هناك
 حساباً يتعين تصفيته . وعلى ذلك كانت المعركة بين النظام الليبي الوليد وبين
 الشركات البترولية منذ البداية ضارياً لا يخلو من أعمال عنيفة : وبدلاً
 من أن يمسك القذافي بخناق عمالقة الصناعة البترولية ، بدأ بمهاجمة الشركات
 الصغرى ، الأمر الذي تفككت له جبهة المعارضين .

وفي نهاية الأمر استسلم المشترون ، وكان السلوك الليبي بداية انقلاب
 في العلاقات التي تقوم على القوة . وفي خلال سنوات قلائل انتقل الحال

مما كان يسمى « سوق الشراء » إلى « سوق البيع » . ومن المرجح أن ذلك كان سوف يحدث حتما ذات يوم بقوة سير الأمور ، حتى من غير القذافي . إلا أنه ليس هناك من شك في أن القذافي بدا في صورة بطل جديد ، في الدفاع عن مصالح العرب .

وبغير أن يلقي أى مقاومة تذكر استطاع بعد ذلك أن يخرج الأمريكيين من قاعدة هويلس والإنجليز من برقة ، ولم يكد يمضى عام على وصول القذافي إلى السلطة حتى اتخذ قراراً آخر ملوياً ، تمثل في مصادرة جميع ممتلكات الإيطاليين الذين كانوا يعيشون في ليبيا . كان هؤلاء قد اشتغلوا كثيراً في ليبيا ، فاستصلحوا مساحات كبيرة من الأرض الصحراوية ، وزرعوا فيها الكروم والزيتون ، وأصبحوا يسيطرون على جانب كبير من النشاط التجارى ؛ فلما صدر قراره بطردهم ، كانت هذه الحركة الديماغوجية هي التى أكسبه شعبية لا يستهان بها .

غير أن القذافي سرعان ما تبين لناصر أنه حليف يسبب الكثير من الحرج ، وذلك بسبب حماسه وانعدام الخبرة لديه ! فلقد تعلم ناصر من تجربته مع سوريا أن من أصعب الأمور إقامة الوحدة في العالم العربى ؛ لكن القذافي كان يؤيد بدون قيد ولا شرط أى مشروع للوحدة أو للاندماج بين الدول العربية ، ويوم توقف ناصر في طرابلس في أثناء عودته من مؤتمر القمة العربى السيئ الحظ في الرباط في شهر ديسمبر ١٩٦٩ ، وكانت الثورة الليبية لا تزال لم يمض عليها سوى بضعة أشهر ، نجح القذافي في أن ينتزع منه موافقة على إقامة اتحاد فيديرالى بين مصر وليبيا والسودان . وكان يقول في ذلك : « إن ليبيا لديها الوسائل المالية ، ومصر لديها الأيدى العاملة ، والسودان لديها الأرض ، فلنصنع من كل ذلك اتحادا كاملا » .

غير أنه لم يمض وقت طويل على ذلك حتى توقف الحديث عن اشتراك السودان في هذا المشروع الاتحادي ، وأخذت مكانها فيه سوريا .

لم يكن القذافي يتردد في تصور مشروعات خيالية : ومن ذلك أنه بعث برئيس وزرائه إلى الصين الشعبية ، حيث طلب من شواين لاي أن يقدم إليه هدية من نوع خاص ، هي إحدى القنابل الذرية ، وقال له : « يكفي أن تعطونا قنبلة نووية صغيرة واحدة ! » .

وفي مرة أخرى أصدر أمراً إلى قائد إحدى الغواصات المصرية لكي ينسف ويغرق السفينة البريطانية (الملكة اليزابث) ، لأنها كانت تقل بعض اليهود في طريقهم إلى إسرائيل . وعندما لم يجد آذاناً مصغية لدى هذا القائد المصري راح يرغى ويزيد ، ويهدد بإثارة أزمة ضخمة على مستوى العلاقات العربية ، وكان يكفي في بعض الأحوال الأخرى بتقديم استقالته تعبيراً عن احتجاجه على عدم الانصياع لمشروعاته الفجة !

ولما توفي جمال عبد الناصر ، كان القذافي مقتنعاً تمام الاقتناع بأنه هو الوريث السياسي المنتظر ، ولم يكن ناصر بالنسبة للقذافي مجرد نموذج للزعيم ؛ وإنما كان كذلك نموذجاً إنسانياً من حيث التقليد وحياة التقشف ، وتكريس نفسه لقضية العرب . وفي الأيام الأولى لوصول القذافي إلى الحكم في بلاده كان يقول لكل من يقترب منه « إنني قد تزوجت الثورة » ، إلا أن ذلك لم يمنعه خلال فترة قصيرة من أن يتزوج ، ثم يطلق زوجته ، ثم يعود فيتزوج من جديد .

إن القذافي حتى بعد أن أصبح رئيساً ، عاش فترة طويلة من حياته على الطريقة التي كان يعيشها أهل إسبرطة ، وذلك في أحد معسكرات طرابلس ، وقد نقل معه زوجته ؛ لكي يضرب المثل على الترفع عن النعم المادية ،

وقد تسبب في إحدى المرات في إحراج رجال البروتوكول والأمن في مصر عندما وصل فجأة وبدون سابق إعلام إلى القاهرة ، ثم ذهب ونزل في أحد فنادق الدرجة الثالثة !

ولا يدري أحد ما الدوافع الحقيقية التي تحرك القذافي ؟ على أنه كثيراً ما يروى للمحيطين به أن ما حمله على القيام بالثورة هو مشاهد الفساد والانحلال التي عاشت فيها الطبقة الليبية الحاكمة التي أثرت فجأة نتيجة لظهور البترول أيام الملك إدريس الإقطاعي ؛ ومن أجل هذا السبب فإنه ما كاد يصل إلى الحكم حتى أصدر مجموعة كبيرة من القوانين الرادعة : فحظر الخمر حظراً تاماً ، وأغلق مطارح اللهو ولعب الميسر . وفي أيامه الأولى كان يعمد إلى (التجول) ليلاً في المدينة ؛ ليراقب ويفتش ، ويرى : هل القوانين التي أصدرها تتبع بدقة ؟ .

ثم أصدر القذافي أمراً بمنع النساء من ارتداء الثياب القصيرة أو أردية الاستحمام التي من قطعتين ؛ كما أغلق حوانيت مصففي شعر النساء ؛ لأنه خرج بتفسير للقرآن يقول : إن الرجال يجب ألا يؤدوا خدمات للنساء . إن القذافي يحب أن يقال عنه : إنه يعمل على وحدة الدول العربية واندماجها بعضها في بعض ، لكنه يهوى أكثر من ذلك أن يقال عنه : إنه « فيلسوف إسلامي » على حين ينكر على الملوك العرب الذين يقيمون نظم الحكم في بلادهم على أساس إسلامي ، أنهم مسلمون حقيقيون ، وإنما هم في رأيه محافظون رجعيون . وهو يقول في ذلك : إن جميع أولئك الذين يدعون الإسلام تبريراً لسلطانهم ليسوا على حق ، وإنما يتغين عليهم ليكونوا كذلك أن يرجعوا إلى أصول الدين ، وإلى الأحاديث النبوية ، فيحكموا بموجبها . وكثيراً ما راح يندد بالحكام العرب الذين يتعدون في رأيه عن أصول

الدين ، وقد ثار ثورة عارمة ذات يوم عندما شهد أحد رجال ملك المغرب وهو ينحنى ويقبل يده .

ويقول القذافي إنه توصل إلى أن القرآن كتاب « ثورى » ، بل إنه أكثر الكتب السماوية المتزلة ثورية على الإطلاق ؛ ولذلك فإنه حارب في وقت واحد الإخوان المسلمين ، والثوار العلمانيين الماديين ، وأيضاً الماركسيين والوجوديين . ومنذ ظهر القذافي على المسرح السياسى فى ليبيا أعلن صراحة أنه يعادى الشيوعية ، ويكن نفس الدرجة من العداء لكل من الدولتين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ولقد كانت له مناقشات طويلة فى هذا الصدد مع ناصر ؛ فعندما كان رئيس الوزراء السوفيتى كوسيجين يقوم ذات مرة بزيارة لمصر ، أعلن القذافي الرأى التالى : « ليس هناك أى فارق بين كوسيجين وكيسنجر ، فكلاهما عدو للعرب » . وراح ناصر يعلمه كيف يتعرف على الفارق بين الرجلين ، فقال له : إن الاتحاد السوفيتى حتى إن كان دولة ملحدة ، يقدم المساعدات إلى العرب ، على حين أن الولايات المتحدة وإن كانت دولة تؤمن بالمسيحية ، تعاون إسرائيل ! غير أن القذافي لم يقتنع بهذه الطريقة فى التمييز بين الدول ، ومضى فى طريقه التى يضع بها أمريكا وروسيا فى مستوى واحد .

ولما كان ناصر فى ذلك الوقت لا يريد أن تسوء العلاقات بينه وبين موسكو ، فإنه هدد القذافي بأنه لن يظهر معه علناً إذا هو استمر فى الهجوم على الاتحاد السوفيتى ؛ وكانت النتيجة أن وعد القذافي بأن يصمت ، ولو أنه لم يغير من رأيه .

وبينما كان يستقبل ذات يوم سفير تشيكوسلوفاكيا قال له فى صراحة قاتلة : « إتنى أشفق عليك ؛ لأنك تنتمى إلى دولة مستعبدة » . وفى الخطاب

الذى ألقاه في مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ ،
اصطدم القذافى وفيديل كاسترو لسياسة هذا الأخير الموالية للسوفييت ،
ووجه الاتهام إلى كل من الكتلتين العسكريتين ، وطالب أساطيل الدولتين
بمبارحة البحر الأبيض المتوسط على الفور . وقد هاجمه على ذلك صحيفة
البرافدا ، برغم أنه كان قد أصدر قبل ذلك بيومين قراراً بتأميم حقول البترول
الهامة وانترعها من أيدي الشركات الغربية .

إن الرؤية السياسية لدى القذافى غاية في البساطة : فهو يرى أن
على جميع العرب أن يتحدوا معا ، وأن يجمعوا كل ما لديهم من مال
ورجال بغرض أن يحاربوا إسرائيل . وهو في نفس الوقت يساعد بالأموال
الحركات الفلسطينية ، وخاصة المتطرفة منها مثل الجبهة الشعبية التى يرأسها
جورج حبش ، أو القيادة العامة التى يرأسها أحمد جبريل ؛ وإلى جانب
ذلك يوزع المساعدات على حركات ثورية أخرى في أماكن بعيدة في العالم :
مثل آيرلندا الشمالية والفلبين . ولقد كان هو الذى دفع مبالغ كبيرة لأوغندا ،
حتى يطرد (عيذى أمين) الإسرائيليين من بلاده ، ثم يقف مع غيره من
البلاد الأفريقية مع الجانب العربى . وهناك فضلا على ذلك عدد من
الشكوك في أنه هو الذى يمول حركات القرصنة الجوية في العالم !

* * *

وبالنسبة للرئيس السادات فإن القذافى لم يكن في أى يوم من الأيام
جار حدود معقولاً : ففي الوقت الذى كانت فيه مصر وليبيا تكونان من حيث
الاسم اتحاداً فيدرالياً ، كان القذافى يوجه اللوم إلى السادات على أنه
لا يفرض على مصر نفس قوانين الحياة القاسية المتقشفة التى ابتدعها هو
في بلاده ، وكانت القاهرة تبدو في نظر القذافى مدينة للخطيئة والشر

والانحلال . ولأن في العاصمة المصرية عدداً من الملاحى الليلية التى يبيعون فيها الخمور ، وترقص فيها بعض النساء ، ويلعب فيها بعض الناس الميسر ، فإن القذافى كان يرى فى ذلك فضيحة من الفضائح الكبرى ، وتحديداً ضد الدين والأخلاق الكريمة ، وتعارضاً مع مبادئ الإسلام التى رفع هو أعلامها . وفى لقاء جرى فى بنغازى فى أغسطس ١٩٧٢ بينه وبين السادات - استطاع القذافى أن يقنعه بأن يجعلها من بلديهما دولة واحدة فى عام من الزمان . وكان السادات قد فرغ لتوه من طرد المستشارين العسكريين السوفيت من مصر ، وفى تلك الأيام كان يبدو أن الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، وبصفة خاصة لسيناء سوف يطول إلى ما لا نهاية ، وأن مصر وحلفاءها ليست لديهم الوسائل الكفيلة بتغيير هذا الوضع ؛ ومن هنا كانت هناك حاجة إلى مبادرات معينة من أجل تحريك الرأى العام ، وفتح أفق جديد أمام المصريين .

وقال القذافى : إنه مستعد لأن (يتنازل) للسادات عن مقعده كرئيس للدولة الليبية ، وإنه يقنع بأن يكون نائباً لرئيس الدولة الاتحادية ، وطالب بأن تتم الوحدة الاندماجية على جميع المستويات السياسية والإدارية خلال الاثنى عشر شهراً التالية ، ثم بعد ذلك يجرى استفتاء شعبى للموافقة عليها فى الأول من سبتمبر عام ١٩٧٣ فى مناسبة الذكرى الرابعة لقيام الثورة الليبية .

كانت ليبيا فى ذلك الوقت ، وقبل أن ترتفع أسعار البترول ذلك الارتفاع الجنونى ، تحصل على دخل سنوى قدره ملياران من الدولارات نتيجة لصادراتها منه . وعلى ذلك فإن تلك الوحدة كانت بالنسبة لمصر عملية ناجحة نظراً إلى أن الدخل سوف يصب فى خزانة واحدة ؛ والأكثر من ذلك أن ليبيا كان يمكن أن تجتذب جانباً من الزيادة السكانية فى مصر ، ومن

الناحية الأخرى كانت ليبيا قد أعدت مشروعات ضخمة ينقصها التنفيذ في القطاعات كافة : صناعية وزراعية وتعليمية وغير ذلك ؛ فهي إذن في حاجة إلى البيروقراطيين الذين يتولون تكوين الهياكل العامة ، وإلى المدرسين للمدارس الجديدة المتوقع إنشاؤها ، وحتى إلى الفلاحين البسطاء الذين يزرعون الحقول . وقد وصلت بالفعل من مصر مجموعات من مدربي قوات الشرطة اللازمة لنظام الحكم في طرابلس .

ورأى الكثيرون من المراقبين لدى إعلان نبأ الوحدة المنتظرة بين مصر وليبيا ، أن إمكاناً ملموساً سوف يفتح للمرة الأولى أمام مصر للتخفيف من صعوبة مشاكلها الداخلية ؛ وسرعان ما بدأت عملية انتقال أعداد كبيرة من المصريين للعمل في ليبيا ، وفي خلال ثمانية أشهر وصل عددهم إلى حوالي ثلاثمائة ألف نسمة .

على أن هذه الحركة لم تمض في جميع الأحوال في سهولة ؛ إذ وقعت خلالها اشتباكات بين الأيدي العاملة المصرية وبين الأهالي الليبيين الذين تصوروا أن المصريين جاءوا يحتلون بلادهم ، ويستولون على ثرواتهم .

وهكذا نشأت معارضة داخل ليبيا لمشروع الوحدة الذي وضعه القذافي ، وكان هؤلاء المعارضون يدفعون بأن من الصعب توحيد شعبين تختلف دخول كل منهما اختلافاً كبيراً . والواقع أن الأرقام كانت بليغة في ذاتها : فبينما كان متوسط الدخل الفردي للمليونين من السكان الليبيين حوالي ألفي دولار في العام ، لم يكن متوسط الدخل في مصر بسكانها الثمانية والثلاثين مليوناً يصل إلى مائتي دولار في العام . لقد كان هذا الاندماج المالي من شأنه أن يزيد في دخل الفرد المصري مائة دولار كل عام ، ولكنه يخفض دخل الفرد الليبي من ألفين إلى ثلاثمائة دولار .

غير أن القذافي كان مع ذلك مصمماً على المضي في مشروعه حتى النهاية ، على حين أن السادات عاد وتغاضى بعد الدراسة العميقة عن هذا المشروع ؛ فقد تبين من تجاربه مع القذافي ، أنه لا يصدر في تصرفاته عن عقل مترن ، وأن إقامة وحدة بين دولتين يجب ألا تتوقف على مزاج شخصي .

وهنا راح القذافي يقاتل بكل طاقته للتوصل إلى ما كان يعتقد أنه هدف كل وطني عربي ، ألا وهو الوحدة بأي ثمن ، ولما كانت الوحدة بين مصر وليبيا لا تزال في ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى ، فإن القذافي حاول الضغط على السادات بطرقه الخاصة ، وقام من أجل ذلك بعدة رحلات إلى القاهرة ، وكانت هناك لجان مشتركة لدراسة هذه الوحدة ، فراح يستحثها ويتهمها بأنها لا تعمل بسرعة وحماس . لقد كان بادي القلق ، فخيل إليه أن البيروقراطية المصرية تعمل على عرقلة المشروع .

وفي هذه الأيام بالذات وقعت حادثة الطائرة من طراز بوينج المدنية التي تعمل على الخطوط الجوية الليبية ، والتي أسقطتها طائرات الميراج الإسرائيلية على حين كانت في طريقها إلى الهبوط في القاهرة ، لأنها توغلت بعض الشيء في سماء سيناء . وقد راح ضحية هذا الحادث مائة وثمانية أشخاص من بينهم صالح بويصير وزير خارجية ليبيا ؛ وهنا تعرضت العلاقات بين الدولتين اللتين توشكان أن تتحدا معا لتجربة قاسية : فهل كان في الإمكان أن يترك المصريون مثل هذا العمل يمر على خطورته دون أن يعمدوا إلى الانتقام ؟ لقد أحس الليبيون أن سلوك مصر يستحق الاستنكار .

وإزاء كل هذه الأمور لم يكن القذافي يخفى عدم ارتياحه . إن مصر لا تشن أي حرب ، ومشروع الاتحاد لا يتقدم . وبوصفه رجلاً يتخذ

قراراته فوراً وبنت الساعة ، ويخضع لمزاجه الشخصى فيلجأ إلى الأعمال الانفعالية ، فإنه استخدم أسلوبه المعتاد فى تقديم استقالته التى اجتمع مجلس قيادة الثورة الليى ورفضها ، بل إن هذا المجلس تمكن من عدم الإعلان عن نبأ هذه الاستقالة بعض الوقت ، وعند ذلك قام القذافى بطبع منشورات راح هو بنفسه يوزعها فى شوارع طرابلس . وهكذا عرف الناس أن القذافى غير مسرور من سير الأمور .

وقرر بعد ذلك أن يتغيب بعض الوقت عن ليبيا ، فاستقل إلى القاهرة طائرة وضع عليها والدته وزوجته وابنه الوليد وكتبه الخاصة وكل حاجاته ، وفى القاهرة لم يكن من شأن هذا الوصول المفاجئ والمثير إلا أن يسبب الكثير من الحرج للسادات . وفكر السادات : ماذا يصنع بهذا الصديق والعدو معا ؟ وأخيرا نصح له بأن يقوم بنفسه بجولة فى البلاد ، لكى ييشر لقضية الوحدة .

وتثبت القذافى بهذه الدعوة ، إلا أن الحملة التى قام بها لشرح قضيته باءت بالفشل . فقد اصطدم فى بدايتها ووفد نسائى مصرى ، إذراح يدافع عن نظرية قديمة حول دور المرأة فى المجتمع ، فكان رأيه أن المرأة لا تساوى شيئاً بجانب الرجل ؛ وراح يضرب أمثالا كثيرة وساذجة على ذلك . منها أن المرأة لاتستطيع أن تقفز بالمظلة الواقية من الطائرة وهى تحمل فى يدها السلاح ، وكانت هذه الطريقة من التفكير سببا فى إثارة سخرية الحاضرات . لقد دلت أحاديث القذافى على أن الليبيين والمصريين إنما يتحدثان بلغتين مختلفتين . ولو أن ذلك لا يكتفى ، بل إن القذافى ابتدع فى ليبيا بعد ذلك بقليل ثورة ثقافية خاصة به ، وهكذا أنشأ فى كل مكان من الإدارة العامة وفى أماكن العمل والجامعات وغيرها نوعا من اللجان الشعبية ، مهمتها القيام

بعمليات تطهير سواء بين الأفراد أو في الآراء ؛ وقد جرت كذلك عمليات إشعال الحرائق في كتب معينة ، وأصر القذافي على الذهاب إلى أقصى مدى في ثورته الاندماجية التي أخذت على عاتقها رفض جميع النماذج الخارجية ، والأيدولوجيات المستوردة ، والفلسفات الحديثة ، والتقاليد المتعارف عليها .

ولكن هذه التصرفات لم تكن لتحدث في مصر سوى الشك وعدم الثقة ؛ إذ كانت هي ماضية في طريق مناقض لذلك تماما : فبدلاً من عهد الخوف الذي كان سائداً أيام ناصر جاءت مرحلة اتسع فيها نطاق الحرية ؛ فلقد رفع السادات شعار « ثورة التصحيح » ، وإزالة الكثير من أخطاء الماضي . وفي عهده أصبح أعضاء الطبقة البرجوازية القديمة - وكذلك الطبقة البرجوازية الجديدة - آمنين على يومهم وغدهم ، فكان من الطبيعي ألا ينظر أحد في مصر بارتياح إلى امتداد ما يفعله القذافي إلى بلادهم . وهكذا عندما كان الموعد المحدد لإعلان الوحدة الليبية المصرية يقترب ، كان المصريون يزدادون فتوراً لتقبل هذا المشروع . وقد فطن القذافي إلى ذلك ؛ ولكنه لم يكن قد قال كلمته الأخيرة بعد .

وجاء شهر يوليو ، وفيه حاول القيام بأكبر جهد للإسراع بسير الأحداث . وكان في هذا الوقت قد عاد إلى وطنه من منفاه الاختياري في مصر ، ومن هناك أطلق تلك المسيرة الكبرى التي ضمت أربعين ألف لبي تحركوا من بنغازي في طريقهم للوصول إلى القاهرة ، وفي نيتهم التجمع تحت نوافذ قصر عابدين ، ومطالبة السادات بالعمل على إزالة جميع العقبات التي كانت في رأيهم تحول دون إتمام الوحدة .

وقد أدرك السادات على الفور الأخطار التي تنطوي عليها مثل هذه

المظاهرة ، وربما دار في ذهنه في البداية أن القذافي سيتراجع إزاء الصعاب الفنية التي ستلقاها هذه المسيرة في الطريق ، وقد يكون هذا هو السبب في أن مصر تركت الليبيين يدخلون أراضيها ، ويصلون حتى السلوم . ولكن هل كان في استطاعة أحد أن يستخدم السلاح حتى لو كان للاعتراض على غزو سلمى يقوم به أشقاء عرب ؟ وبعد أن اجتاز الليبيون الأربعون ألفا الحدود قررت السلطات المصرية اللجوء إلى الوسائل كافة ، ما عدا استخدام السلاح لإيقافهم . ومن أجل ذلك وضعت قطارا عند مرسى مطروح يقطع المرور ، ثم أشيع أن بقية الطريق ملغوم لِثْنِي المسيرة عن التقدم .

وبينا كان الطابور الليبي يتقدم في طريقه كان السادات والقذافي يتبادلان برقيات شديدة اللهجة ، فقد اتهم السادات القذافي بالتدخل في دائرة اختصاص الحكومة المصرية ، ورد القذافي بأن القرار لم يكن قراره ؛ إذ أنه ما زال يعتبر نفسه مستقلاً ؛ وإنما الذي قرر المسيرة هو الشعب الليبي . وفي القاهرة انتشرت حالة من الذعر ؛ إذ كان هناك خوف من أن يعتمد الليبيون متى وصلوا إلى تدمير معالم القاهرة .

وذهب إلى مرسى مطروح عدد من كبار أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، فجرت بين الجانبين مفاوضات تقرر في نهايتها السماح لوحد يتكون من أربعين ليبيا يحمل إلى الرئيس المصري عريضة مكتوبة بالدم تطالب بإتمام الوحدة على الفور .

وعندما استقبل السادات هذا الوفد في القاهرة تحدث فيهم بأسلوبه العاطفي الذي يتميز بقوة إقناع ناجحة . ولقد بكى الليبيون وهم ينصتون إلى كلمات السادات التي انبعثت من أعماق قلبه ، وإلى الآمال التي يعلقها على أن يرى الوحدة العربية الحقيقية وقد قامت ، غير أنهم لم يحصلوا منه على

وعود . والواقع أن السادات استطاع التخلص من ضغط القذافي الذى جاء مرة أخرى إلى القاهرة بدون دعوة من أحد كعادته ، غير أنه لم ينجح فى زحزحة الرئيس المصرى عن رأيه ؛ وكل ما هناك أنه تم الاتفاق على أن يتم فى أول سبتمبر التالى إعلان آخر للنيات تلزمه ثلاثة أشهر أخرى لكى يصبح نافذا .

لقد قيل إن السادات قد كسب بعض الوقت ؛ ولكنه فى الحقيقة كان يقوم باختيار سياسى أساسى لمصلحة بلاده . ذلك أن الرئيس المصرى كان فى هذه الأيام بالذات منصرفا بكل طاقته إلى خطة سياسية من شأنها أن تحول جميع الأوضاع فى الشرق الأوسط ؛ فلقد كان يعمل بدأب ؛ لكى يجعل العربية السعودية وكل ذلك الجزء الفسيح من العالم العربى الممتد إلى الخليج يقفان إلى جانب مصر فى المعركة التى هى مقبلة عليها مع إسرائيل .

وقد أدرك السادات أنه يستحيل الجمع بين الملك فيصل والقذافي لاختلاف الرؤية السياسية لدى الاثنين ، ولأنه لمس أن القذافي رجل غير جاد لا يعتمد عليه ؛ فقد تيقن تماما أنه إذا سايه فى مشروع الوحدة اللبية المصرية لن يحقق من وراء ذلك شيئا نافعا ، وما استطاع أن يحصل على تأييد الملك السعودى الذى يحظى بثقة العالم : من هنا فإنه وضع جانبا محاولات القذافي التى لا تقوم على أى أساس ، ووثق علاقاته بالسعودية والعالم العربى المترن . والواقع أنه بذلك إنما كان يعد العدة لتحركه العظيم .

القسم الثاني

عملية الشراكة



الورقة الرابعة

كانت أولى محاولة لتجربة القوة تقوم بها حكومة فى الشرق الأوسط منتجة للبتروى قد انتهت بالفشل : فعندما تولى محمد مصدق فى عام ١٩٥١ رئاسة الحكومة فى إيران كان قد جاوز السبعين من عمره ، كما أن صحته لم تكن على ما يرام ؛ ولم يكن الرجل ثائرا ، بل إن أفكاره وآراءه كان فيها الكثير من الطابع المحافظ المستقر فيه ؛ لكنه كان رجلا ملتهب الوطنى ؛ ولذلك فإنه عندما رأى نفسه وقد وضع أمام خلاف حاد يتعلق بتقسيم دخل البتروى بين الدولة الإيرانية والشركة التى تستخرجه - كان هو الذى قرر بثبات وعن عمد تأميم منشآت هذه الشركة كافة .

غير أنه لم يكف يرمى على ذلك عامان حتى هوت صادرات البتروى الإيرانى إلى أدنى معدل لها ؛ إذ انخفضت من ٥٤ مليون طن فى العام . إلى ١٣٢ ألف طن فقط ! وقد أدرك الشاه محمد رضا بهلوى فى أعقاب ذلك

أن الخطأ الذى وقع فيه مصدق كان ينحصر فى أنه اعتقد أن فى إمكانه أن يبيع بترول إيران بغير المعونة الأجنبية ، والواقع أن إيران لم تكن تمتلك فى ذلك الوقت ناقلة بترول واحدة ، كما لم تكن هناك أى منظمة تتولى تنسيق شئون البترول . وهكذا اضطرت إيران فى عام ١٩٥٤ إلى أن تتفق مع الشركات الأجنبية على أن تظل من الناحية الشكلية مسيطرة على البترول القابع فى باطن أراضيها ، ولكن تسويقه ينتقل إلى أيدي مجموعة من الشركات الدولية .

كان ذلك هو مجرد بداية لذلك التحدى الذى دار حوله الحديث طويلا . إلا أن هذا الربع الأخير من القرن العشرين وقعت فيه ومازالت تحولات على أكبر جانب من الأهمية : فمناجم الفحم الذى كان هو أساس الاقتصاد فى القرن الثامن عشر قد أغلقت تدريجياً أو قل عددها ، كما أن جميع إمكانات مصادر المياه التى يمكن أن تنتج الكهرباء فى الدول الصناعية للحصول على الطاقة ، قد استغلت بالكامل . أما الطاقة النووية فلا تزال هدفاً بعيد المنال حافلاً باحتمالات مجهولة وأخطار سواء بالنسبة لسلامة البشر أو للبيئة التى يعيشون فيها حتى تكاليفها الاقتصادية فإنها تثير تحفظات شديدة ، أما البترول فقد ظل أعواماً طويلة وهو يباع بأسعار رخيصة ، ولا شىء فيه يدعو إلى القلق . وكان ذلك ما جعل منه مصدراً للطاقة مناسباً ومفضلاً من جميع وجهات النظر . والنتيجة هى أنه أصبح محرك الحضارة الإنسانية بأكملها وعمادها .

وبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ التى كانت بمثابة ناقوس الخطر انجذبت أنظار العالم المتقدم إلى فكرة التروء المبكر بالبترول ، وهكذا نشطت عمليات استخراجه ، وزاد معدلها زيادة هائلة ، ولأسباب تتعلق

بالأمن والسيادة عمدت الدولتان العظميان إلى دفع عمليات التنقيب في أراضيها إلى أقصى حد ممكن . وقد خفضت الولايات المتحدة وارداتها من البترول ، ورأت أن في إمكانها لعدة سنوات أن تكفي نفسها بنفسها منه .

ثم وقع أمر آخر ، فقد أضيفت إلى مصادر البترول في الشرق الأوسط ، وبصورة مفاجئة الاكتشافات الجديدة في ليبيا . لقد قفز الإنتاج في ليبيا من ستة آلاف برميل في اليوم عام ١٩٦١ إلى ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل يوميا في عام ١٩٦٩ ، وهو العام الذي وقعت فيه الثورة . فضلا على هذا الفيض من البترول المعروض في الأسواق جاء عون آخر تمثل في أول الكشف التي ظهرت في روسيا ، وجعلتها تعرض للتصدير مقادير هائلة ، وكان هذا هو الوضع الذي أطلق عليه اسم « سوق المشترين » .

غير أن هذا النوع من علاقة القوة الذي اعتمدت عليه الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الأوربية لم يكن من المقدر أن يستمر طويلا : أولاً لأن زيادة استهلاك البترول كان من شأنها أن تخلق على المدى البعيد تبعية جميع الدول التي ليست فيها مصادر للطاقة خاصة بها للدول التي تباع البترول . وعندما أم ناصر قناة السويس ، ولم تكن هناك سوى خطوة واحدة وتنشب الحرب العالمية الثالثة خوفا على التزود بالبترول لم يكن هذا البترول يمثل بالنسبة لأوروبا سوى عشرة في المائة من احتياجاتها من الطاقة ، لكنه ظل يرتفع حتى أصبح في مطلع السبعينات يشكل أكثر من ستين في المائة من احتياجات السوق الأوربية المشتركة . وقد ارتفع استهلاكها من البترول بواقع ثمانية في المائة كل عام ، وكان معنى هذا أن هذا الاستهلاك يتضاعف كل تسع سنوات .

كانت أوروبا الغربية هي العميل التقليدي لبتترول الشرق الأوسط ، ثم انضمت إليها اليابان التي ليست في كل مجاها الإقليمي قطرة واحدة من البترول تواجه بها احتياجاتها باعتبارها العملاق الثالث في الاقتصاد العالمي ، ثم إن أمريكا لم تعد قادرة على أن تكفي نفسها ذاتياً ، وكل الحسابات تشير إلى أنها سوف تكون مضطرة حوالى عام ١٩٨٠ إلى أن تستورد من الخارج كمية مماثلة للبتترول الذى تنتجه فى الداخل . صحيح أن الولايات المتحدة قد اكتشفت حقولا جديدة واسعة فى ألاسكا ، ولكن استغلال هذه الحقول تقوم دونه عقبات هائلة ، أهمها الخوف من الأخطار التى تتعرض لها البيئة ، والمشاكل المتعلقة بالنقل .

وعندما كانت أسواق البترول لا تزال تحت سيطرة المشترين انخفضت أسعار الخام مرتين فى عام ١٩٥٩ ثم فى عام ١٩٦٠ ، أى السعر الذى تحصل عليه الدول المنتجة للبتترول ، وانهمكت كل من إيران والعربية السعودية - وهما أكبر دولتين مصدريتين للبتترول فى الشرق الأوسط - فى نوع من السباق فيما بينهما من أجل أن تتفوق إحداهما على الأخرى فى المقادير التى تستخرجها . وفى نفس الوقت ، كانت كل العملات الرئيسية فى العالم تتعرض لسلسلة من تخفيض قيمتها ، فى حين أخذت تصعد أسعار المنتجات الصناعية التى تبيعها الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث .

وعند هذا الحد لجأت الدول المنتجة للبتترول إلى ما يقبها الأخطار : ففى عام ١٩٦٠ قامت خمس من بين أكبر الدول التى تستخرج البترول ، بتأسيس « منظمة الدول المصدرة للبتترول » المعروفة باسم الأوبيك ، وهى بمثابة مجموعة تقف أمام تلك المجموعة التى أنشأتها الشركات المعروفة باسم « الشقيقات السبع » . وهذه الدول الخمس - هى العربية السعودية ،

وإيران ، والعراق ، والكويت . وفترويلا - لم تكن مرتبطة بأغراض سياسية ، ولكن المصلحة المشتركة بينها هي رفع قيمة البترول . وأن تحصل منه على أكبر ميزة يمكن أن تساعد على تطويرها .

غير أن الآثار التي ترتبت على قيام هذه المنظمة البترولية التي لم تلبث أن انضمت إليها دول أخرى أصبحت مع مرور الزمن لها وطأتها ، وخاصة أن الوضع السياسي أخذ يتغير بصورة عميقة ، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، ولم يكد عام ١٩٧١ يلوح حتى فطنت الحكومات المصدرة للبترول إلى أنها أصبحت تمسك السكين من يدها لا من نصلها . لقد كانت الشركات عندما أمم مصدق آبار بترول إيران قد استطاعت أن تدافع عن نفسها وتوقع خصمها على الأرض بأن زادت من إنتاج دول أخرى ، وباللجوء إلى الحقول الاحتياطية ، أما الآن فإن إنشاء منظمة الأوبك قد أتاح لهذه الحكومات أن تشكل فيما بينها جبهة مشتركة .

إن مشكلة تزود العالم المتقدم بالطاقة لم تعد قابلة للحل على المستوى التكنولوجي والتنظيم التجاري وحدهما كما كانت الشركات تفعل لسنوات طويلة ؛ فعند أساس الطريقة الجديدة التي تبدو بها قام الآن واقع تاريخي ، وعلاقات سياسية جديدة . لقد كان تطور المجتمع في عصر الفحم يجرى في المناطق التي بها مصدر الطاقة ، أما في عصر البترول فإن مراكز التطور الصناعي والطاقة تبين في كثير من الأحوال أنهما متباعدان ومنفصلان . ولقد ترتب على ذلك أن نشأت ظروف جديدة . فلقد بدأ يظهر مفهوم جديد هو ما أطلق عليه اسم التكافل . أي تجاوز أطراف كثيرة عن استقلالها الخاص من أجل التكاتف معا ؛ وكانت البلاد التي يحتوى باطن الأرض فيها مواد الوقود ولم تستفد من التطور الصناعي ترى أن أمامها الآن فرصة

ذهبية تمر تحت بصرها . ففي هذا الجو ، لم يكن ما تقدمه الشركات التي زعمت أنها إنما تقوم بأعمال بسيطة لا دخل فيها للواقع السياسى مما يعتبر كافيا .

كان العالم فى كل سنوات الستينات قد استهلك من البترول ، أكثر من جميع ما استهلكه منه فى الدورة الزمنية التى سبقت ذلك . ولو أن النمو الصناعى فى العالم استمر بنفس المعدل لكانت عشر سنوات أخرى كافية لكى تصدمه مأساة نقص الطاقة . وراحت القيادات العليا فى الشركات تجرى عمليات حسابية تبين منها أن عام ١٩٨٠ سيحدث فيه نقص مقداره مليار طن من البترول ؛ حتى يمكن السير بنفس معدل التنمية الحالية . ولم يتردد خبير فى هذه الشؤون هو جون ن . إيرفنج وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى التعبير عن ذلك بقوله : « إتنى مقتنع تمام الاقتناع بأنه قبل أن ينتهى هذا العقد فإن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية فى العالم سوف يتعين عليها أن تواجه نقصا فى الطاقة ربما يكون نقصا خطيرا » . لقد كان الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين العالميين يخافونهم الشك فى أن سوق رؤوس الأموال قادرة على تقديم الأموال الضخمة اللازمة لتمويل برامج عمليات التنقيب الجديدة . وفى تقرير لبنك تشيزمانهاتن أن احتياجات الصناعة البترولية قدرت فى السبعينات بأكثر من خمسمائة ألف مليون دولار .

وعلى ذلك فإن البترول فيه نقص ، أو أنه لن يلبث أن ينقص فى العالم . فكيف يمكن إقناع الحكومات المصدرة التى أصبحت تضمها منظمة جديدة بأن الوقت لم يعد هو صميم « سوق البائع » ؟ فالحالة تقتضى أن يشرح لها أنه ليس من الملائم حتى لها أن تجذب الحبل على آخره . غير أن ذلك ليس

بالأمر الهين نظراً للظروف السياسية . لقد استطاعت الدول المنتجة للبترو
 في الخليج في قول آخر في مطلع عام ١٩٧١ عندما اجتمعت في طهران
 أن تجعل الشركات الدولية توافق على إعادة نظر واسعة في العقود السارية .
 وقد أحصيت الزيادة الجديدة في دخل هذه الدول نتيجة للاتفاق الجديد
 بحوالى بحوالى عشرة آلاف مليون دولار في خلال خمس سنوات . ولقد
 يبدو هذا الرقم كبيراً ، ولكن ذلك كان مجرد بداية .

وقد حدث ذات يوم من شهر مايو أن كان أحد الجزارات السورية
 يقوم بما وصف أنه مناورة خاطئة ، فإذا به يعطل العمل في خط أنابيب
 التابلاين ، أى ذلك الخط الذى يستطيع أن ينقل ٢٥ مليون طن
 من الخام في العام من آبار العربية السعودية إلى ميناء صيدا اللبناى الواقع
 على البحر المتوسط . هذا الحادث البسيط الذى لم يكن له أى معنى لو أنه
 وقع في الأحوال العادية ، كانت له على العكس من ذلك دلالة في غاية
 الأهمية . وما يدل على أن الحادث لم يكن مصادفة أن حكومة دمشق قد
 تلكأت في إعطاء تصريح لإصلاح العطب تسعة أشهر كاملة .

بذلك جاء الوقت على الدول البترولية في البحر الأبيض المتوسط لكي
 تحصل على أفضل شروط بالنسبة لتلك التى حصلت عليها دول الخليج .
 وكان من شأن إغلاق قناة السويس التى مر منها في العام الذى سبق هذا
 الإغلاق ١٦٠ مليون طن من الخام ، أن يرفع قيمة بترو البحر المتوسط
 إلى عنان السماء نظراً إلى أنه يتمتع بميزة قلة تكاليف نقله : فالناقلة التى
 تحمل مائتى ألف طن يمكنها أن تنقل من ليبيا إلى أوروبا أربعة ملايين طن
 من البترول الخام في العام ، في حين أنها تنقل ما لا يزيد عن مليون واحد
 من الخليج إذا هى دارت حول رأس الرجاء الصالح . ومع عجز

مصانع بناء السفن عن مواجهة الطلبات التي تكاثرت لبناء ناقلات عملاقة ، ومع تكاليف الشحن الباهظة ، أصبحت ليبيا والجزائر في مركز القوة المطلقة .

ودخل بعد ذلك عامل جديد ضاعف من رفع الأسعار : ففي شهر يوليو ١٩٧٠ ، أوقفت الجزائر اتفاقياتها مع باريس ، ورفعت من جانب واحد أسعار بترولها من ٢,٠٣ إلى ٢,٨٥ من الدولار للبرميل الواحد . وفي خلال الأشهر الأربعة التالية طالبت الحكومة الليبية الشركات بزيادة الأسعار أربع مرات : ففي بداية شهر سبتمبر وافقت شركة أوكسيدنتال الأمريكية على رفع السعر من ٢,٢٥ إلى ٢,٥٥ من الدولار للبرميل ، إلى جانب زيادة معدل الضريبة من ٥٠ إلى ٥٥ في المائة . ولكن ما إن جاء شهر يناير حتى كان الأمر كله معروضا للمناقشة ، وفي البداية طلبت حكومة القذافي من شركتين - من بينهما شركة أوكسيدنتال - زيادة السعر الأصلي إلى ٣,٢٤ من الدولار مع رفع الضريبة إلى ٦٣ في المائة . ولكنها مع مرور الأيام زادت في مطالبتها إلى أن وافقت الشركات على سعر ٣,٤٥ من الدولار للبرميل .

غير أن المعركة الكبرى بدأت في هذا الوقت فقط : فمن ناحية كانت هناك في البلاد التي فيها مصادر الوقود فكرة الربط بين مزايا هذه الثروة ، وبين برامج انطلاقة سريعة في الاقتصاد وفي المجتمع ، فلقد كان عسيرا أن ينتزع من رؤوس أصحاب الذهب الأسود أن بين أيديهم ورقة قوية يمكن أن يظلوا يلعبون بها حتى يجيء عام ٢٠٠٠ عندما يحتمل أن يكون العالم قد اكتشف مصادر طاقة جديدة .

وهكذا نشأت مشروعات مغرقة في الطموح جرى التعبير عنها في

صيغة تقول بضرورة « إدماج صناعة الوقود في اقتصاديات الدول المنتجة لها ». ويقول نيقولا سركيس صاحب هذه النظرية العربية في البترول : « لقد ظلت صناعة الوقود في أغلب الأحوال عامل شلل لاقتصاديات الدول العربية بدلا من أن يكون لها الدور الرئيس الذى من شأنه أن ينمى هذه الاقتصاديات ». أما شاه إيران فقد أعلن بدوره أن بلاده سوف تصبح قبل نهاية هذا القرن من بين الدول الخمس الكبرى في العالم ، وذلك بصفة خاصة بفضل البترول .

وفي شهر يونية سنة ١٩٧٢ أمت الحكومة العراقية منشآت شركة البترول العاملة في منطقة كركوك ، وكانت هذه إشارة البدء في سباق التأميمات التى انتشرت هنا وهناك في جميع أرجاء المنطقة بصرف النظر عن احتمال أنها تحت حكم الثوار أو المحافظين .

غير أنه من ناحية أخرى كان هناك أيضاً الطابع السياسى الذى كان المعسكر العربى يريد أن يضيفه على مسألة البترول وربطه بالحرب في الشرق الأوسط . إن الدعاية العربية كثيرا ما خلطت بين وجهى المعركة البترولية : فعندما توقف العمل في خط أنابيب التابلاين الذى يمر في سوريا عرضت هذه الدعاية الأمر على أنه عمل من أعمال الحرب ، وانتقام من الغرب المذنب بتقديم العون لإسرائيل . وكائنا ما كان الأمر فإن استمرار النزاع العربى الإسرائيلى كان يفاقم من ظروف الضعف في أوربا وفي الغرب بأسره إزاء مطالب الدول المنتجة للبترول ؛ إذ أن أغلبية هذه الدول تنتمى إلى العالم العربى .

فصل

في شهر أبريل عام ١٩٧٣ كتب جيمس آ كيتز الذي يعتبر واحداً من أكبر المتخصصين في الشؤون البترولية في وزارة الخارجية الأمريكية في مجلة « فورين أفيرز » مقالاً أحدث دويماً واسعاً ، وكان هذا المقال يحمل عنواناً غريباً هو : « لقد حان وقت الذئاب ! » .

وبعد ذلك ببضعة أشهر ، عشية حرب أكتوبر تقريباً ، أجرت إحدى محطات التليفزيون الأمريكي حديثاً طويلاً مع الملك فيصل ملك العربية السعودية وقتئذ استغرقت إذاعته ساعتين كاملتين ، وفي هذه المناسبة قال العاهل العربي : إنه إذا لم تقم إسرائيل بإعادة الأراضي العربية لأصحابها فإنه عازم على استخدام سلاح البترول .

وحتى في عام ١٩٦٧ بينما كانت حرب الأيام الستة دائرة تداولت حكومات الجامعة العربية في وقف شحنات البترول إلى الغرب عقاباً له

على مساندته للصهاينة . وفي ليبيا حيث كان الملك إدريس هو الذى لا يزال يحكم ، وكانت أمريكا قد دعمت أقدامها فى قاعدة هويلس ، توقف ضخ البترول الخام إلى الناقلات عند المحطات النهائية . إلا أنه بعد انقضاء بضعة أيام ، عاد كل شيء إلى حاله الطبيعية بغير أن يفتن العالم المتقدم إلى أى نقص فى البترول . لكن الموقف قد تغير كما رأينا خلال أعوام قليلة ، وكان تغييراً جذرياً .

لقد أدرك الرأى العام العالمى فى صيف عام ١٩٧٣ فقط أن التهديد باستخدام البترول كسلاح سياسى كان تهديداً جاداً ؛ فقد وقعت عدة عمليات لقطع أنابيب البترول بفعل فدائيى الحركة الفلسطينية ، غير أن « ياسر عرفات » زعيم منظمة التحرير الفلسطينية عندما تحدث عن مقاطعة تصدير شحنات البترول إلى البلاد التى تورد السلاح إلى إسرائيل ، اكتفى المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكى على أن يرد بالعبارة التالية : « لم يثبت أن السيد عرفات يمتلك آباراً للبترول ! » . وفى شهر مايو التالى أصدر القذافى أمراً بوقف عمليات شحن السفن يوماً واحداً من قبيل الإعلان عن نواياه .

لكن التحذير الذى أعلنه فيصل كان أكثر خطورة ، ليس فقط لأنه كان يصدر عن رئيس بلد عربى يرتبط بعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة ، وتكمن تحت صحاريه التى تترامى إلى مسافات شاسعة الأطراف احتياطيات الذهب الأسود لآماد طويلة من الزمن ، وإنما تصادف صدوره مع ظهور توازن سياسى جديد فى العالم العربى : ذلك أن السادات الذى كان قد قرر عدم السير فى مشروع الاتحاد مع ليبيا القذافى ، قرر من ناحية أخرى التركيز على سياسة صداقة وثيقة مع فيصل ؛ وهكذا قام تفاهم وطيد

الأركان بين القاهرة والرياض أصبح في أيدي السادات ورقة قوية كبيرة عندما قرر أن يخوض الحرب .

يقول ديفيد هولدن ، وهو أحد الإنجليز المتخصصين في الشؤون العربية ، عن الملك فيصل : إنه « حاكم محافظ راديكالي يقود شعبه إلى الوراء في المستقبل ! » ، وذلك وصف غير دقيق . كان فيصل من الناحية الرسمية ملكاً على العربية السعودية منذ أقل من عشر سنوات ، ولكنه من حيث الواقع كان كما لو أنه يتولى الملك من قبل ذلك بكثير ؛ وليس هناك جدال في أنه إذا كانت الجدارة وكذلك الصفات الشخصية هي التي يؤخذ بها - لكان هو الخليفة المباشر للملك عبد العزيز بن سعود العظيم منذ توفي في عام ١٩٥٣ ، إلا أن وراثة العرش في العربية السعودية ليست تلقائية ومن حق أكبر أبناء العاهل السابق ، وإنما يتم اختيار الملك الجديد داخل الأسرة المالكة ، وباتفاق جميع أعضائها فضلاً على الرؤساء الدينيين ، وممثلي القبائل .

وكان مؤسس هذه المملكة هو عبد العزيز بن سعود . وقد فعل ذلك بفتوح حربية ، وفرض قوته على السلاطين والشيخ ، وانتزع ولاية مكة من أسرة الهاشميين التي تقول : إنها من سلالة النبي ، والتي اكتفت بإمارة « شرق الأردن » . ولقد ولد فيصل عام ١٩٠٤ في رواية ، وفي عام ١٩٠٦ في رواية أخرى ، وذلك فور قيام ابن سعود ورجاله الأربعين بالهجوم على أسوار الرياض التي لم تكن في ذلك الوقت سوى مجموعة من الأكواخ التي تقوم وسط الصحراء . وفي ذلك المكان بالذات أعلن ابن سعود نفسه ملكاً باسم طائفة الوهابيين الذين ينحدرون من صلب ذلك المفكر الإسلامي المتشدد الذي كان يعيش في القرن الثامن عشر ، وهو محمد بن

عبد الوهاب الذى اعتنقت أسرته من الأمراء السعوديين مذهبه . وبعد ذلك راح الملك عبد العزيز يوحد أجزاء البلاد .

إن هناك إجماعاً على أن ابن سعود كان ملكاً أسطورياً ، ولا يزال شعبه حتى اليوم يتناقل ذكريات قوته الروحية والجسدية : ومن ذلك ما يروونه عن إصابته ذات مرة فى معركة حربية بجراح خطيرة ظن رجاله معها أنه لن يبرأ منها ، فراحوا ييكون لقرب فقد رئيسهم . غير أن ابن سعود لم يكن يشعر على الإطلاق بأى قلق برغم خطورة جروحه ، ولكى ينشر هذه الطمأنينة بينهم طلب أن تجرى الاستعدادات لكى يتزوج عروساً جديدة .

ومنذ كان فيصل صبياً ، وهو الابن الثانى للملك عبد العزيز ، كان يعتبر عوناً كبيراً لأبيه : فقد اشترك فى أول هجوم للفرسان ممتطياً جواده وهو لا يزال فى الثالثة عشرة من عمره . وعندما تم فتح إقليم الحجاز الذى يضم مراكز كل من جدة ومكة والمدينة ، وكان فيصل قد أبلى فى ذلك بلاء حسناً، عينه والده نائباً له على تلك الولاية ، وفيما بعد أصبح مسئولاً عن السياسة الخارجية للمملكة ، وبصفته هذه اشترك فى تأسيس الأمم المتحدة فى احتفالات سان فرانسيسكو . ومع كل ذلك فإن الملك ابن سعود أشار وهو على فراش الموت إلى ابنه البكر سعود ، ليكون وريثاً من بعده للعرش . وقد جعل (فيصل) يقسم أمامه ليس فقط على أن يعمل على تسهيل اختيار أخيه ملكاً أمام مجلس الأسرة ، وإنما أيضاً على أن يمنحه كل تعاونه وإخلاصه .

لكن (سعود) لم يكن له صلابة أبيه ولا صفات أخيه ، ففى خزائن الدولة كانت قد بدأت تتكون احتياطات الذهب التى لو كانت قد تركت

وشأنها لأصبحت اليوم جبلاً : ذلك أن سلسلة الآبار المتناثرة على طول الخليج والتي عهد بها إلى شركة أمريكية هي (أرامكو) لاستغلالها حتى من قبل أن تصبح الولايات المتحدة قوة سياسية وعسكرية أعظم في المنطقة - بدأت تضخ البترول بمئات ألوف البراميل كل يوم .

لقد كان ابن سعود قد منح أول امتياز لشركة (سوكال) وهو الاسم القديم لشركة أرامكو في مقابل ثلاثين ألف جنيه مجيدى . وجاء سعود فاكشف نعمة العائدات في بلاد كان يمكن للثروة فيها أن تتركز في أيدي معدودة ، وسرعان ما تبين أنه رجل مسرف من الدرجة الأولى ، فقد راح ينفق ببذخ لا مثيل له في أي مملكة عريضة الثراء ، حتى أوشكت خزائن الدولة أن تفلس .

وكان فيصل في البداية هو رئيس وزرائه المخلص ، ولكنه عندما رأى أنه غير مستطيع كبح جماح إسراف أخيه قدم إليه استقالته ، وكان أفراد الأسرة الآخرون ومعهم زعماء القبائل ورجال الدين هم الذين طالبوا في شهر ربيع عام ١٩٦٤ بعودته إلى رئاسة الحكومة ، ولكن الملك (سعود) الذى كانت صحته قد تدهورت أعلن نزوله عن العرش يوم ٢ نوفمبر من ذلك العام ، فانتقل الملك إلى فيصل .

ويوم صعد فيصل إلى العرش كانت له سمعة الرجل « التقدمى » قياساً إلى المفاهيم السارية في العربية السعودية . وفي الأعوام التى سبقت ذلك كان الكثيرون ينسبون إليه أنه يكن عطفاً شديداً تجاه ناصر ، برغم أن هذا كان لا يفتأ يعلن أنه عازم على تصدير ثورته إلى جميع أرجاء العالم العربى ، ويبعث بالتهديد تلو التهديد إلى الأنظمة الملكية القديمة . والواقع أن (فيصل) عندما كان مسئولاً عن السياسة الخارجية للعربية السعودية قد

ساند ناصرأ أيام أزمة السويس عام ١٩٥٦ . إلا أن العلاقات قد ساءت بين الرجلين بعد أن أصبح فيصل ملكاً ، عندما سير ناصر حملته المشهورة في اليمن ، وما حدث بين البلدين خلال تلك الحرب .

لقد كان طبيعياً ألا يقبل فيصل ما يحدث في اليمن ، ومن هنا نشأت الخصومة بين الرجلين التي استمرت إلى أن عادت المياه إلى مجاريها بعد حرب الأيام الستة ، وانسحاب القوات المصرية من اليمن ، ومبادرة العربية السعودية إلى الإسهام في تعويض مصر عن مصدر تمويلها من القناة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية . ومنذ ذلك الوقت أصبحت لفصل مكانة كبيرة في العالم العربي .

إن الكثيرين قد رأوا في فصل بعض الملامح من « أمير » ما كيا فيلي ، لا شيء إلا لأن كل حركة منه دقيقة ومحسوبة مقدماً ، ولكن سلوكه جدير بأن يجتذى بوصفه ملكاً يحكم بلاده بالسيف والقرآن .

ولم يكن يفوت فيصلاً في أي حديث له ذكر اسم الله ، كما كانت له نظرية لا يفتأ يذكرها في كل مناسبة ، وهي أن الصهيونية والشيوعية شيء واحد لا فارق بينهما ؛ فقد كان يرى أن هذه وتلك مذاهب مستوردة تقوم على نكران الإيمان الحقيقي يحاول العالم المادي الملحد فرضها بالقوة ، ومن أجل ذلك كان يؤيد إعلان الجهاد على الكفرة الذين يحتلون القدس والأماكن المقدسة ، وفي نفس الوقت كان عازماً على محاربة المظاهر الدخيلة في أنظمة الحكم العربية .

على أن ذلك لم يحل دون العربية السعودية في عهد فيصل من أن تقطع خطوات واسعة من التقدم مرت عبر ثورة تكنولوجية . لقد كانت هذه البلاد التي تبلغ مساحة أراضيها مليونين ومائتي كيلو متر مربع - وهو

ما يعادل مساحة دولة مثل إيطاليا سبع مرات ليس فيها إلى بداية النصف الأخير من هذا القرن كيلو متر واحد من الطرق المعبدة ، ولم تكن فيها خطوط تليفونية ، أو أوراق مالية ، وكان رجال الأعمال الذين يعملون في هذه البلاد يسافرون من مكان إلى مكان حاملين الصناديق المملوءة بالريالات الفضية .

ويعود الفضل إلى فيصل في البدء في استخدام الثروات العريضة للبلاد التي تكدست بفضل البترول . وحيث لم يكن هناك أثر إلا لمسارات قوافل الجمال سرعان ما امتدت آلاف الكيلو مترات من الطرق المعبدة التي استطالت عبر الصحراء ، وقامت كذلك الجسور والسدود التي أنشئت بين الجبال الصخرية المقفرة لجمع المياه القليلة التي تأتي بها الأمطار ، وبهدف تحويل جانب من القبائل البدوية التي دأبت على التنقل والترحال ، تمت العمليات الأولى لاستصلاح أراضي الصحراء وجعلها صالحة للزراعة . وقد بدأ في عام ١٩٧٠ أول مشروع للسنوات الخمس من شأنه تنويع مصادر الدخل القومي ، حتى لا تقتصر البلاد على عائدات البترول ، وإن كانت ضخمة هائلة . إنهم يفكرون في مضاعفة قدرتهم على تكرير البترول عدة مرات ، وإنشاء صناعة للحديد والصلب ، وإقامة مصانع ضخمة للصناعات البتروكيمياية .

وفيصل - وإن كان مؤمناً بأن القرآن يحتوى على كل ما يقيم الدولة - عمل على إزالة الفكرة التي كانت تقول : إن العربية السعودية تعادى الحضارة العصرية في مجال العلوم ، فلقد ركز الجهود على التعليم وعلى الصحة ، وأتاحهما لجميع السعوديين . وفي هذه البلاد التي كانت نسبة الأمية فيها تصل إلى تسعين في المائة ، أصبحت المدارس تقام بواقع واحدة

كل ثلاثة أيام ، بحيث انتقل عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من أقل من أربعين ألفاً إلى سبعمائة ألف تلميذ . وقد افتتح فيصل جامعات كبيرة ، ومعاهد فنية انتشرت في المدن الرئيسية ، وأحضر لها عدداً كبيراً من الأساتذة من البلاد كافة ، ولا يقف الأمر عند جعل التعليم بكل مراحل مجانياً للجميع ، بل إن الدولة تدفع لكل طالب مرتباً يصل إلى ستين دولاراً شهرياً . ويتمتع السعوديون بنظام تأمين صحي شامل ، وجميع أنواع العلاج ، بما في ذلك تقديم الأدوية بدون مقابل ، وكذلك العلاج خارج المملكة . ولقد وصف دانا آدامز الصحفي الأمريكي الذي عرف الكثيرين من الرؤساء العرب عن قرب - الملك (فيصل) فقال : « إن (فيصل) ليس رجلاً حالمًا ، ولا هو ممن يدعون أن لهم رؤية خاصة ، ولا يزعم أنه ثوري . . إنه لا يدين بمذهب إلا بالقرآن ، والإصلاحات التي قام بها كانت من النوع العملي البراجماتي : أي تلك التي تم خطوة بعد خطوة » . ويضاف إلى ذلك أنه كثيراً ما اضطر إلى أن يتغلب على مقاومة بعض الدوائر الدينية المترمة : ومن ذلك أنه عندما فكر في تعليم البنات في بلاده واجه معارضة قوية من الدوائر المحافظة ، فمازال بها حتى أقنع أصحابها بالتخلي عنها . ولقد حارب فيصل في جبهتين في وقت واحد : الأولى : تغلغل الأفكار التي توصف بالتقدمية ولكنها تقوم على الإلحاد ، والأخرى : الترمت الديني الذي كانت تتمسك به بعض الدوائر ، والتي كانت ترى فيه رجلاً « عصرياً » وفي إيجاز فإنه كان يقيم العربية السعودية على دعامين : القرآن ، والبترويل . وإذا كان البترويل هو الذي يتيح تطوير البلاد ، وتنمية اقتصادياتها والارتقاء بمجتمعها - فإن القرآن هو الذي يشرع ذلك الإطار العام الذي كان ينبغي أن يتم التحول المنشود في حدوده .



طريق البترول

لقد كانت هناك أمنية عزيزة على الملك فيصل أعلنها في الآونة الأخيرة ،
هي أن يصل في المسجد الأقصى بمدينة القدس قبل أن يموت . إن العربية
السعودية قد أطلت في عهد فيصل على العالم العربي بوصفها الدولة التي
تقوم بدور البطولة على مسرحه . ففي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في
الخرطوم في شهر أغسطس ١٩٦٧ ، بعد ثلاثة أشهر من حرب الأيام
السته ، وقبل ذلك بما لا يزيد على عشر سنوات ، كان يبدو أن العربية
السعودية مقدر لها أن تظل قابعة في مكانها القصي بمنأى عن كل بلاد العالم ؛
وكانت هناك قلة ترى أنه لا سبيل إلى خروجها من ذلك الجمود إلا عن
طريق أحد أمرين : فإما ثورة ، وإما انقلاب من الطراز الناصري .
غير أن أصحاب هذا الرأي كانوا يعجزون عن التكهن بما هو أكثر من
ذلك ، ولا يعرفون من الذي يمكن أن يقوم بأى من هذين البديلين . ؟

وفي عام ١٩٦٢ عندما انهار عرش إمام اليمن ، كان هناك عداء حاد بين ناصر والملك سعود إلى حد قيل معه : إن الأخير دفع مليونين من الجنيهات الإسترلينية لمدير البوليس السري السوري من أجل أن يضع قبلة في طائرة ناصر ، لكن الخصومة التي كانت قائمة بين ناصر وفصيل لم تكن من هذا النوع ، وإنما كان مبعثها التدخل العسكري المصري في اليمن مساندة للنظام الجمهوري الذي قام فيها . وقد انتهت هذه الخصومة في الغالب عندما سحبت مصر قواتها من تلك المنطقة بعد هزيمة ١٩٦٧ .

وعندما أبدى فيصل استعداداه لدعم اقتصاديات دول المواجهة العربية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهو الدعم الذي تقرر في مؤتمر الخرطوم فإنه استطاع أن يعلى من شأن بلاده في العالم العربي ؛ فلقد كانت العربية السعودية هي التي ظلت أطول فترة تدفع أكبر مبلغ لتعويض ما أصاب اقتصاد دول المواجهة دون سائر الدول العربية الأخرى باعتبار أنها أكثرها ثراء ؛ ومن ذلك اليوم راح فيصل يقدم العون إلى جهات كثيرة منها حركات المقاومة الفلسطينية ، وحكومة السودان بعد ذلك الانقلاب الفاشل في صيف ١٩٧١ .

وهكذا أصبح فيصل من حيث الواقع دعامة للعالم العربي ، وباتت السياسة العربية لا بد أن تمر بالرياض ؛ وكان من جراء ذلك أن (ناصر) غير سياسته تغيراً كاملاً في الفترة بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ تجاه السعودية ، وتوقفت بين الدولتين الحملات الإذاعية العنيفة . إلا أنه مع وفاة ناصر ومجيء السادات واستتباب الأمور له انقلبت تماماً تلك الصورة للعلاقات القديمة بين مصر والسعودية التي كانت قائمة على العداء بين الحكومتين .

ولقد كانت ورقة العربية السعودية بالغة الأهمية في الخطة التي يعدها السادات ، وليس ذلك فقط من أجل الدعم الذي تقدمه ويبلغ مائة مليون جنيه إسترليني كل عام ، ويعوض مصر بعض الشيء عن دخلها الذي فقدته نتيجة لإغلاق قناة السويس ، ولا لأن العالم بأسره بدأ يتطلع إلى فيصل باعتباره شخصية بارزة بين تلك الشخصيات التي تضع أيديها على صمام البترول ؛ وإنما لأن سياسة التفاهم بين مصر والعربية السعودية تساعد على انتهاج سياسة الانفتاح على الغرب ، وكذلك على الولايات المتحدة ، وهي السياسة التي قرر السادات السير فيها بعد خيبة الأمل الكبرى التي أسفرت عنها العلاقات مع الاتحاد السوفيتي .

لقد كان كل شيء مرتبطاً ببعضه ببعض : فتورة التصحيح التي بدأت يوم ١٥ مايو عام ١٩٧١ عندما استبعد في القاهرة ذلك التيار اليساري ، كان من شأنها أن ارتفعت قيمة الرئيس المصري في نظر العاهل السعودي . فلما كان طرد العشرين ألفاً من الخبراء العسكريين السوفيت من مصر في العام الذي تلا ذلك ، زالت جميع العقبات الأخرى التي كانت تواجه السادات . والواقع أنه لم يعد هناك منذ ذلك الوقت أي سبب يحمل الرجل الجالس على العرش في الرياض على أن يتطلع إلى نظام الحكم في مصر بالريبة ؛ وأهم من كل ذلك أن السادات مسلم صالح يسعى إلى الارتقاء ببلاده عن طريق ثورة تقوم على العلم والإيمان معاً .

وهكذا بعد أن اختار السادات طريقه ، رأى أنه في حاجة إلى تأييد فيصل ، فقرر أن يمضي قدماً في دعم علاقات الصداقة والأخوة مع العربية السعودية في نطاق العلاقات التي تربط العالم العربي بأسره . وكما رأينا من قبل فإنه من أجل عدم تعريض هذه الصداقة للاضطراب

تخلى السادات عن مشروع الوحدة الاندماجية مع ليبيا ، وإن كان فيها بعض المزايا لمصر .

ولكن (فيصل) بدوره رأى أن من غير المستطاع الآن التفكير في الدفاع عن العربية السعودية بمجرد الالتزام بتلك العزلة الجميلة القديمة . إن أموراً كثيرة قد تغيرت ، وهى فى سبيل التغير أيضاً فى تلك المملكة : ففى عام ١٩٧١ در البترول على خزائن السعودية ملياراً وخمسمائة مليون دولار ، وهو مبلغ فى غاية التواضع إذا فكرنا فى أنه لم تكد تنقضى على ذلك ثلاث سنوات حتى ارتفع هذا الدخل إلى خمسة وعشرين ملياراً كل عام . غير أن ذلك كان كافياً فى ذاته لبدء عملية التحول فى تلك البلاد ، أما قبل ذلك فقد كانت السلطة السياسية والاقتصادية كلها مركزة فى أيدى الأسرة الملكية الكبيرة العدد ، التى كانت تتقاسم فيما بينها كل مهام الدولة .

أما الآن وبأموال البترول والسياسة النشطة التى انتهجها فيصل فقد بدأت تظهر طبقة اجتماعية جديدة . ولكى نضرب مجرد مثل على هذه الطبقة نشير إلى رجل لامع هو أحمد زكى البمانى وزير البترول الذى تخرج فى جامعة هارفارد ولا علاقة قرابة تربطه بالملك ! لقد كان المجتمع السعودى الجديد يمثل أكثر من وجه ، وكانت الشيوعية لها تأثيرها فى عادات الحياة ، كما كانت تلاحظ اندفاعات متناقضة بين ذلك الاتجاه الذى لدى أولئك الذين تجتذبهم تقاليد الغرب ، وبين القوى المحافظة ، التى كانت تدعى أنها تدافع عن القيم التقليدية .

كان كل شئ من هذه الناحية محظوراً : فالخمر شربها محظور ، والنساء محظور عليهن أن يظهرن بغير حجاب ! غير أن كثيرين كانوا يعبون الخمر بعيداً عن الأنظار ، كما أن الثياب القصيرة دخلت البلاد ،

وعند أبواب جدة ناد خاص حصل على تصريح بعرض فيلم سينمائي ثلاث مرات في الأسبوع ، ويمتلئ بالناس في ليالى العرض .

وبدأت المدن تغير من مظهرها : فالرياض لم تعد مجموعات من الأكواخ المبنية بالطين التى فتحها عبد العزيز بن سعود والد فيصل ، ومعه حفنة من رجاله ذات ليلة . إنما هناك مشروع لجعلها عاصمة تليق بدولة من الدول الكبرى ؛ وجدة - وهى الميناء الرئيسى والعاصمة الدبلوماسية - كانت فى الماضى القديم مدينة مزدهرة . ثم جاء العثمانيون فتدهورت أحوالها ، وتحولت إلى ملجأ للقراصنة الذين كانوا يعيشون فى تلك المنطقة فساداً ، فيقتلون الحجاج الذاهبين إلى مكة . إلا أنها عادت فى الأعوام الأخيرة لتنمو من جديد ، وقفز عدد سكانها من خمسين ألفاً إلى نصف المليون ، ولم يبق من طابعها التقليدى القديم شئ يذكر .

ومنذ اليوم الذى قامت فيه الثورة فى اليمن الشمالية قامت حركات ثورية أخرى فى شبه الجزيرة العربية : فالمستعمرة البريطانية فى عدن أصبحت مستقلة بعد صراع دموى ، واتخذت لها اسماً هو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وفيها قام نظام الحكم الوحيد فى العالم العربى الذى يعلن أنه ماركسى . وعلى الحدود بين اليمن والعربية السعودية فى إقليم ظفار الذى يعتبر جزءاً من سلطنة عمان وقع تمرد مناهض للنظام الملكى ، واتخذ صورة تقدمية . وقد انسحبت بريطانيا من ساحل القراصنة القديم حيث كانت تقوم دول ساحل المهادة ، تاركة دولة جديدة هى اتحاد الإمارات العربية التى بدت فى وقت ما دولة ضعيفة بالرغم من الثروات البترولية التى بدأت تظهر فيها .

ولقد اتخذ شاه إيران لنفسه دور حامى النظام وحرية الملاحة فى الخليج

الذى كان قد أصبح نتيجة للبترول الشريان الهام ، لاقتصاد العالم .
 وفي خريف عام ١٩٧١ ، احتلت البحرية الايرانية التى قويت فى عهد
 الشاه الجزر الثلاث الصغيرة الشبيهة بالمهجورة فى تلك المنطقة ، وهى
 جزر تومب الكبرى ، وتومب الصغرى ، وأبو موسى ، وكلها فى وسط مضيق
 هرمز ، ولا أهمية لها إلا من حيث إنها تتيح مراقبة مدخل الخليج .
 وقبل ذلك كانت هذه الجزر تحت سيطرة أمير رأس الخيمة ، وبرغم
 الاحتجاجات التى علت على احتلال إيران لها فإن العالم العربى قبل
 الأمر الواقع حتى بعد أن عبر الجيش الايرانى الخليج تأييداً لعرش سلطان
 عمان الذى هدده التمرد الذى وقع فى ظفار .

لقد كان فى قيام قوة إمبراطورية الطاووس بالنسبة للمملكة السعودية
 ما يمثل دون شك ضمانةً مناهضةً للثورة ، وعاملاً على الاستقرار فى
 المنطقة ؛ ولكنه يمثل كذلك تهديداً للتوازن الإقليمى . ولقد كان من شأن
 الأهمية التى اتخذها البترول والتوتر الذى يعود فى أغلبه إلى الحرب فى
 الشرق الأوسط ، أن انتقلت العربية السعودية من صميم العصور الوسطى
 إلى قلب العصر التاريخى المعاصر . وكان على فيصل بفضل المترلة التى
 أصبحت له فى العالم العربى أن يتخذ بالضرورة عدداً من المبادرات ؛
 إذ أنه لم يكن يستطيع أن تجرى الأحداث فى مجراها دون أن يكون له
 دور فيها .

إن فيصلاً كان مضطراً لمراقبة التحول فى الداخل ، وفى نفس الوقت
 كان عليه ألا يترك نفسه لكى تودى به أى أزمة دولية ، ومن هنا كان تفاهمه مع
 مصر فى عهد السادات أمراً ضرورياً ومفيداً له ، كما كان مفيداً للناحية
 الأخرى ، فلم يكن مقبولاً بعد الآن ألا يكون للعربية السعودية دور فى

المعركة ضد عدو العرب ، وكان هذا بالذات نفس رأى السادات .
 فما الذى كان يستطيع فيصل أن يسهم به فى الحرب إلى جانب
 المعونة الاقتصادية التى كان يقدمها ؟ لقد ظل فيصل وقتاً طويلاً وهو الذى له
 علاقات وثيقة بأمريكا يعارض استخدام سلاح البترول من أجل ممارسة
 أى ضغط على الغرب ، وكان لا يوافق صراحة على أعمال التخريب ،
 وعلى قطع أنابيب البترول الذى من شأنه الإضرار بأموال بلاده ، إذ كان
 يرى أن بيع المزيد من البترول إلى الغرب معناه مزيد من الأموال التى يمكن أن
 تشتري بها الأسلحة اللازمة للمعركة .

غير أنه قد وقع فى عام ١٩٧٣ تغيير ملموس فى رؤية فيصل . ففى خلال
 لقاء جرى بينه وبين السادات ، قال له إنه إذا وقعت حرب جديدة
 فإنه عازم تماماً على وقف شحنات البترول كسلاح سياسى وعسكرى .
 غير أنه وضع شرطاً واحداً لذلك هو أن هذه الحرب الجديدة يجب ألا
 تتوقف بعد يومين أو ثلاثة ، وإنما يتعين إعطاء رأى العام العالمى فسحة من
 الوقت لكى يعي نفسه .

وكانت هذه على وجه التحديد نفس الطريقة التى يفكر بها السادات ،
 ومن هنا نشأ بين القاهرة والرياض ذلك التحالف الذى سيكون أحد عوامل
 الحسم فى حرب أكتوبر .



مقدمات القرار

في الأيام الأولى من عام ١٩٧٣، قرر السادات أن يقوم بالمحاولة الأخيرة من أجل الخروج من ذلك الموقف الذي وجدت مصر نفسها فيه بغير أن يلجأ إلى الحرب . كانت آمال السادات يدور بعض منها منذ زمن حول أمريكا ، ولذلك رأى أن يبعث إلى واشنطن - لإجراء حديث مباشر مع نيكسون - رجلاً من أقرب معاونيه في السياسة الخارجية ، وهو حافظ إسماعيل . ولم تكن العلاقات قد عادت في ذلك الوقت بين مصر والولايات المتحدة بصفة رسمية ، ولو أن السفارة الأمريكية في القاهرة كانت من الناحية العملية تقوم بوظيفتها تحت العلم الإسباني .

وحافظ إسماعيل ضابط سابق ، وقد مثل بلاده قبل ذلك في كل من باريس وروما . وبرغم الأعوام الكثيرة التي أمضاها في العمل الدبلوماسي فإنه يبدو رجلاً ثابت الجنان ، قليل الكلام . ويكن السادات

له تقديراً كبيراً ، وسبق أن عهد إليه بعدة مهام دقيقة . وقد لقبه البعض في القاهرة ، وظهر ذلك في الصحف ، باسم « كينسجر المصرى » من أجل انضباطه وتحفظه ، ومن أجل شهرته كشخصية لها وزنها في السياسة الخارجية .

وفي القاهرة نشأت خيالات كثيرة حول نتائج المهمة التي يقوم بها حافظ إسماعيل في واشنطن ، غير أن هذه المهمة لم يكتب لها النجاح ؛ فلقد أصغى نيكسون إلى الزائر المصرى الكبير ، ولكنه لم يقدم إليه أى ضمان بأن أمريكا سوف تسارع بالقيام بمبادرة ملموسة لحمل إسرائيل على الانسحاب من ضفة قناة السويس ، وكانت حسابات الدوائر المصرية تقوم على أن الولايات المتحدة بعد أن أنهت باتفاقيات باريس حرب فيتنام سوف تأخذ على عاتقها كذلك عملية حل تلك العقدة الكأداء ، وهى مشكلة الشرق الأوسط . ومن المرجح أن كلا من نيكسون وكينسجر كانا يريان المشكلة في تلك الآونة بنفس هذه الطريقة ، ولكن كل ما هناك أنهما كانا فى حاجة للبدء فى العمل إلى وقت أطول مما كان يمكن للقاهرة أن تتيحه لهما .

وكائناً ما كان الأمر، فإن رحلة حافظ إسماعيل إلى أمريكا كانت لها عدة فوائد ، إذ أنها أسهمت فى إيضاح الكثير من الأمور ، وجعلت السادات يمضى قدماً فيما اعترم القيام به . ولقد أدرك أنه إذا كان يريد أن يتعجل تحرك الدبلوماسية الأمريكية فإن عليه أن يأخذ بين يديه بزمam المبادرة ، فيجبر واشنطن على العمل ؛ إذ يضعها أمام واقع جديد وخطير يصبح تدخلها معه أمراً ضرورياً . وبمعنى آخر لم تكن هناك طرق مختصرة أو حلول سهلة من شأنها أن تتيح لمصر أن تفرض على إسرائيل نوعاً من التفاوض من غير وضع المهزوم . لقد كان لابد من المرور عبر جولة

عسكرية جديدة ، حتى لو كانت قصيرة تصحح صورة العرب التي أصابها الضرر من جراء هزيمة ١٩٦٧ . وكما عبرت بحق إحدى صحف القاهرة ، فقد كان يتعين قبل أن يجلس مصريون في مواجهة إسرائيليين على مائدة للمفاوضات ، أن يتزل جيش مصرى هزيمة ساحقة بجيش إسرائيلي . وفي تلك الأيام كانت إسرائيل سادرة في غرورها ، فلم تكن لديها أى رغبة في أن تحفظ مصر ماء وجهها : لقد كانت مقتنعة تمام الاقتناع بأن الأمر سوف ينتهى بها إلى أن تجعل العرب يركعون أمامها باستخدام طريقة واحدة ، هى ألا تترك أى مناسبة إلا تضربهم وتذلهم ، ولم تكن تدرك أن ذلك الإذلال قد أحدث واقعاً ظل سنوات طويلة ويكاد يكون غير منتظر ولا متوقع ، ألا وهو أن الوحدة بين العرب « من المحيط إلى الخليج » ، إنما تعلو على أى انقسام .

وكان المسئولون الإسرائيليون لا يتركون أى فرصة تمر إلا يعلنون عن استعدادهم للالتقاء مع ممثلين للحكومات العربية فى أى مكان وبدون أى شروط . وكانوا يضيفون أنهم فى مثل هذا اللقاء فقط مستعدون للكشف عن آرائهم ، وعن أى (تنازلات) يمكن أن يقدموها من أجل الوصول إلى وضع سلمى فى المنطقة . وكانت هذه طريقة اعتقد البعض أنها بارعة حتى تظل إسرائيل لا تكشف عن أوراقها قبل المباحثات ، أما أكثر العرب اعتدالا فكانوا يرفضون بدورهم التقدم لمثل هذه المفاوضات بغير أن تكون لديهم بعض الضمانات الواضحة ، لأنهم كانوا يرون أنه بغير ذلك يكون الأمر كأنه استسلام من جانبهم . وكان بعضهم يقول : « إن الورقة الوحيدة الموجودة فى أيدينا ، هى رفض الاعتراف بإسرائيل . فإذا نحن تخليتنا عن هذه الورقة بغير مقابل فلن يبق لدينا شئ ! » .

لقد كانت الدبلوماسية تبدو عاجزة عن تخطي هذه العقبة ، وقد تصور الوسيط الذى أرسلته الأمم المتحدة ، وهو السفير السويدي جونار يارنج أن فى استطاعته أن يدور حولها . وذلك بأن يقدم إلى الجانبين « استجواباً » ، لكن حكومة تل أبيب تملصت من الإجابة عن أكثر الأسئلة أهمية . وقد استقبلنى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة فى أوائل شهر مايو لإجراء حديث صحفى معه ، فى مقره بقرطاج . وكان الرئيس التونسي قد ظهر قبل ذلك بوصفه زعيماً لحزب الحماة فى العالم العربى ، إذ كان يرى أن إسرائيل أصبحت بالفعل تشكل « واقعاً » .

وقال بورقيبة : « إننى لا أرى من ناحيتى أن من غير المناسب إجراء لقاء بينى وبين رجل إسرائيلى ، أو يهودى إسرائيلى يدرك ضرورة السلام مع البلاد العربية ، ولست أريد الحديث عن نوع من الوساطة ، فهناك خطر أن يصدر على الجانبين حكم سيئ . ولكن من الناحية العملية ، فإنه فيما يتعلق بلقاء محتمل بين هذا الشخص أو ذاك سواء فى روما أو أثينا أو مالطة أو أى مكان آخر قد يمكن مناقشة الأمر والاتفاق عليه بسهولة . والشئ الجوهري هو أن نكون على استعداد للحوار وأن نستخدم لغة العقل » .

وخيل إلى الكثيرين حينئذ أن هذه الكلمات الصادرة عن بورقيبة إنما تفتح نافذة أمل ، وعلى الفور تناقلتها عنه مختلف الصحف الأجنبية ، وكان الإسرائيليون هم أول من اهتموا بها ، وطلبوا إيضاحات حول هذا الحديث . فترى ما الذى كانت تتصوره حكومة تل أبيب ؟ وما الذى كان فى نيتها أن ترد به على ما كان يبدو أنه مبادرة عربية ؟ وبينما كنت ذات يوم فى لندن اتصلت بى السفارة الإسرائيلية لكى تبلغنى أن آبا إيبان وزير الخارجية مستعد لإيضاح وجهة نظر حكومته . وعند ذلك أخذت

أول طائفة . وقال إيبان : « إننا مستعدون لتقديم (تنازلات) جوهرية للعرب فيما يتعلق بالأراضي المحتلة ، ولكن الوقت لم يحن بعد لكي نرسم خطوطاً على الخريطة الجغرافية . إن ما نطلبه هو أن نتمكن من اللقاء وجهاً لوجه مع الممثلين العرب ، وسوف يجيء الباقي فيما بعد ، إننا على استعداد لكي نلتقي نحن والجميع ولا يهم أين مع إخطار يسبق بأربع وعشرين ساعة ، ولكن ليس بزعماء ما يقال لها المنظمة الفلسطينية التي نعتبر أعضائها من الإرهابيين والخارجين على القانون » .

لقد عاد كل شيء إلى نقطة البداية . إن إسرائيل كانت لا تزال مقتنعة بأنها هي الأقوى عسكرياً ، فتظاهر زعمائها بأنهم لا يشعرون بما يشار إليه من احتمال استخدام العرب لسلاح البترول . ولكن السادات لم يكن في استطاعته إزاء حالة عدم الصبر في داخل بلاده ، والمشكلات الملموسة التي كانت تتضاعف بالنسبة لمصر نتيجة لاستمرار حالة الحرب أن ينتظر أكثر من ذلك . فلما كان عيد المولد النبوي وقف يخطب فقال : « عندما نحتفل بعون الله في العام القادم بذكرى مولد الرسول ، فإن الذي سيتحرر لن تكون سيناء فقط ، وإنما القدس كذلك . وسوف يهزم الإسرائيليون ويدوقون الذل ، وهذا هو المصير الذي هم جديرون به » .

على أن السادات كان يدرك أن الوعود لم تكن تكفي ، ومن هنا فإنه كان ماضياً في تهيئة الظروف للعمل . لقد كانت العلاقات بين القاهرة وموسكو بعد استبعاد المساعدين السوفييت قد طرأ عليها الكثير من الفتور ، حتى وإن كان الجانبان لأسباب مختلفة يعملان من أجل إنقاذ المظاهر . وعلى كل حال فإن السادات استطاع في شهر مايو عام ١٩٧٣ أن ينتزع شيئاً من النجاح ؛ فقد تضمن البيان المشترك الذي صدر في موسكو

في ختام اجتماع عقد بين جروميكو والزيات ووزيرى خارجية مصر والاتحاد السوفيتى - تضمن أن هذا الأخير يعد بتقديم كل مساندة إلى مصر « في الجهود التى تقوم بها لإزالة آثار العدوان » : أى من أجل استعادة الأراضى المفقودة . وبالتوازي مع ذلك تمكن السادات كذلك من الحصول على شحنات أخرى من الأسلحة ، ولو أنها لم تكن كل ما يريد ، وبعد أن أبلغ السوفيت أن الوضع الحالى لا يمكن أن يستمر إلى الأبد .

وفي الصيف التالى أخذت الأمور تتقرر : فبعد أن كان هنرى كيسنجر يوجه عملياً اتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، إذا به بعد إن لم تكن له الصفة الرسمية يحل بدلا من وليام روجرز وزيراً للخارجية . وكيسنجر رجل متخصص في العمل في الظروف « الساخنة » ، كما كانت الحال بالنسبة لفيتنام . وقد قيل عنه : إنه « مسير لاتجاه التاريخ ، وعلى استعداد لتقبل كل ما يأتى به من نكبات » ، ويرى أن الدبلوماسية تصبح لديها إمكانات إن الدرس الذى خرج به الكثيرون هو أنه ينبغي تصعيد خطوة موقف ما إلى أقصى درجة حتى يصبح للدولة العظمى ليس فقط الحق بل القدرة على إظهار كل ثقلها باسم مسئولياتها في العالم » .

وفي عشية انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة قام كيسنجر بأول عمل له بوصفه الرئيس الرسمى للدبلوماسية الأمريكية ، فدعا إلى مأدبة غداء ممثلى جميع الدول العربية الموجودين في نيويورك ، بما فيهم ممثلو الدول التى ليست لها علاقات رسمية بالولايات المتحدة . وكانت هناك أقلية منهم رفضت الدّعوة ، ولكن الباقين ذهبوا إلى الموعد . وقد ألمح البعض إلى نظرية تقول إن أمريكا عمدت ، تحت تأثير التهديد بإحداث أزمة بترولية بدأ الحديث عنها إلى التفكير في تغيير الجواد الذى تستخدمه في

الشرق الأوسط : أى أنها تعد العدة للتخلي تماماً عن إسرائيل ، وتختار بدلا منها العرب . غير أن هذه فى حقيقة الأمر كانت نظرية غير واقعية ، ومع ذلك فإن الحركة التى قام بها كيسنجر كانت تشير إلى أن هناك نوعاً من التقارب قد حدث . وبمعنى آخر فإن رغبة قد ظهرت بوجود نية على أن تقوم الولايات المتحدة من الآن فصاعداً بدور نشيط فى محاولة البحث عن حل يقوم على التفاوض : وذلك بأن تكون بمنأى عن الجانبين بدلا من أن تنحاز إلى جانب منهما ، وكان هذا بالذات هو ما تريده مصر .

ويقول البعض الآخر : إن وزير الخارجية الأمريكى قد أوحى للعرب وعلى وجه خاص إلى المصريين ، بأن هناك حاجة إلى مناسبة وإلى واقع جديد من شأنه أن يهدد السلام العالمى حتى تضطر أكبر دولة فى العالم إلى القيام بما يلقبه ذلك على كاهلها من الترام . فالولايات المتحدة لا يمكن أن تتحول من موقف المتفرج إلى موقف المشترك فى التمثيل إلا إزاء وضع متفجر خطير : من هنا كان على الجانب العربى أن يهيئ الظروف التى تحمل أمريكا على هذا التغيير .

وحتى هذه النظرية فإنها كانت متفقة تمام الاتفاق مع رؤية السادات ؛ فقد قرر السادات كما رأينا بعد فشل الرحلة التى قام بها حافظ إسماعيل إلى واشنطن ، أن يشن الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ، بل حصل كذلك على تعهد قاطع من جانب الروس بمساندته . إلا أن الرئيس المصرى كان أول من لا يريد حرباً ذات أبعاد شاسعة تجعله بعيد من جديد من حيث الواقع حالة التبعية التى كانت عليها مصر إزاء السوفييت ، إنما كانت تكفيه هزة هائلة ، يزلزل بها ذلك الاستقرار الموهوم فى المنطقة المتمثل فى

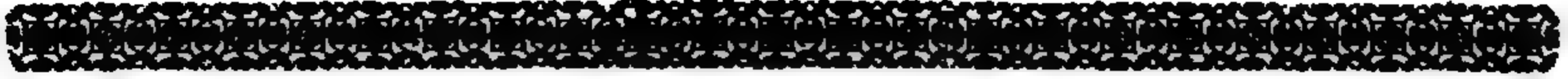
حالة اللاحرب واللاسلم ، ويحرك الأمور على المستويين السياسى والدبلوماسى . ولم يكن السادات يهدف إلى جعل الاتحاد السوفيتى يتزلق إلى تورط عسكرى جديد فى الشرق الأوسط ، وإنما كان يتطلع إلى إحداث الترام سياسى أمريكى ؛ ومن هنا فإنه أطلق على خطته اسم « عملية الشرارة » . إنها فى رأيه الشرارة التى تحدث حريقاً ، هو الحريق الذى يضطر كيسنجر بالقوة أن يسارع لإطفائه .

كانت خطة الحرب التى وضعها السادات تتضمن هجوماً يقع فى وقت واحد على الجبهتين المصرية والسورية ، ومن هنا كانت الضرورة الحتمية لتنسيق خطوات الهجوم مع القيادات فى دمشق منذ شهر أغسطس . وقد أبلغ السادات كذلك الملك فيصل بخطته ، وذلك فى أثناء زيارة قام بها فى الصيف إلى الرياض ، وحصل على موافقته عليها ؛ أما السفير السوفيتى فى القاهرة - وكان فى تلك الأيام هو فينوجرادوف - فقد أبلغه السادات أن الموقف أصبح « غير محتمل » ، وذلك بعد ما أعلنه بوشيه ديّان بشأن المستوطنات الإسرائيلية الجديدة فى سيناء . وقد أضاف إلى ذلك أن الأيام القادمة سوف تكون هى التجربة التى تمتحن فيها معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر وروسيا . وقد حرص السفير على أن يدون مذكرة دقيقة لكل ذلك ، ووعد بإبلاغ كل شىء إلى بريجنيف . وقال له السادات . « بلغ بريجنيف وحده » ، فلقد كان حريصاً على ألا يعرف خطته أشخاص كثيرون . وأما القذافى فإنه لم يحط علماً بأى شىء من ذلك ، ولو أن المناسبات لم تعدم لذلك ، خاصة أن رئيس وزرائه (جلود) جاء إلى القاهرة قبل أيام قليلة من نشوب المعركة .

وعندما أصبحت الاستعدادات للحرب المصرية فى حالة متقدمة

نشأت مصادقة لا بأس بها أتاحت للسادات أن يظهر مرة أخرى حسن نواياه إزاء أمريكا : فلقد كان رجال الأعمال والفنيون يناقشون منذ بعض الوقت طريقة تعالج بها الأوضاع الناتجة عن إغلاق قناة السويس ، وخاصة فيما يتعلق بشحنات البترول إلى أوروبا ، وتمت الموافقة على مشروع يقوم جزئياً مقام القناة ، وهو إنشاء خط أنابيب يمتد من خليج السويس قدرته في المرحلة الأولى نقل ثمانين مليون طن من البترول الخام كل عام ؛ وقد أجريت مناقصة عالمية اشتركت فيها شركات إيطالية وفرنسية وإنجليزية وأمريكية للحصول على هذه العملية .

وفي أواخر شهر سبتمبر تقريباً أعلنت نتيجة المناقصة ، فكانت مفاجأة للجميع : ذلك أن العطاء قد رسا على شركة بتشيل الأمريكية في سان فرنسيسكو . فهل كان عطاء هذه الشركة أقل من العطاءات الأخرى ؟ لقد زادت دهشة مجموعة الشركات الأوربية عندما تبينت أن الشروط التي قدمتها الشركة الأمريكية لم تكن أفضل الشروط ، ومن هنا فطنت إلى أن القرار كان سياسياً ، وفي نفس الوقت تم توقيع عدة اتفاقيات مع شركات أمريكية أخرى للبحث عن البترول في مياه السويس وفي البحر الأحمر والدلتا . إن السادات قد فكر في كل شيء قبل أن يمضي في خطته الحربية . فهو يحصل على ضمان مضاد من أكبر دولة في الغرب يضيفه إلى الضمانات الكثيرة التي يهيئ بها لنجاح خطته .



عملية الشرارة

يقع البيت الذى يقطنه السادات فى الجزيرة على النيل ، ويكاد يكون ملاصقاً للسفارة السوفيتية . وتحيط بهذا البيت حديقة جميلة تقوم فيها أشجار النخيل ، وبعض أشجار الزينة ، وقد أثث بمنقولات قيمة ، وعلقت على جدرانه بعض اللوحات القديمة ، وهناك كذلك أحد الرسوم الجدارية فى غرفة الاستقبال يمثل هرب إينبا من طروادة ومعه والده أرسيس الذى حمه على كتفيه .

وفى عشية حرب يوم الغفران كان السادات موجوداً فى هذا البيت مع قرينته جيهان وبناته الثلاث نى ولبنى وجيهان ، ومن هذا المكان انطلق فى ساعة متأخرة من عصر اليوم الخامس من أكتوبر ، لكى يقبع فى مقر قيادته العامة . وتروى قرينته ذلك فتقول : « كنت قد لاحظت فى الأيام السابقة على ذلك أن وزير الحربية والقادة العسكريين يذهبون

ويجيئون إلى البيت ، ولم أكن أعرف شيئاً مما كان زوجي يقوم بإعدادة ، وذات يوم قال لي فجأة تقريباً : إنه سترك البيت بعد ساعتين ، وسيتغيب لبعض الوقت .

أما السادات فيعيد ذكر ما جرى في تلك اللحظات قائلاً : « كان طبعياً أن أحفظ بسر الحرب حتى على زوجتي ، وفي مساء اليوم الخامس من أكتوبر خرجت من البيت وأنا أقول لها إني سأظل في الخارج لاجتماع هام قد يستمر طوال الليل ، وأعتقد أنها لاحظت في الأسابيع الماضية أني كنت مشغولاً أكثر من المعتاد مع قيادات الجيش والبحرية والطيران ، وأنني في بعض المرات لم أعد إلى البيت قبل الفجر ، وقد لاحظت هي أنني لا أكاد أخلد إلى النوم ، ولكن لا بد أنها خمنت أن هناك قراراً سرياً هاماً يوشك أن يتخذ .

كان ذلك شهر الصيام ، وقد اعتاد الزوجان أن يتترها في الحديقة قبل موعد تناول الإفطار . وكانت جيهان قد أدركت في الواقع أن زوجها يوشك أن يقدم على خطوة خطيرة ، غير أن الشجاعة لم تؤتها لكي تسأله بطريقة مباشرة عما هناك . إلا أنها لكي تعرف المزيد لجأت إلى وسيلة أخرى . وهي تقول عن ذلك : « لقد سأله ذات يوم : هل يجب أن أبعث في الغد ابنتنا الصغرى إلى المدرسة ؟ فلم يظهر أي دهشة من هذا السؤال . وكان موعد الدراسة ينتهي في الساعة الثانية ، فاتفقنا على أن يذهب السائق للعودة بها إلى البيت حوالي الظهر . وهكذا أدركت أنه فيما بين الظهر والساعة الثانية سوف يحدث شيء على جانب كبير من الأهمية .

وفي ذلك المساء سارت مع زوجها حتى الباب ، ثم قالت له : « الله معك » ، وبعد ذلك انتظرت إلى أن توارت السيارة وراء السور . ولقد أقيمت

القيادة العامة للسادات في قصر الطاهرة ، وهو واحد من القصور الكثيرة للأسرة الملكية السابقة ، ثم أهداه الملك فاروق إلى زوجته الأولى ، وكان أول ما فعله السادات لدى وصوله إلى هناك أنه ارتدى ثياب القائد الأعلى للقوات المصرية ، ثم صدرت الأوامر بحظر الدخول أو الخروج من القصر ، وكان يتعين تسجيل جميع الاتصالات التليفونية ، التي تتم معه .

وفي الخارج كان ينبغي أن تمضي الحياة في سيرها الطبيعي إلى أن يعلن عن بدء الأعمال الحربية التي جرت بعد ذلك ، عن طريق الإذاعة ، من خلال مجموعة من البيانات المتتالية . ولقد كانت مذكرة مواعيد قرينة الرئيس مشغولة طوال صباح اليوم السادس من أكتوبر بلقاءات مع عقيلات الدبلوماسيين الأجانب ، فكان عليها بدورها الالتزام بارتباطاتها ؛ وهي تحكى هذه اللحظات بقولها : « لقد بذلت كل جهدي حتى لا يبدو مني ما يدل على أنني لست كبقية الأيام ، كل ما هناك أنه عندما انصرفت آخر الزائرات انسحبت إلى غرفتي ، وطلبت أن يحضروا لي جهاز الراديو الترانزيستور . وسألني ابنتي عن سبب ذلك ، فقلت لها : إني أريد الاستماع إلى نشرة الأنباء » .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر أذاع راديو القاهرة أول بيان ، وفيه اتهم إلى الإسرائيليين بأنهم انتهكوا وقف إطلاق النار بغارة قام بها بعض رجال الكوماندوز ؛ وبعد نصف ساعة ، قال المذيع : إن مصر قد ردت على هذا العدوان ، وإن الرئيس في طريقه إلى القيادة العامة للعمليات . ومنذ تلك اللحظة أخذت البيانات تتوالى بكثرة ، على حين أخذت الأناشيد الوطنية والموسيقى العسكرية تحل محل البرامج العادية . كان هدف القيادات المصرية هو الإبرار على الضفة الشرقية لقناة السويس ، مع عدم الاندفاع

إلى ما هو أبعد من ذلك ؛ إذ كان على قواتها ألا تخرج عن مجال حماية المدفعية ، وخاصة حائط الصواريخ القائم على الضفة الغربية .

وفي نفس ذلك الوقت بدأت العمليات على الجبهة السورية ، وكانت الخطة قد تم الاتفاق عليها منذ شهر أغسطس بين هيتلي الأركان العامة في القاهرة ودمشق . وكانت فكرة الهجوم في الساعات الأولى من بعد الظهر ، فكرة مصرية ، إذ أن القوات التي كان عليها عبور القناة ستكون الشمس وراءها طول النهار ، ثم لما يجيء الليل ، يكون لديها الوقت الكافي لوضع الجسور ، بغير أى احتمال تقريباً لتلقى ضربات جوية .

وما كاد السادات يتلقى الأنباء بأن القوات المصرية قد وضعت أقدامها فوق أرض سيناء ، وأن كل شيء بدا وكأنه يسير وفقاً للخطة الموضوعة ، حتى رفع التليفون واتصل بالسفير السوفيتي فينوجرادوف وقال له : « إني أبلغك أن أبنائي هم الآن في الضفة الشرقية لقناة السويس » . وهناك السفير على نجاح الهجوم ، ثم أضاف السادات قائلاً : « أرجو أن تبلغ موسكو أنه من الآن فصاعداً سوف نكون في حاجة إلى الكثير من المساعدات ، لإتمام هذا العمل » .

والواقع أن السادات لم يكن قد فكر قط في غزو كل سيناء بتلك الحرب ، فلقد كان يكفيه ألا يرد الجنود المصريون على أعقابهم من المواقع التي استولوا عليها في هجومهم المفاجئ ؛ ولذلك فإن الجيشين المصريين اللذين انتقلا إلى الضفة الشرقية للقناة ما كادا يفعلان ذلك حتى اتخذوا على الفور موقف الدفاع ؛ ذلك أن السادات كان مقتنعاً بأن نجاحاً عسكرياً ولو صغيراً يحرزه من شأنه أن يعتبر نجاحاً سياسياً ضخماً ، وفي جميع الأحوال دفعة قوية في معنويات الشعب المصري . وقد دلت الأحداث التي وقعت

بعد ذلك على أن رؤيته كانت سليمة .

غير أن الحرب - لكي تتيح لمصر جميع المزايا السياسية التي كانت تتوقعها - لم يكن في الإمكان أن تنتهي على الفور ، فقد كان يتعين أولاً أن يدرك الرأي العام العالمي الأخطار التي ينطوي عليها الموقف ، وكان لابد من إتاحة الوقت للحلفاء العرب أن يتخذوا قراراتهم ، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام سلاح البترول . ولو أن هذه الحرب اقتضت على يوم واحد أو يومين ما كان العالم قد استيقظ ، وأهم من ذلك أن أمريكا ما كانت لتتحرك .

إن وجهة النظر العسكرية البحتة تقول ، إن المصريين كان يتحتم عليهم أن ينتهزوا فرصة أنهم اقتحموا خط بارليف ، ويستغلوا ذلك في ضرب العدو ضربات قاصمة قبل أن يتمكن من إعادة تنظيم صفوفه ؛ لكن القيادات المصرية كانت لا تزال واقعة تحت تأثير عقدة التفوق الإسرائيلي في مجال المناورة ؛ ولذلك فإنها قنعت بذلك النجاح الأول ، ولم تشأ أن تغامر أكثر من ذلك ؛ وهكذا تمخلى جيش السادات عن الاندفاع إلى العمق ، وإن كانت إسرائيل في تلك الساعات قد قررت إعطاء أفضلية للجبهة السورية ؛ إذ حشدت عليها الجانب الأكبر من احتياطاتها .

وبينا كانت القوات المصرية من الناحية العملية لا تتحرك من الخطوط التي وصلت إليها في الثماني والأربعين ساعة الأولى من الحرب ، كانت الآلة السياسية قد بدأت على كل حال دورانها ؛ فلم يكد يمضي يوم حتى تبادر دولة أفريقية جديدة إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل ، وكانت هذه النتائج بالنسبة لحكومة تل أبيب بمثابة الهزيمة الدبلوماسية الساحقة .

لقد ظلت سنوات طويلة تعمل لنمو علاقاتها وخاصة في بلاد أفريقيا السوداء ، حيث أرسلت بعثات كثيرة ، وقدمت مساعدات فنية وتجارية ضخمة ، والمئات من المدربين العسكريين . لكن حكومات هذه الدول كانت تخضع الواحدة بعد الأخرى تحت وطأة ضغط حركة واسعة من الرأي العام ، أظهرت للمرة الأولى بصورة قوية أهمية التضامن بين دول العالم الثالث .

غير أنه كان لا بد من حدوث تطورات أخرى أكثر حسماً من ذلك ؛ ففي ذات يوم - وكان عمر السقاف وزير خارجية العربية السعودية في أمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة - طلب تحديد موعد لمقابلة له مع نيكسون ، لكي يسلم له رسالة من الملك فيصل . وفي هذه الرسالة بالذات كان العاهل السعودي يبلغه قرار تطبيق الحظر على صادرات البترول المتجهة إلى الولايات المتحدة . وبقدر ما كانت علاقات فيصل وثيقة مع الولايات المتحدة ، فقد اضطر بدوره أن يخفي رأسه أمام ضغوط المشاعر الشعبية . وهكذا ، فإن المغامرة التي قام بها السادات ، بعد أن أعادت للقوة العسكرية المصرية مكانتها ، تكشف كذلك عن نجاح كامل على المستوى السياسى . وفي ذلك الوقت ، أى في اليوم السابع عشر من أكتوبر اجتمع في القاعة الذهبية بفندق شيراتون الكويت ممثلو عشر حكومات عربية ، ليسوا جميعاً أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول ، وقرروا فضلاً عن قرار الحظر المفروض على الولايات المتحدة وهولندا تخفيض إنتاج بلادهم من الخام ، بما لا يقل عن خمسة في المائة كل شهر عن مستواه في شهر سبتمبر ، فكان ذلك بمثابة وضع سيف ديموقليس على رقاب حلفاء أمريكا في أوروبا .

وإلى هنا كان يبدو أن الأمور سائرة في طريقها الصحيح ؛ لكن الحرب كانت مستمرة ، ومع مرور الأيام كانت تترايد الاحتمالات في أن هذه العملية التي بدأها السادات ، يمكن أن تفلت من يده . حتى ناصر ، كان قد تصور في عام ١٩٦٧ أنه معرض لمغامرة محسوبة ، وأن في استطاعته أن يظل في حدود الأمن ، ثم سار كل شيء بعد ذلك على عكس ما توقع ؛ فكان يتعين إذن تجنب تكرار هذه التجربة . حقاً أن النجاح في عبور القناة قد رفع الحالة المعنوية للمصريين إلى عنان السماء ، وحملت إلى الذروة مكانة السادات ؛ فقد جاء الكثيرون من الصحفيين ، ومن بينهم عدد كبير من الأمريكيين ، وحصلوا على تصاريح بالذهاب إلى سيناء ، ليستطيعوا أن يشهدوا بعيني رؤوسهم ذلك النجاح المصري العظيم ، ويروا الحصون المنهارة في خط بارليف ، وفي التلفزيون بدت الوجوه الكالحة لأسرى الحرب الإسرائيليين ، وقد علاها الغبار والخوف ، ولا تختلف في شيء عن وجوه الأسرى العرب الذين شوهوا منذ ست سنوات مضت في تلفزيون تل أبيب . ذلك أن الهزيمة لها دائماً نفس الوجه .

لقد كانت الصيحة التي أطلقها الجنود المصريون وهم يضعون أقدامهم فوق رمال سيناء هي « الله أكبر » . وعندما نشرت الصحف ذلك تفجر في المنطقة جدل عنيف : ذلك أن تيارات اليسار التقدمي كانت تزعم خلال سنوات بالاتفاق مع أغلب التيارات الفلسطينية أن العالم العربي ينحوض « حرباً ثورية » ، وليس « حرباً دينية » . لكن هذه الصيحة التي تنطلق الآن من الجنود تحمل تكديماً لذلك الادعاء . إنها تبرز بصورة غير مباشرة أن الدور الذي يقوم به الملك فيصل يقوى ويتسع ، ومهما يكن من شيء فإن النجاح العربي كان ينطوي على قدر كبير من القوة بحيث خفف من

وطأة الخلافات الداخلية بين التقدميين والمحافظين .

وحتى السادات قد فقد شقيقاً أصغر منه سنّاً ، سقط شهيداً فى هذه الحرب . وبعد انقضاء الأيام الأولى من الحرب لحقت قرينة الرئيس به فى قصر الطاهرة ، إذ بدأت تصل إلى القاهرة قوافل الجرحى ، فكانت تقضى أوقاتاً طويلة فى المستشفيات . وفى ساعة متأخرة من الليل يجتمع الرئيس وزوجته على طعام الإفطار فى رمضان ، وكثيراً ما كان ينتهى الطعام بغير أن يتبادلا كلمة واحدة . وكان هو يتناول بعض الخضر المسلوقة ، وقليلاً من الجبن الأبيض . وتروى هى ذكريات تلك الأيام فتقول : « لقد قلت له ذات مرة : إنه قد يكون من الأفضل للمرء أن يخسر حرباً أخرى ، بدلاً من أن يظل دائماً فى حالة من الإذلال ! وقد اضطررت كذلك أن أنقل إليه نبأ مصرع شقيق له فى القتال . كان أصغر سنّاً منه ، وكان أنور يعتبره بمثابة الابن . وبدأت الحديث بأن قلت له : إن طائرته قد أسقطت فوق الأرض التى يسيطر عليها العدو ، وإنهم أسروه ، ولم يصدر عنه أى رد فعل . وفى اليوم التالى أضفت عبارة أخرى ؛ إذ بدأت الحديث بأن رويت أنى التقيت فى المستشفى العسكرى بضابط بادى الحزن ؛ لأنه فقد ابناً له ، وقد قدمت إليه العزاء وأنا أقول له : إن هذه هى التضحيات التى يطلبها منا الوطن ، ثم أضفت : « حتى زوجى قد فقد شقيقاً » . وعند هذا الحد أدرك أنور كل شئ ، وتطلع إلى برهة يسيرة ، ثم قال : « لم يبلغنى ذلك أحد » .

لقد دخل السادات الحرب ، لكى ينقذ شرف مصر ، وبشرف مصر يجب أن يخرج منها . غير أنه كان يلوح فى بعض الأوقات خطر أن بطراً

تحول على الموقف ، فينقلب كل شيء في المعركة رأساً على عقب . وفي خلال أيام أوشكت مصر أن تتعرض لكارثة عسكرية ، كان يمكن أن تفوق ما حدث في الحرب السابقة : ذلك أن الإسرائيليين استغلوا ثغرة في التنسيق من الجانب المصري ، ونجحوا في دق إسفين بين الجيشين اللذين تكون منهما رأس الجسر في سيناء . وهكذا عبرت الدبابات التي يقودها الجنرال شارون بدورها القناة ، عند البحيرات المرة ، ونتيجة لذلك نشأ وضع دقيق للغاية من نوع حروب التحركات التي سبق أن أظهر فيها الإسرائيليون كفاية ملموسة . غير أنهم في القاهرة كان لابد لهم من مرور وقت طويل حتى يتم تبليغ القيادات بهذه الواقعة الجديدة ، الأمر الذي دعم بغير شك المناورة الإسرائيلية .

ويقول السادات : « كانت حساباتنا تقوم على أن إسرائيل تستطيع أن تصمد أربعة عشر يوماً ، ولديها عتاد مماثل لعتادنا ، غير أنه قبل انتهاء هذه المهلة بثلاثة أيام إذا بالولايات المتحدة تتدخل ، وإذا بالخمسمائة دبابة التي فقدتها إسرائيل في الأيام الثلاثة الأولى تصبح ثمانمائة ؛ ولذلك دهشنا من عدد الدبابات الجديدة التي نراها أمامنا ، هذا غير القذائف الحديثة المضادة للدروع والصواريخ الموجهة ، وغير ذلك من الأسلحة التي خرجت من الترسانة الأمريكية ، بعضها من أنواع لم يزود بها الجيش الأمريكي بعد ! » .

وظهرت بعد ذلك أعذار كثيرة في مصر لتفسير هذا التغير الجذري الذي حدث في ميدان المعركة في المرحلة الثانية من الحرب : فقد تحدث القادة المصريون عن ممر ظل مفتوحاً بصورة غير قابلة للتفسير بين الجيشين . وقيل كذلك : ، إن منطقة الدفرسوار الواقعة غرب القناة ، حيث وقعت الثغرة

الإسرائيلية ليست أرضاً صحراوية ، ولكنها أرض مزروعة فيها أعداد كثيفة من أشجار النخيل والموز والفاكهة ؛ وقد استطاعت قوات العدو الاختباء فيها ، ثم تسللت في حمى هذه الزراعات .

وقد تحدث السادات فيما بعد عن عملية الدفرسوار قائلاً : « إن التعويض الأمريكي لسلاح إسرائيل أتاح لها القيام بعملية الدفرسوار التي ذكرتني بإلحاح بذلك الهجوم الانتحاري الذي قام به الألمان في منطقة (الأردن) الفرنسية عندما أدركوا أن مصير الحرب العالمية الثانية قد تقرر . لقد انتقل الإسرائيليون إلى الضفة الغربية ببساطة لكي ينشروا الذعر ؛ وقد بدأ الهجوم في شكل عملية صغيرة - ولا أنكر هنا أن خطأ في الحساب حدث من ناحيتنا - ولكن هدفه الرئيسي كان الحصول على ميزة سياسية أكثر منها عسكرية . ونتيجة لذلك أقام الإسرائيليون دعاية ضخمة ، ملثوا بها أوروبا عدة أيام » . وتناول السادات الموضوع من زاوية أخرى فقال : « ليس صحيحاً أن قواتنا في سيناء كانت معرضة للحصار بسبب المناورة الإسرائيلية ، إنما الذين كانوا في وضع أسوأ هم الإسرائيليون في الضفة الغربية الذين يمكن القول : إنهم بدورهم كانوا محاصرين بقواتنا . لقد كانت المواقع متداخلة بعضها في بعض ، وإذا كنت لم أصدر أمراً لإنهاء الجيب الإسرائيلي فإن ذلك كان لأنني أدركت أنه كان سيحدث أزمة عالمية ذات أبعاد كبيرة » .

والواقع أنه بعد أن زالت المرحلة الأولى من المفاجأة التي نتجت عن الهجوم الذي تم يوم ٦ أكتوبر فإن مصر بدورها قد فوجئت بالصفات الاستراتيجية والتكتيكية العالية في أداة الحرب الإسرائيلية : إن هناك

شواهد كثيرة على أن قيادة الأركان في القاهرة قد قللت في بداية الأمر من أهمية الثغرة التي فتحتها وحدة مدرعة كانت تحت قيادة الجنرال شارون . . . على أن الصدمة التي أحدثتها الحرب كان من شأنها أن حركت الدبلوماسية في الدول الكبرى التي خشيت عند هذا الحد أنها توشك أن تتورط في النزاع . لقد أقامت الولايات المتحدة أكبر جسر جوى في التاريخ ؛ لكي تزود إسرائيل بالسلاح ، وراحت طائرات (جالاكسي) العملاقة التي كانت تهبط في جزر الأزور للترود بالوقود تنطلق عبر البحر المتوسط مارة فوق مضيق جبل طارق . ولم يكن الاتحاد السوفيتي من ناحيته يستطيع قبول مهانة ثقيلة جديدة للعرب، هي للظروف التي كانت قائمة مهانة له أيضاً ؛ ومن أجل ذلك طار كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي إلى القاهرة ؛ لكي يعرف من السادات إلى أي حد يريد أن يصل ؛ وقد عرف منه المصريون ما الذي يحدث على الجبهة ، وهو ما لم يفث طائرات الاستطلاع التي أرسلتها موسكو .

وفي نفس ذلك الوقت تقريباً كان نيكسون يستقبل في واشنطن وفداً من وزراء الخارجية العرب ، يتكون من كل من وزراء العربية السعودية ، والكويت ، والمغرب ، والجزائر . وقد اختير هذا الوفد بحيث يكون ممثلو البلاد الموالية للغرب هم الأغلبية . وتحدث نيكسون إليهم بلهجة المصالحة ، وأبدى تفهماً لوجهة النظر العربية . وفي نهاية الاجتماع ، وبالذات عندما كانت مصاير الحرب تتحدد في الميدان ، قصد كيسنجر إلى العاصمة السوفيتية لكي يجري عملية استطلاع بين الدولتين العظميين .

ومن هذا العمل الدبلوماسي الذي أصبح فجأة مكثفاً نشأ الاتفاق على

توصية الأطراف بوقف إطلاق النار ، وهو الاتفاق الذى كان على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يصوت عليه مساء يوم ٢١ من أكتوبر . ويقول السادات فى ذلك : « لقد وافقت على مشروع لوقف إطلاق النار اقترحه معاً الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لأسباب ، منها أننا قد حاربنا إسرائيل أحد عشر يوماً ، ولكننا لسنا على استعداد لمحاربة أمريكا معها ، وقد وافقت كذلك على هذا القرار ، لأنه كان يطالب بالتطبيق الفورى للقرار رقم ٢٤٢ الذى يقرر عدم شرعية احتلال أراضى (الغير) بالقوة ، ويطالب بانسحاب إسرائيل » .

غير أن خاتمة الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة لم تحل المأساة الفاجعة فى المشرق ، وتركت عدداً من الأسئلة بغير جواب . وهناك كثيرون من الذين تابعوا هذه الحرب وكتبوا عنها قد لجئوا إلى الخيال فيما يتعلق بالتطورات المحتملة التى كانت ستحدث ، لو أن الأمر بوقف القتال الذى تم الاتفاق عليه بين الدولتين العظميين وصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يجمد الأوضاع ويوقف الحرب ، بعد أكثر قليلاً من أسبوعين .

ولكن كان هناك عامل جديد ، وكان السادات يعرفه جيداً : ذلك أن الجانب الاستراتيجى العسكرى للنزاع فى المشرق إنما هو جانب صغير فى أحد التحديات ذات الأبعاد الدولية الكبرى . لقد كان هذا التحدى يعرض للخطر التوازنات الدولية ، ويشمل كذلك مادة أولية جوهرية هى البترول ؛ من هنا كان الموقف مختلفاً اختلافاً جذرياً بالنسبة لما كان عليه أيام ناصر . وهذا الواقع الجديد هو الذى أنقذ السادات عندما كان على حافة الهزيمة ، وأعطى العرب نصراً سياسياً عظيماً . وهكذا فإن « عملية

الشرارة» التي خطط لها السادات يمكن اعتبارها قد نجحت في تحقيق الأهداف المقررة لها : ذلك أن الحروب لا يتم النصر فيها في ميادين القتال فحسب ، والاعتقاد بغير ذلك قصور في الخيال.إلا أن الخيال لم ينقص العرب قط .



وجاء كيسنجر

ما كاد قرار وقف إطلاق النار يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى أحس العالم بأسره برعدة عنيفة : ذلك أن الولايات المتحدة أعلنت حالة الاستعداد القصوى ، وهي التي يرمز لها بالحرف ٣ . وهذه الحالة إجراء خطير لأنه يجعل جميع الجيوش والوحدات الأمريكية في العالم « في حالة تأهب كامل للبدء في العمل » . وكانت المرة الأخيرة التي أعلنت فيها مثل هذه الحالة ، منذ عشر سنوات مضت عندما لقي كيندي مصرعه ، واعتقد البعض في أمريكا أنها تتعرض حينئذ لمؤامرة دولية محتملة . لقد كانت القيادات الإسرائيلية هي أول من انتهك قرار وقف إطلاق النار ، فتمكنوا بذلك من أن تلف حول مدينة السويس والجيوش الثالث المصري الذي كان مرابطاً في سيناء ، وعلى الفور أعلن السوفييت أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء هذا الاحتمال ، وكان في مقدورهم أن

يقدموا قوات خاصة لتشكيل قوة تعمل تحت علم الأمم المتحدة ، « لإجبار إسرائيل على احترام وقف إطلاق النار » . وهنا تصورت أمريكا حقيقة أن موسكو تتأهب لإرسال قوة عسكرية إلى مسرح الحرب ، وإذا كان ذلك يغير التوازن في المنطقة فإن واشنطن قررت إعلان تلك الحالة الرهيبة .

لقد قوبل هذا القرار الأمريكي بالكثير من النقد داخل الولايات المتحدة ، حيث وُصف بأنه عمل تمثيلي مدبر . ويرى أصحاب هذا الرأي أن نيكسون قد أراد بهذا العمل العنيف أن يثبت قوته في وقت كانت فيه حكومته هدفاً لأشد أنواع الهجوم ؛ فقد أقال في تلك الأيام المدعى العام الأمريكي كوكس الذي كان يتولى التحقيق في قضية ووترجيت ، فاستقال تبعاً لذلك ريتشارد سون وزير العدل . وقبل ذلك بقليل استقال بدوره نائب الرئيس سيرو أجنيو عقب فضيحة مالية . وكان الشارع الخامس في نيويورك لا يفتأ يشهد مجموعات مترايدة من المتظاهرين ، تحمل لافتات عليها كلمات مروعة .

غير أنه حتى إذا كان الأمر مجرد مناورة عادية لأغراض داخلية فإن امتداد حالة التأهب إلى القوات النووية كان دليلاً على أن العالم إزاء وضع خطير للغاية . وعند هذا الحد كان لا بد من تدخل بالغ السرعة .

وكما أجرى السادات حسابه بالضبط، فإن عملية الشرارة التي أطلقها يوم السادس من أكتوبر قد حركت الأمور ، ووضعت حداً لحالة الشلل التي هي اللاحرب واللاسلم ؛ لقد استيقظت الدولتان العظميان وأمريكا أولهما ، فكان على دبلوماسية هاتين الدولتين أن تعمل من أجل إخراج العالم من أزمة كان يمكن أن تسفر عن خطر بالغ بالنسبة للجميع . لقد

تحطم الجليد وأمكن العسكريين المصريين بعد أن تحرروا بفضل عملية عبور القناة من عقدة الهزيمة والعجز ، أن يلتقوا أخيراً على مائدة المناقشات ، وأعدائهم الإسرائيليون !

وقد تم هذا اللقاء التاريخي تحت خيمة كبيرة خضراء تابعة للأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ على الطريق بين القاهرة والسويس بحضور الجنرال الفنلندي إنزيو سيلازفو . وقد استطاع المصورون ورجال السينما أن يلتقطوا صور أبطال ذلك التحدى الطويل ، وهم يجلسون وجهاً لوجه ، وحيثما كانوا يتمشون خارج الخيمة ، وهم في حالة انفراج .

لقد كان العالم إذن أمام وضع جديد تماماً يساعد على القيام بالمبادرات من النوع الدبلوماسي . وكانت القاهرة لا تزال متلفعة بقيود حالة الإحلام التي طبقت في الحرب ، عندما بدت في السماء ذات مساء طائرة وزير الخارجية الأمريكية ، شبيهة بمذنب مضى . ومنذ اللقاء الأول الذي جرى بين السادات وكيسنجر فإنهما ارتبطا بعلاقة ودية . ولما انتهت محادثتهما اتضح أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس المصري تتسم بالتفاؤل ، وفيها شعور بالثقة بالوزير الأمريكي .

حقاً إنه لم تكن هناك عقد كبيرة يتعين حلها ؛ فكما ذكرنا كان الإسرائيليون قد أحاطوا بالجيش المصري الثالث على الضفة الشرقية للقناة ، وراحوا يهددون بعدم السماح بمرور توريدات الماء والأطعمة إليه ، لكن كيسنجر التزم للسادات بعمل ما كان ينبغي بالضغط بقوة على إسرائيل . وقد وثق الرئيس المصري بصدق هذا الالتزام وبدأ يتأدى وزير الخارجية الأمريكي بلقب « أخى كيسنجر » ؛ وكان من أوائل القرارات التي ظهرت عقب محادثات السادات وكيسنجر الاستئناف المباشر للعلاقات الدبلوماسية

بين الولايات المتحدة ومصر التي كانت مقطوعة منذ حرب ١٩٦٧ .
 لقد جاء كيسنجر إلى الشرق الأوسط بشخصه ، ومنذ ذلك الوقت
 فإن أى نجاح أو فشل في المفاوضات كان جزئياً نجاحاً أو فشلاً له .
 إنه بدأ سلسلة من المفاوضات الشائكة المثيرة للأعصاب ، كان كل كيلومتر
 من الأرض يتخلى عنه أو يحصل عليه أحد الأطراف ، وكل تحرك مهما
 صغر للقوات المتواجدة ، يتطلب الكثير من المناقشات ، وجرعة كبيرة من
 الصبر ؛ فلقد كان الإسرائيليون في البداية يتصورون أنهم يأخذون الجيش
 المصري المحاصر رهينة لديهم ، غير أن العرب خلقوا بدورهم موقفاً مشابهاً
 لذلك الذي مهد الظروف لحرب الأيام الستة بإغلاق خليج العقبة .
 والواقع أنهم كان في استطاعتهم أن يوقفوا كل حركة للنقل من وإلى إسرائيل
 في البحر الأحمر بعد أن فرضوا حصاراً على مضيق باب المندب عند طرفه
 الجنوبي ، ولم تكن إسرائيل قادرة على فعل شيء إزاء هذا الحصار ما عدا
 اللجوء إلى ما تستطيعه الدبلوماسية الأمريكية ؛ ومن هنا فإنه كان الورقة
 الرابعة في يد كيسنجر لحمل الطرفين على أن يقدموا (تنازلات) متبادلة .

لقد فاز السادات في جانب من الرهان ، من حيث إنه نجح في استدراج
 أمريكا إلى الجولة ، وهو بالحرب قد توصل إلى إنقاذ شرف مصر ، بقوة
 السلاح ؛ والآن فإن الكلمة انتقلت إلى الدبلوماسية وهي أرض يستطيع
 فيها العرب والإسرائيليون أن يعتبروا أنفسهم متساوين فيها على نحو ما ، من
 حيث إن لدى كل منهما القدرة الطبيعية اللازمة لها ، ومصادر الخيال .
 لكن العرب كانوا يتميزون عليهم بورقة أخرى ، هي البترول .

ومع مجيء كيسنجر بوصفه وسيطاً غير منحاز بدأت تظهر على السطح

مسألة عودة مصر إلى جانب الغرب ، وهي المسألة التي اتخذت الآن طابع مخطط وضعه السادات بصبر وبراعة عن طريق مراحل متتالية . إلا أنه كان لا يزال هناك تخطي معارضة هذه السياسة من جانب جزء كبير من المعسكر العربى . لقد شهدت الحرب ظهور وحدة مؤقتة بين العرب ، ولكن الأعمال الحربية ما كادت تنتهى ، حتى عادت الانقسامات القديمة حول الاختيارات السياسية التي كان ينبغي اتباعها تظهر من جديد .

ولقد أحس القذافى بأنه أهين ؛ لأن السادات لم يبلغه ويشاوره فيما يتعلق بقرار الهجوم يوم السادس من أكتوبر ، ولهذا السبب وصف هذه الحرب ذات مرة بأنها حرب تمثيلية . غير أن ذلك لم يمنعه من أن يوقع شيكات للسوقييت بعدة ملايين من الدولارات سداداً لتوريدات الأسلحة لمصر ، ولم يكن فى استطاعة القذافى وقد استبعد عن اتخاذ القرار بدخول الحرب إلا أن يعترض بصورة مدوية على هذا الاستبعاد .

حتى الرئيس السورى حافظ الأسد فإنه لم يخف أنه قبل قرار وقف إطلاق النار عن سوء خاطر : ذلك أن السوريين ، على عكس ما حدث عام ١٩٦٧ عندما لم يكونوا عملياً قد حاربوا قد أبلوا بلاء حسناً هذه المرة فى ميدان القتال . لقد صمدوا أمام الهجوم الإسرائيلى المضاد ، وتبين أن مدفعيتهم المضادة للطيران كانت فى منتهى الفعالية بفضل ما تلقوه من الاتحاد السوقييتى ، وكان ذلك واحدة من المفاجآت الكثيرة التي ظهرت فى هذه الحرب . حتى السكان المدنيون فى دمشق الذين تعرضوا لغارات انتقامية عنيفة قد أبدوا صلابة منقطعة النظير ؛ من هنا فإن الأسد كان يرى أن أسوأ الأوقات قد مرت ، وأن من المحتم الاستمرار فى الحرب ، طالما أن الجهد الحربى قد بدأ يحدث آثاره فى العدو .

وبعد أن التقى كيسنجر في القاهرة والرئيس السادات ذهب إلى الرياض بالعربية السعودية ، فوجد أن الملك (فيصل) بدوره مصمم على الاستمرار في الحرب . لم تكن لديه نية إلغاء الحظر على مبيعات البترول إلى الولايات المتحدة ، ويرفض كل الرفض سماع أى حديث عن التفاوض مع الصهاينة طالما أنهم لم ينسحبوا من مدينة القدس ، وهى المشكلة العريضة على قلب الملك السعودى .

وكانت مواقف التشدد للحلفاء العرب مرجعها كذلك إلى أنه ما من دولة عربية لها مشاكل مع مصر . والواقع أنه من قدر هذه الدولة التى تعتبر أفقر البلاد العربية أن تدفع ثمناً باهظاً على مذبح القضية المشتركة . وكان السادات يدرك ذلك تمام الإدراك ، ويعتقد أنه قام بواجبه حتى النهاية . وبعد كل التوضيحات التى تمت على مستوى الأمة العربية كلها ، فإن من حقه أن يفكر فى المصالح والاحتياجات العاجلة لشعب مصر .

إن مصر ترى أن الوقت قد حان للانصراف إلى إعادة البناء ، وإلى التطور الاقتصادى والاجتماعى المقبل . ومن قبل أن يتم انسحاب الجيش الإسرائيلى من الضفة الغربية لقناة السويس كان الحديث يجرى فى مصر عن إعادة فتح الممر المائى ، وإعادة الحياة إلى مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس التى دمرتها الحرب .

إن المصريين وقد اقتنعوا أنهم أصبحوا يلقون الاحترام الدولى بعد مهانة الهزيمة ، بات فى مقدورهم أن يسمحوا لأنفسهم بأن يتصرفوا بطريقة واقعية ، وهكذا قامت مشروعات ضخمة إنشائية وتحولية لأوقات السلم ، على حين أخذ يتحدد الاختيار الانفتاحى الذى كان السادات يرى أنه ستكون له آثار تشبه المعجزات فى انطلاق البلاد عن طريق تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها .

وعند ذلك أكد السادات اتجاهه الاقتصادى ؛ فقد عين فى وزارة إعادة البناء أكبر مقاول للأشغال العامة فى العالم العربى ، وهو عثمان أحمد عثمان . وكان هذا فيما مضى يعمل فى قطاع الصناعة الخاص ، وأم جمال عبد الناصر شركته - وهى المقاولون العرب - ولو أن عثمان استطاع أن يظل مديراً لها .

كان لابد أن تبدأ عملية إعادة البناء فى مصر من منطقة قناة السويس . ولم يكن يتعين جعل القناة تعود إلى العمل فحسب ، بل كان يجب توسيعها لجعلها صالحة لمرور البواخر الضخمة الجديدة والناقلات العملاقة التى تبلغ حمولتها مائة ألف طن وأكثر . إلا أن المشروع الذى وضعه عثمان كان يهدف كذلك إلى استصلاح كل الرقعة التى وراء القناة التى يمكن أن تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وخاصة أموال الأشقاء العرب الأثرياء . لقد كان السادات واثقاً - بعد سنوات طويلة من النظام الموجه والثورى الذى كان من شأنه هرب رؤوس الأموال - من أنه قد عثر على الصيغة السليمة لدفع عجلة التنمية .

ثم إن السادات كان مدركاً أنه قد اجتاز بقرار شن الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل المجازفة الكبرى التى يسمح بها التوازن الدولى ، ولم يصبح أمامه سوى أن يسير فى عزم وتصميم فى طريق « السلام المشرف » ، الذى أكد دائماً أنه ينتهجه .

لقد كان الحكم المسبق المضاد للدخول فى أى مفاوضات مباشرة قد سقط من حيث الواقع ، منذ أخذ العسكريون من الجانبين المتعارضين يجلسون تحت خيمة الأمم المتحدة عند الكليلو ١٠١ الشهير . وراحت الدولتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، يضغطان لعقد مؤتمر للسلام تحت إشرافهما ، كان ينتظر أن يعترف فيه لهما بنوع من الوصاية

على منطقة الشرق الأوسط ، ومن أجل ذلك وزعت الدعوات لعقد مؤتمر في جنيف تحضره الأطراف .

على أن السادات قبل أن يوافق على هذه الدعوة ، سعى للحصول على موافقة حلفائه العرب . وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالجزائر في شهر نوفمبر عام ١٩٧٣ ، تلقت مصر الضوء الأخضر للاشتراك في مؤتمر السلام ، وإن كانت الموافقة على ذلك لم تتم بالإجماع ؛ فلقد كان القذافي لا يزال مصمماً على عدم إجراء أى حوار ، وكانت أقل من ذلك تزمناً الحكومة السورية التي برغم أنها استقبلت في دمشق وزير الخارجية الأمريكى فإنها قررت في النهاية أن تترك مقعدها في مؤتمر جنيف خالياً . وقد قبل الملك حسين الدعوة بغير تردد ، لكن المشكلة كانت فيمن يكون له الحق في أن يمثل في المفاوضات الشعب الفلسطينى الذى يعيش في الضفة الغربية لنهر الأردن ؟ وقد قيل : إن منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها ياسر عرفات لن تكون حاضرة في جنيف ، غير أن المنطق كان يقول إنه لا يمكن تجاهل الاستماع إلى صوت عدد من الجانب المعنى الرئيسى في المشكلة ، فلقد كانت العقدة الحقيقية للتراع تكمن هنا .

واستغرق مؤتمر جنيف للسلام يومين : فلقد افتتح ثم اختتم على الفور ، تاركاً وراءه بعض اللجان التى سرعان ما انتهت من مهمتها ؛ لقد تحول كل شيء إلى مجرد شكليات كبيرة ؛ وتصور كيسنجر أنه أحرز نجاحاً ؛ إذ حمل الجانبين على الالتقاء معاً ، أما جروميكو فكان بادی الارتياح من حيث رأى أن صفته كرئيس مناوب للمؤتمر تعادل الاعتراف الرسمى بمصلحة الاتحاد السوفيتى في عودة النظام إلى الشرق .

غير أن هذا الجانب بالذات هو الذى قلل كثيراً من حماس أمريكا ،

بضرورة الاستمرار في نفس الطريق ، لقد كان كيسنجر يريد أن يتولى هو وحده إدارة القضية ؛ لكي يصل إلى السلام في هذه المنطقة الدامية . وقد وعد السادات بتقديم مساعدات ضخمة ، من شأنها أن تجعل من مصر ، « الهدف الأساسي للاستثمارات الأمريكية في العالم العربي » . ومن وراء تأكيدات أكبر دولة في العالم بدأ السادات يرى طريقين يفتحان أمامه : الأول هو المؤدى إلى تسوية سلمية تأخذ في الاعتبار الصحيح مصالح حكومته ، والآخر هو الذى يوصل إلى تنمية تتم في بلاده على أساس مشاركة ضخمة من جانب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية . وهكذا بدأت بالنسبة لمصر آمال جديدة ، وترقبات جديدة ، وصعاب جديدة .

القسم الثالث

الرهان الجديد



دعوة إلى أموال البترول

بعد ثمانية أشهر من حرب رمضان (أو حرب الغفران) ، أعدت القاهرة لريتشارد نيكسون استقبلاً يشبه استقبال الظافرين . ويتحدث الناطقون باسم البيت الأبيض في حماس ، عن جماهير غفيرة يتراوح عددها بين المليونين والثلاثة ملايين من الأشخاص ، هي التي وقفت على طول الطريق الذي يبلغ اثني عشر كيلومتراً ، وقطعه الموكب من المطار إلى قصر القبة ، الذي أعد لتزول الضيف الأمريكي . ويقول رولاند زيجلر ، رئيس المكتب الصحفي : « لم يسبق أن رأيت شيئاً مماثلاً في الرحلات التي قام بها الرئيس » . لقد كانت الولايات المتحدة واقعة تحت تأثير قضية ووترجيت ، ولكن الآلاف من اللافتات ارتفعت في القاهرة وعليها عبارات تقول : « نيكسون . . . إننا نثق فيك » أو « اصمد يا نيكسون » . وفي اليوم التالي خرجت صحيفة

جير وزاليم بوست وقد كتبت : « إن هناك حكمة في كل هذه القصة هي : لكي يصفو العرب لأحد ، عليه أن يقدم الأسلحة إلى إسرائيل » .

وتكررت المظاهرة في الإسكندرية . ولنقل رئيس أكبر دولة في العالم ، أمر السادات للمرة الأولى بإخراج القطار الخاص الذي صنع للملك فاروق ، والذي ألحقت به عربة مكشوفة يطل منها على المناظر الجميلة . وقد رأى الفلاحون في الدلتا ، وهم يلوحون بسعف النخيل ، الرئيسين يمران أمامهم وكأنهما ملوك من العصور القديمة .

غير أن المفاجأة الكبرى جاءت مع خاتمة الزيارة . فبين الرسوم الجدارية الرائعة ، واللوحات المذهبة التي تمثل أجمل مشاهد الحب والغزل في ذلك القصر الذي كان مقراً للملك في عابدين ، وقع نيكسون والسادات « وثيقة القاهرة » التي جاء فيها وعد أمريكا بأن تساعد مصر ، في تطوير صناعتها النووية الخاصة من أجل الأغراض السلمية .

وفي أواخر شهر أبريل ، كان نيكسون قد طلب بالفعل من الكونجرس الأمريكي اعتماد معونة قدرها ٢٥٠ مليون دولار لمصر ، على حين أبدى البنك العالمي اهتمامه لدعم عدة مشروعات مختلفة فيها . وفضلاً عن ذلك ، فإن ديفيد روكفلر رئيس بنك شيزمانهاتن كان قد قدم غداة حرب أكتوبر ، شيكاً بمبلغ ٨٠ مليون دولار ، كقرض مباشر ، دليلاً على نوايا واشنطن الطيبة تجاه السادات . من هنا فإن ذلك الاستقبال الرائع الذي أعد لنيكسون لم يكن حساباً خاطئاً ، إذ جاءت عقب زيارة رئيس البيت الأبيض مباشرة زيارة وليام سايمون ، وزير خزانة الولايات المتحدة .

وفي القاهرة راحوا ينتظرون في لهفة رؤوس الأموال الأمريكية . وتلقت البنوك الرئيسية فيما وراء الأطلنطي التصريحات بفتح فروع لها في مصر ،

وأخذت الصحف المصرية تشير بانتظام إلى أنباء مجيء ممثلي أكبر الأسماء في عالم الصناعة ، ونزولهم في الفنادق الكبرى المقامة على ضفاف النيل . وكان كل ذلك يدل على وجود جو من ترقب المعجزات .

فهل هذه هي مصر السادات ؟ إن السادات قد أقر دائماً بصراحة أنه لا يفهم في الأيديولوجيات ، فالصورة التي يريد أن يكونها عن نفسه . هي صورة رجل يحب الوقائع الملموسة ، ليكون على اتصال بواقع البلاد . ومن هذا الاتجاه الذي هو أقرب ما يكون إلى الاتجاهات التجريبية ، جاء اقتناعه بضرورة فتح أبواب مصر لرؤوس الأموال الأجنبية .

وجاءت كلمة « الانفتاح » ، التي تلخص كل سياسة السادات ، التي فسرها بنفسه قائلاً : « لقد فقدت مصر ، نتيجة للمسئوليات التي أخذتها على عاتقها من أجل قضية فلسطين ، أكثر من عشرين ملياراً من الدولارات . وقد أصبحنا من أكثر بلاد العالم فقراً . ولقد خرجت مصر من هذه الحرب منهوكة مكدودة بسكانها البالغ عددهم ثمانية وثلاثين مليوناً . إن الهياكل الأساسية في مصر قد استهلكت تماماً خلال الأعوام السبعة الأخيرة ، وقد ساهم الأخوة العرب مالياً في مشروعاتنا بمبلغ مليارين من الدولارات ، وإيران بمبلغ مليار . ولكننا لا نزال في حاجة إلى سيولة ، لأننا نجتاز مرحلة عسيرة ، إذ أن كل المساعدات المالية التي تلقيناها ، قد خصصت لتسديد أقساط الديون التي عقدناها مع مؤسسات مالية أجنبية » .

إن النتيجة بالنسبة للسادات واضحة : فإن مصر بغير مصادر ضخمة خاصة بها ، يتعين عليها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية . ولكن لكي تفعل ذلك ، عليها أن تطور نظامها الخاص ، وتحرر اقتصادها . كان الأمر إذن اتجاهًا عكسيًا كاملاً بالنسبة للمفهوم الاشتراكي الذي التزمه ناصر ،

بعد أن حاول سنوات طويلة أن يوقظ « الرأسمالية الوطنية » المصرية من سباتها التاريخي . وجاء الجانب السياسي والجانب الاقتصادي في الانفتاح مرتبطين معاً : فالانفتاح « السياسي » نحو الغرب الليبرالي يعتبر بمثابة مقدمة وضماناً لذلك الانفتاح « الاقتصادي » ، الذي يتعين أن يعمل على تدفق رؤوس الأموال من الأشقاء العرب الأثرياء على مصر ، نظراً إلى أنهم لا يستطيعون استغلالها في بلادهم .

وما الذي كان يمكن لمصر أن تعرضه ، على كل من ينقل جزءاً على الأقل من ثرواته الخاصة ؟ إن أول ما تعرضه ، كما يقول مراسل صحيفة الموند الفرنسية ، هو ميزة وضعها الجغرافي والسياسي الفريد ، فهي : « قريبة من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ، وهي دولة جزء منها إفريقي وجزء آسيوي ، ونقطة الاتصال بين المنطقة العربية والإسلامية ، وبذلك فإن مصر توصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، ومن ورائهما المحيطات الكبرى . فإذا أضيف هذا الوضع الفريد إلى أطول تاريخ في العالم ، وإلى أن أكثر من ثلث عدد المتحدثين باللغة العربية هم المصريون ، كان في ذلك ما يعطى مصر وزناً تاريخياً دائماً : وعلى ذلك فإن مفتاح العالم العربي هي القاهرة ، وليس أي مكان آخر » .

إن في هذا الجزء من كوكب الأرض يعيش من يبدون للوهلة الأولى ، أنهم الذين يمتلكون ثروات بترولية هائلة ، ومن لا يمتلكون سوى سواعدهم . ولكن هؤلاء الأخيرين يشكلون بدورهم مصدراً للدخل ، أو على الأقل حافزاً كبيراً . ذلك أن كلاً من العربية السعودية ، ودولة الإمارات في الخليج ليس فيهما سكان كثيرون ، وبغير وجود سوى للاستهلاك ، فإن التنمية الصناعية غير مقبولة . ولبنان ، فيما عدا مشاكله السياسية ، ليس له متنفس

إقليمى . ولا تمتلك الدول العربية الأخرى الهياكل الأساسية ولا الاستعداد الفنى والمدرسى الكافى . وباختصار ، فإن التنمية فى العالم العربى لا يمكن أن تبدأ إلا من مصر ، التى ليست لديها الاحتياطيات الكبرى فى خزائنها الخاصة ، ولكنها تجمع الشروط الأخرى اللازمة للانطلاق .

وأخيراً فإن الحروب بدورها لابد أن تكون قد تركت وراءها بعض المخلفات الصحية . إن المقطوع به أن مصر قد دفعت ثمناً باهظاً ، لأنها تواجدت خلال زمن طويل ، فى مواجهة زوابع التاريخ . ولكن هذه الحروب التى استنزفت البلاد ، كانت بالنسبة للملايين الفلاحين الذين لم يحصلوا على قسط من التعليم ، بمثابة المدرسة ، ووسيلة للاتصال بعالم مختلف . إن التجارب العسكرية القاسية التى تعرض لها هذا الشعب ، قد أرهفت ذكاهه الطبيعى ، بعد أن اضطر على مر العصور أن يحارب من أجل وجوده اليومى . والنتيجة هى أنه يوجد فى مصر اليوم ، من الميكانيكيين ومن السائقين وأصحاب الحرف الأخرى ، عدد أكبر من كل ما فى بقية العالم العربى بأسره .

إن رموس الأموال العربية والبتروولية ، وتكنولوجيا الدول المتقدمة ، والأيدى العاملة المصرية ، هى إذن المنطق ذو الأركان الثلاثة وفقاً لما يقول السادات ، الذى يجب أن يعطى مضموناً عملياً لسياسة الانفتاح . غير أنه قبل أن يتمكن من تحقيق عملية الاندماج بين هذه العناصر ، هناك الحاجة إلى تغيير الجو العام السائد فى البلاد . أما ما انشغل به أصحاب نظريات الانفتاح ، فقد كان الرد على كل ما تتطلبه الضمانات التى تقدم للاستثمارات .

وبمعنى آخر ، كان يتعين أن يقتطع من ذلك المصرى جزء من الطابع « الثورى » . لقد ساد فى عهد ناصر نظام سياسى قام إما على « التأميمات » أو على « المصادرة » . وكان الأول ثمرة للاتجاه « الاشتراكى » ، الذى

ظهر على السطح على نحو ما نتيجة للتناقضات . أما الثانى ، فقد كان إجراءات اتخذت ضد أشخاص ، كان ذنبهم أنهم لم يسايروا حركة الالتزام الوطنى للضباط الأحرار ، وببساطة لأنهم كانوا أداة فى الداخل للطبقات القديمة فى المجتمع المصرى ، كما حدث عندما احتفلوا فى صخب عام ١٩٦١ بنادى سبورتنج ، فرحاً لانهاء الوحدة مع سوريا .

لقد اضطر السادات إذن ، إلى أن يعبر أولاً ذلك الوضع بانتهاج سياسة « إصلاح الأخطاء والمظالم التى ارتكبت فى العهد السابق » . وكان يوم ٨ مايو ١٩٧٤ ، هو يوم عيد بالنسبة لجميع أولئك الذين صودرت ممتلكاتهم فى الستينات ، بحجة أنهم كانوا ينتمون إلى طبقة الرأسماليين الرجعيين . فى هذا اليوم ، أصدر مجلس الدولة وهو أعلى سلطة قضائية فى البلاد ، قراراً بقبول الاستئناف الذى تقدم به المحامى فريد أبو شادى ، وحكم بأن قرارات المصادرة فى العهد الناصرى كانت غير قانونية وتعسفية ، ويتعين إلغاؤها .

وقد انفتح الطريق بهذا الحكم أمام قضايا مماثلة . وهكذا ألغيت الحراسات التى كانت مفروضة على ٣٥٦٧ أسرة و ٧٨٣ شركة ، وأعيدت إليها ممتلكاتها . وبقدر ما أتاحت هذه الأحكام ارتياحاً عاماً فى البلاد ، فإنها كانت تعنى أن عهداً جديداً قد بدأ ، وكان معناها أيضاً أن كل من يفكر فى أن يستثمر أمواله فى مصر ، يمكنه أن يفعل ذلك وهو واثق أنها فى أمان ، ويستطيع الخروج بها عندما يشاء .

وفىما يتعلق بالمصادر الرسمية ، فإن الطريق الذى يسير فيه السادات ، إنما هو طريق « تطهير الثورة من كل انحرافات » . ولكن آخرين رأوا فى ذلك مجرد عملية لإزالة آثار ناصر . كان يجب أن لا تقتصر صورة مصر

السادات على أنها بلاد مفتوحة اقتصادياً لدخول رؤوس الأموال الأجنبية ، وعلى استعداد لإعطاء كل ما يطلب من ضمانات ، وكان يجب كذلك أن تكون صورة لدولة أكثر تحراً سياسياً ، وأكثر احتراماً على المستوى الفردى . غير أن ذلك كان بالغ الصعوبة ، نظراً لحالة الحرب ، والحقائق الموضوعية لإحدى دول العالم الثالث .

لقد غير السادات الاتجاه القديم لمصر ، فتم الكشف عن الفضائح السابقة ، والجرائم التي ارتكبت ، وقدم للمحاكمة مدير جهاز المخابرات لما وقع في عهده من فظائع ، وظهرت حقائق كثيرة كانت خافية ، ومنها ما تناول أسرار انتحار المشير عبد الحكيم عامر ، عقب هزيمة ١٩٦٧ . وكان على السادات بعد أن قام بكل ذلك ، أن يثبت بالفعل أن نظام حكمه مختلف عن الحكم السابق . ولذلك وضع ضمانات للنظام البرلماني ، وسمح بتشكيل الأحزاب السياسية ، تمهيداً للعودة إلى الحياة الديمقراطية الكاملة .

وهناك ضمان آخر قدمته مصر لإدخال الطمأنينة على أولئك الذين كانوا يفكرون في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا إليها ، هو إنهاء التهديد بعودة الأعمال الحربية . ذلك أنه ما من عربي أو أجنبي كان يجرؤ على الاستثمار في مصر ، في ظل خوفه من أن تتعرض أعماله للدمار ، من جراء وقوع حرب جديدة . ومن أجل تقديم هذا الضمان الضروري ، فإنه أعاد فتح قناة السويس ، وبدأ عملية إعادة البناء في المدن الواقعة على طول هذا الممر المائي ..

وحتى كيسنجر ، قال ذات يوم خلال عملية المكوك التي كان يقوم بها بين عواصم الشرق الأوسط : « إن المدن المصرية ، التي يعاد بناؤها على

ضفة القناة ، قد تعنى الكثير بالنسبة للأمن فى هذه المنطقة ، فهى سوف تحول الهدنة المسلحة الحالية إلى سلام دائم . وهكذا كانت إعادة فتح قناة السويس ، بكل ما تمثله من أعمال وجهود مالية ، بمثابة المقدمة لمجىء السلام .

وعلى ذلك فإن القرار الذى اتخذته السادات فى هذا الشأن فى ربيع عام ١٩٧٥ ، إنما كان قراراً سياسياً . غير أنه قبل التوصل إلى إعادة تشغيل هذا الشريان المائى العظيم ، كانت هناك حاجة إلى تخطى الكثير من العقبات .

فقبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كان فى أمريكا عدد غير قليل ، يعارضون هذه النظرية لأسباب استراتيجية وعسكرية ، وكذلك كان الحال فى أوروبا . ذلك أن الأسطول السوفييتى قد دخل بقواته إلى البحر المتوسط ، ولكنه لم يكن يسيطر على أى من مداخله ، مما كان يعرضه للحصار فى هذا البحر . وقد عبر عن ذلك السناتور هنرى جاكسون ، المعروف بتشده ، وعارض صراحة فى إعادة فتح القناة ، إذ قال : « إن ذلك سيكون بمثابة طريق عام للبحرية الروسية نحو المحيط الهندى » . لكن حرب الغفران ما كادت تنتهى ، حتى اتخذت واشنطن إجراءاتها ، فجاءت حاملة الطائرات الأمريكية « إيوجيا » ورسى فى بورسعيد ، على حين راح عدد من الفنيين الأمريكيين يشتركون فى تطهير القناة ، وتركيب نظام الإشارات والاتصال .

وكانت هناك معارضة أخرى نادى بها أولئك الذين كانوا يرون أن القناة لا يمكن أن تعود عملية ناجحة اقتصادياً ، نظراً إلى حالة عرضها وعمقها . ذلك أن ناقلات البترول العملاقة الجديدة لن تستطيع الملاحة فيها ، وبالتالي فإن دخولها سيهبط كثيراً . وأجرت مصر حساباتها ، ثم قررت ليس فقط إعادة القناة إلى حالتها السابقة ، بل قررت توسيع أبعادها إلى الضعف .

فهل كان الأمر يستحق هذا العناء ؟

إن السادات عندما قرر إعادة فتح القناة ، قرر كذلك أن تعد تدريجياً للمتطلبات الجديدة . ذلك أن السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر كانا جزءاً لا يتجزأ من مشروع عظيم . ولم تكن عودة الحياة في منطقة القناة مجرد دليل على نوايا القاهرة السلمية ، وإنما هي أيضاً الحافز الذي يدفع قضية الانطلاق .

ولم يكن السادات يحنى أمله في العلاقة الوثيقة التي ربطت العربية السعودية ومصر ، والتي حققها ببراعة ، وكانت تمثل دعماً له عندما دخل الحرب ، فعمل على أن تزداد تدعماً بفضل برنامج مشترك من المبادرات ذات الطابع الاقتصادي . فالسويس ، بما فيها من مشروعات للتعمير ومسايرة ركب التقدم ، وأشغال عامة كبرى ومناطق حرة ، قد أصبحت نقطة التقاء لرؤوس الأموال العربية والقدرة الخلاقة المصرية . وعلى هذا الأساس ، فإن فتح اعتمادات ضخمة لمصر كان يبدو للكثيرين له ما يبرره . وبعد كل شيء ، فإن مصر قد عرفت كيف تجتاز السنوات البالغة الصعوبة ، وأثبتت بروح شجاعة أنها لم تسقط لا تحت ثقل قوة العدو العسكرية ، ولا تحت ثقل المتاعب الداخلية القديمة . فمن الذي يمنعها من أن تتطلع بأمل إلى مستقبلها ؟



أجراس الخطر

قدم السادات برنامجه للربع الأخير من هذا القرن ، لكي تتم الموافقة عليه في استفتاء شعبي جرى يوم ١٥ مايو ١٩٧٤ ، أي بعد مرور سبعة أشهر على الحرب . وجاءت النتيجة المتوقعة : ٩٩,٩٥ في المائة من الأصوات كانت مؤيدة للبرنامج . إلا أن ذلك لم يقلل من قيمة ذلك الاختيار ، الذي وصف بأنه مسألة حياة أو موت . ذلك أن الشعب قد دعى ليعرب عن رأيه في « المجتمع المفتوح » الذي يقوم على احترام الحقوق والحريات الفردية ، بما في ذلك الحرية الاقتصادية ، للانتقال بمصر إلى القرن العشرين ، والإعداد لمصر الرخاء عام ٢٠٠٠ .

وبعد أقل من شهر ، صوت مجلس الشعب على قانون خاص باستثمار الأموال العربية والأجنبية في المناطق الحرة . وقد جاء هذا القانون لإزالة مخاوف أصحاب رؤوس الأموال التي لم تكن مستخدمة ، ولفتح الطريق

أمام الاستثمارات التي يمكن أن تأتي من أى مكان ، مجالات كثيرة في مصر : كالصناعة ، والمناجم ، والتعدين ، والطاقة ، والسياحة ، والنقل ، واستصلاح الأراضي البور . قطاع واحد فقط ، هو قطاع الملكية العقارية ، ظل مقصوراً على الأموال العربية ، وهو ما يعنى أنها غير موقوفة على الأموال المصرية .

وقد جاء في هذا القانون « إن رأس المال المستثمر غير قابل للتأميم ، أو للمصادرة ، أو للتجميد ، أو الحراسة ، إلا بالطرق القانونية » . وأضاف القانون : « إن البنوك الخاصة بالأعمال والاستثمارات معفية من إشراف إدارة الكامبيو ، وإن عملية إعادة تصدير رؤوس الأموال يتعين أن تتم بدون تأخير ، فيما عدا الحالات التي ينص عليها القانون . وقد أبيع نقل الدخول إلى الخارج من أجل المشروعات الهامة ، وبالنسبة لشركات التصدير ما يعادل قيمة المبيعات التي تتم في الخارج .

وصدرت الصحف المصرية في اليوم التالي ، وفيها أنباء نقول إن الدولارات بدأت تطرق أبواب مصر ، وفي مجلس الشعب قال أحد النواب « إننا بالقانون الجديد سوف نستطيع أن نجذب ما بين مائتين وخمسين وثلثمائة مليون دولار في العام » . وعلى ذلك فإن مصر ، ما إن أفادت من صدمة الهزيمة ، وانهجت سياسة تنمية سلمية ، حتى أصبح في استطاعتها القيام بدور غاية في الأهمية ، وفقاً للرأى الذى أبداه الخبراء الاقتصاديون ورجال المال في العالم . والواقع أنها باتت قادرة على أن تعيد توظيف أموال البترول التي لا حدود لها ، التي حققها حلفاؤها أثناء الحرب ، وهم أولئك الأشقاء العرب الذين حبتهم الطبيعة بهذا الثراء العريض .

وهكذا فإن صيغة « العبر الاقتصادي » في مصر ، بدأت توضع

موضع التنفيذ . وإذا كان العبور في قناة السويس ، قد اعتبره الكثيرون من الاستراتيجيين في الشؤون العسكرية ، هو المعجزة التي حققها السادات ، فهل تكون هناك معجزة مصرية ثانية ، في المجال الاقتصادي ؟

إن هناك نقاطاً كثيرة مجهولة في الرد على هذا السؤال ، وأول هذه النقاط من النوع العام . ذلك أن الحرب لم تنته بعد ، وفك الاشتباك العسكري حول قناة السويس لا يعتبر حلاً نهائياً . لقد وعد السادات بإنجاز « السلام المشرف والتحرير » ، والأمران يرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً . فما الذي كان سيحدث ، لو أن السادات لم ينجز ، في السنوات القادمة ، أول هذين الوعدين ؟ إن الكثيرين قد طرحوا على أنفسهم هذا السؤال ، منذ ذلك الوقت . إن المخاوف السياسية ، سرعان ما يترتب عليها مخاوف اقتصادية فيما يتعلق بنجاح سياسة الانفتاح .

لقد كان استمرار حالة الحرب هو العامل الأول ، الذي كان يمكن أن يذهب بآمال السادات . ثم كانت هناك أسباب أخرى خطيرة للشك . فيما يتعلق بإنجاز المعجزة المصرية الثانية . إن الجهاز الإداري في مصر يشكل عنصراً معرقلاً . ذلك أن النظام البيروقراطي يرى في تخفيف القيود والانطلاق ، خسارة للسلطة التنفيذية . وكان منطقياً أن يفعل كل ما يمكنه ، لكي يعطل سير الأمور . وحتى إذا لم يكن في الإمكان الحديث عنه على هذه الصورة ، فإن النظام البيروقراطي تكشف عن كونه عائقاً كبيراً .

وهكذا قرر السادات في يوليو ١٩٧٥ القضاء على عدد معين من عوائق التحرر من القيود ، التي كانت متمثلة في بعض الهيئات العامة ، فتم إلغاء تلك التي كانت مهمتها القيام بالرقابة والإشراف على مشروع السنوات الخمس ، وحلت محلها مجالس لها سلطات استشارية . وفي

نفس الوقت طعمت المجالس الإدارية بخبراء جاءوا من القطاع الخاص للعمل في الشركات التابعة للقطاع العام ، التي أعطيت استقلالاً ذاتياً في وضع المشروعات ، وإعداد ميزانياتها ، بغير الرجوع إلى الأجهزة المركزية . كل ذلك كان من شأنه إضفاء مرونة على الجهاز الإداري في دولة تتكون من موظفين ، أكثر مما تتكون من مقاولي أعمال . وبعد أن أعلن وزير المالية أن الحكومة أصبحت تتجه نحو سياسة الانفتاح ، وأن من أول الإجراءات التي اتخذتها إلغاء المؤسسات العامة ، وإطلاق حرية العمل للوحدات الاقتصادية لإصلاح الإدارات والسير بدون معوقات ، قال : إن كل وحدة لا تحقق أهدافها سوف تتم تصفيتها ، لأنها ستعتبر عبثاً .

لقد كان من شأن الحرب أن تركت في مصر هياكل عامة محطمة في كافة الميادين . فلسنوات طويلة لم يكن في الإمكان إلا إنفاق القليل من الأموال ، على وسائل المواصلات ، أو الاتصالات بصفة عامة ، وعلى الخدمات العامة . وبرغم النوايا الطيبة للمسؤولين في البلاد ، فإن ظروفها كانت لا تشجع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال . وكانت آمال السادات تتركز في القوة الدافعة للقطاع الخاص التي يمكن أن يشعر الناس بآثارها الطيبة ، فيتحرك معها القطاع العام ، الذي تقرر أن يظل هو أساس النظام الاقتصادي المصري . لكن الذي حدث هو عكس ذلك ، إذ أن القطاع الخاص وضعت أمامه العراقيل ، فأصبح في منتهى الحذر ، قبل أن يندفع في أعمال جديدة ، وذلك نتيجة للعيوب الموجودة في إجراءات القطاعات المختصة في الدولة .

ومن جراء ذلك ، لم تكن ميزانية الأعوام الأولى في سياسة الانفتاح ، مما يمكن معها القول إنها مشجعة . فلم يسفر الانفتاح ، في البداية على

الأقل ، عن أنه صيغة سحرية . ورءوس الأموال الأجنبية لم تأت ، أو جاءت في صورة أقل بكثير مما كان متوقعا . ومن تجربة الواقع ، فإن الأشقاء العرب الأثرياء ، الذين قدموا العون لمصر خلال فترة الحرب ، أظهروا ميلاً أكبر لتوظيف أموالهم الضخمة التي تكدست أخيراً لديهم ، في البنوك الأوروبية والأمريكية ، بدلاً من المجازفة باستثمارها في مصر .

وإذا كان انفتاح السادات لم يحدث التدفق المرموق في رؤوس الأموال الأجنبية ، فإنه - على العكس من ذلك - قد أتاح استيراد السلع التي لا تدخل في عداد الاحتياجات الأولية ، وشجع على نوع آخر من الاستهلاك ، فظهرت في المحلات المصرية سلع أجنبية غالية الثمن ، وأصبحت شوارع القاهرة تغص بالسيارات المستوردة ، نتيجة للإجراءات الجديدة .

وكان من بين آثار الانطلاقة الجديدة ، ظهور كافة أنواع المضاربات . وبدأ التضخم المالي على الفور يركض بمعدل ٣٠ في المائة في العام . كل ذلك كان من شأنه أن زادت حدة التناقضات الطبقية ، وبدأت تظهر علامات تثير القلق الاجتماعي ، والامتعاض الاقتصادي .

وكانت هذه بالنسبة للسادات أجراس الخطر الأولى . ووقعت في أوائل شهر يناير ١٩٧٥ مظاهرات في شوارع القاهرة ، سببها الاحتجاج الشعبي على ظروف المواصلات ، وبخاصة تلك المؤدية إلى المركز الصناعي في حلوان ، ووجدت متنفساً لها في تحطيم واجهات الشركات الجوية ووكالات السياحة .

وحدث في الربيع التالي ، في نفس الوقت الذي كان فيه السادات منهمكاً في إحدى مراحل المفاوضات التي كان يجريها مع كيسنجر ، أن قامت مظاهرات عنيفة في المحلة الكبرى ، عاصمة صناعة النسيج في مصر .

وفي اليوم التالي قالت المصادر الرسمية في الحكومة ، إن هذه الأعمال ترجع إلى بعض المحرضين على الفوضى . وقد اضطر البوليس وقوات الجيش إلى إطلاق النار على المتظاهرين ،

وقبل ذلك بعام تقريباً ، وقع حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية ، وهو حادث جرت معه الشبهات حول الجهة التي قامت على تدبيره وكانت : العقيد الليبي معمر القذافي .

من هنا كان لابد للسادات أن يكون على حذر ، فقد كانت الفترة التي أتبع له فيها أن يتنفس بعد نجاحه السياسي في حرب أكتوبر محدودة . . من هنا أصبحت الحاجة ماسة للغاية ، للعثور على حل ، حتى وإن كان مؤقتاً للمشكلة الخارجية ، يتيح للسادات فرصة لتحقيق نجاح جديد ، وينتهي له فترة من الهدوء ، يستطيع فيها مواجهة المشاكل الداخلية .

سلام أمريكى

كان السادات يمهر بتوقيعه ، فى مساء اليوم الأول من سبتمبر ١٩٧٥ ،
ومعه كيسنجر ، اتفاقية فض الاشتباك العسكرى الثانية فى سيناء ، فى
الحدائق المحيطة بمقره الصيفى فى المعمورة ، القرية من الإسكندرية .
وكان النهار بالغ الحرارة ، وانقضى بين إعلان أنباء متناقضة . وحتى ساعة
متأخرة من عصر ذلك اليوم ، كان يجرى فى القدس تبادل آخر الرسائل
المحمومة . وفجأة إذا بمبرقات وكالات الأنباء تدق ، وتبدأ فى نقل النبأ الذى
يقول إن كيسنجر حصل على الموافقة النهائية من الجانب الإسرائيلى ،
وإنه فى طريقه مرة أخرى إلى مصر ، حاملاً معه نص الاتفاقية الذى
تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى .

وهبت على الحديقة أخيراً نسمة قادمة من ناحية البحر . وتحت الأشعة
الصادرة عن الكشافات ، وبينما كانت الخرائط الجغرافية قد بسطت

فوق الموائد لكى يوقع عليها العسكريون ، كان الرئيس المصرى يجذب أنفاساً بطيئة من غليونه ، على حين بدأ وزير الخارجية الأمريكى وقد استرخت أعصابه .

لقد كان لا بد من اثنى عشر يوماً من المفاوضات الكثيفة ، وسبع مرات يذهب فيها وينجى ، بين الجانبين ، حتى يتم التوصل إلى هذا الاتفاق . وقبل ذلك بخمسة أشهر ، قام كيسنجر بمحاولة مشابهة أخرى ، ولكنها انتهت بالفشل . ذلك أن مجموعة المفاوضين الإسرائيليين ، التى كانت تتكون من إسحاق رابين رئيس الوزراء ، وإيجال آللون وزير الخارجية ، وشيمون بيريز وزير الدفاع ، ظلت متمسكة بمطلب خاص . فحتى تستطيع إسرائيل قبول الانسحاب عدة كيلو مترات عن خط الممرات فى متلا والجدى ، الذى ضخمت أهميته الاستراتيجية بعض الشئ ظروف المفاوضات ، كان لا بد لها من شرط ، هو أن توافق مصر على أن تتعهد رسمياً بإنهاء « حالة الحرب » ابتداء من تلك اللحظة .

لقد كانت مصر تستطيع الالتزام بمثل هذا التعهد بصورة ضمنية ، أى من حيث الواقع : بإعادة فتح القناة ، وتعمير المدن الواقعة على طول ذلك الطريق المائى . غير أنها لم تكن تستطيع على الإطلاق أن تنازل لإسرائيل بمثل هذا الإعلان الرسمى ، كما طلب منها . فلا رأى العام العربى ، ولا رأى العام المصرى بصفة خاصة ، كانا يسمحان للسادات بإعطاء تنازل من هذا النوع ، بغير أن تتعهد إسرائيل من جانبها بأن تعيد جميع الأراضي العربية التى احتلتها فى حرب عام ١٩٦٧ .

وبعد ذلك الفشل فى الربيع ، بدأت مهمة كيسنجر فى الصيف فى ظروف أفضل . ذلك أنه برغم عدم التوصل إلى الاتفاق ، فإن السادات

كان قد قرر مع ذلك المضي في إعادة فتح القناة . وقد تم « الافتتاح الثاني » للقناة بعد ثمانية أعوام كاملة من إغلاقها ، فاتخذ ذلك طابعاً رائعاً ، وحضر الاحتفال الرئيس المصري على ظهر أحد الطرادات ، الذي تقدم به على رأس أول قافلة للسفن . وكان هذا العمل من حيث الواقع ، ينطوي على رغبة في السلام .

وقد التقى فورد والسادات في سالزبورج ، وأسفرت محادثتهما عن عودة سياسة الخطوة التي وضعها كيسنجر من جديد . وقطع الرئيس الأمريكي على نفسه وعداً بأن يأخذ على عاتقه إعادة السلام في الشرق الأوسط ، واقتنع السادات بصدقه وإخلاصه . وبدأ السادات من جانبه في غاية الاعتدال في عيني فورد . . .

إلا أنه حتى هذه المرة ، وبرغم الاتفاق السياسي الأساسي ، فإن الصعاب المعتادة قد ظهرت على السطح ، عندما بُدئ على الورق في تحديد الخطوط التي تقف عليها الجيوش في الناحيتين ، ومواقع المراقبين الذين سيتخذون أماكنهم بين المتحاربين . ولذلك كانت هناك حاجة إلى مهمة وساطة طويلة أخرى ، يقوم بها كيسنجر .

واستأنف وزير الخارجية الأمريكي عملية المكوك بين إسرائيل ومصر ، فكان ذلك دليلاً على الاهتمام الذي تعلقه واشنطن على مشكلة الشرق الأوسط ، حتى وإن قال البعض إن كيسنجر كان في حاجة إلى نجاح شخصي .

غير أن جهود كيسنجر كانت نتیجتها في نهاية الأمر ، أن ظهرت من التحفظات أكثر مما كان هناك من حماس . فقد جاء الاتفاق متواضعاً ، والواقع أنه كان مجرد « خطوة صغيرة » ، وذلك وفقاً للصيغة

المحبة إلى كيسنجر نفسه . فبمقتضى الاتفاق الثانى لفك الاشتباك ، ينسحب الإسرائيليون إلى ما وراء خط الممرات فى سيناء ، ويستعيد المصريون شريطاً آخر من الصحراء على الضفة الشرقية . وفيما بين الجانبين تقوم منطقة عازلة ، أو منطقة أمن ، فيها مواقع مراقبة وعدة منشآت حديثة للرادار ، تسمى أنظمة الإنذار المبكر . وقد حققت مصر مكسباً جديداً ، هو عودة حقول بترول أبو رديس إليها ، التى تبلغ قدرتها الإنتاجية خمسة ملايين طن من أجود أنواع البترول فى العالم .

وقد حصل المصريون على ميزة سيكولوجية ، هى أن التهديد بوقوع حرب أخرى سيكون أقل إلحاحاً فى منطقة قناة السويس ، حيث ينتظر أن تقوم مراكز صناعية يشارك فيها رأس المال الأجنبى . غير أن الناحية البارزة فى اتفاقية الأول من سبتمبر كانت شيئاً آخر .

فلقد كان على كيسنجر أن يقنع الكونجرس فى الولايات المتحدة بالتصريح للخبراء والفنيين الأمريكين بالتمركز فى المنطقة العازلة ، للإشراف على تشغيل أجهزة الإنذار المبكر . وبذلك فإن أمريكا تقف بين الجانبين المتنازعين كضامن ومشرف على السلام ، فى نفس المنطقة التى كانت حتى سنوات قليلة واقعة تحت سيطرة الصواريخ التى كان يقوم بتوجيهها السوفييت . كل ذلك كان يباعد أى احتمال لوقوع نزاع جديد . فهل كان ذلك هو « السلام الأمريكى » ؟ إن السادات قد كشف فى ذلك المساء الذى تم فيه التوقيع على الاتفاق ، عن أمور غاية فى الأهمية ، وذلك عندما قال : « لقد تبين أن أمريكا تمتلك بين أيديها ٩٩ فى المائة من أوراق حل المشكلة ، ولذلك انجهت إليها » . وبعد ذلك روى كيف أن الزعماء السوفييت قد رفضوا أن يوردوا إلى مصر محطة

إنذار حديثة من الطراز الذى كان لدى إسرائيل فقال : « وبعد أن يشنا ، حولنا الطلب على الولايات المتحدة ، وهكنا فإننا سوف نحصل على نفس النوع المتقدم ، للوقاية من الهجوم المفاجئ » .

إذن فإن السيطرة على السلام أو الحرب كانت فى أيدى الأمريكين ، وكان معنى ذلك بالنسبة للكثيرين ، أن حرباً عربية إسرائيلية جديدة قد تحدث فقط ، إذا أرادت ذلك واشنطن . فهل كان السادات يقرر « سلاماً يقوم على الواقع » ؟ إزاء مثل هذا السؤال ، لم يكن الرئيس المصرى يستطيع إلا أن يطمئن حلفاءه العرب وبصفة خاصة الفلسطينيين ، أى أكثر المعنيين بالحل العادل بمأساتهم التى أوشكت على الثلاثين عاماً . وكان يقول لهم : « لقد تحدثت اليوم بالذات مع الرئيس فورد ، وقلت له إنه لن يكون هناك سلام حقيقى فى هذه المنطقة ، ما لم يستمع إلى الفلسطينيين » .

فترى كيف كان العالم العربى يستقبل الاتفاق ؟ لقد كشفت نفس صحف القاهرة فى اليوم التالى ، رغم لجوئها إلى العناوين الحمراء الضخمة ، عن شيء من الحرج ، وهى تقدم ما حدث وكأنه انتصار عظيم . وفى إدارة تحرير الأهرام كان كبار المحررين قد تبادلوا مهمة كتابة المقال الذى يتضمن التعليق على هذه الأحداث ، لأنهم لم يكونوا يريدون أن يظهروا وهم يبالغون فى تأييدها .

غير أن ردود فعل سلبية واسعة النطاق جاءت من الحكومات العربية الأخرى . والواقع أن الرئيس السودانى نميرى ، والملك خالد السعودى وحدهما ، هما اللذان بادرا بإعلان تأييدهما بدون تحفظ ، للاتفاق الثانى لفك الاشتباك فى سيناء . ولا كان كيسنجر يعلم مدى أهمية الملك خالد ، فإنه قد ذهب للقاءه فى ختام مهمته ، لكى يناشده أن يتخذ موقفاً .

ولم تكن موافقة حكومة الرياض بالنسبة للسادات عنصراً يمكن إغفاله ، من حيث إن المملكة السعودية تقدم إليه الدعم المالى . لكن الرئيس المصرى كان يعتمد على مساندة أوسع من ذلك ، كما كان يأمل أن يحصل على تغطية من اليسار ، أى من ذلك الجانب من الأنظمة العربية الثورية . ولكنه تلقى بدلاً من ذلك النقد والهجوم ، حتى من المعسكر المحافظ ، المعروف تقليدياً بأنه معتدل ومؤيد للغرب .

لقد كان الملك حسين يشعر منذ زمن بأنه أقصى بعيداً ، وأصبح الآن يخشى ألا يكون تحت حماية واشنطن ، منذ أن انتقل الاهتمام الأمريكى إلى القاهرة . وقبل ذلك ببعض الوقت ، كان الملك الأردنى قد حصل من واشنطن على وعد بأن تقدم له اثنتا عشرة بطارية من صواريخ هوك ، إذ كان جيشه تنقصه الأسلحة الجديدة ، وكان فى حاجة بصفة خاصة إلى نوع من الدفاع من الهجمات الجوية . لكن جماعات الضغط الإسرائيلى فى أمريكا نجحت فى إلغاء هذه الصفقة . وهنا قال الملك الهاشمى مهدداً : « إذا كان الأمريكيون لا يريدون أن يبعثوا الصواريخ التى وعدوني بها ، فإننى سوف ألجأ فى ذلك إلى السوفييت » .

وبعد لآى ، وبالذات فى تلك الأيام التى كان فيها كيسنجر يعمل بدأب فى اتفاقية فك الاشتباك ، أعلن نبأ مفاجئ : تشكيل قيادة عسكرية موحدة بين الأردن وسوريا . وكان ذلك يعتبر انقلاباً حقيقياً فى التحالف القائم داخل المعسكر العربى . فلقد كان بين عمان ودمشق دائماً تنافس حاد ، حتى فيما يتعلق بالمواقف « الأيديولوجية » المختلفة ، التى يجسدها كل من النظام الملكى الهاشمى والبعث السورى . وحدث ذات مرة أن أطلقت طائرات الميج السورية نيرانها على طائرة الملك حسين ، عندما

كان يحلق بها فوق سوريا . وفي أيام أيلول الأسود في عام ١٩٧٠ ، اجتازت الفرقة السورية المدرعة حدود الأردن ، وأوشك الأمر أن يتحول إلى نزاع صريح بين الدولتين . فقد كان نظام الحكم في دمشق يتولى دائماً الدفاع عن الفلسطينيين ، الذين كانوا يتهمة الملك حسين بالخيانة . وليس الملك الهاشمي جديداً على هذه التغيرات المفاجئة في الاتجاهات . ففي عشية حرب ١٩٦٧ ، كان قد عقد ميثاق تحالف مع ناصر ، برغم سنوات الصدام والانتهاكات المتبادلة . ومهما كان من شيء فإن التفاهم الجديد بين الأردن وسوريا كان بمثابة تحذير ، يوجه في نفس الوقت إلى القاهرة وواشنطن .

إن ما كان يجمع بين حكومتى عمان ودمشق ، هو الخوف من أن يجدا نفسيهما بمفردهما ، في أعقاب فك الاشتباك المصري . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن سوريا كانت مهددة من ظهرها ، لأنه في نفس ذلك الوقت بالذات ، اشتعلت الخصومة القديمة بينها وبين العراق ، نتيجة لخلاف على سد الفرات . ولقد أكد كيسنجر للسادات ، إنه ما إن يتوصل إلى اتفاق سيناء ، حتى ينصرف بكل ثقله للتوصل إلى اتفاق فك اشتباك جديد في الجولان ، بين سوريا وإسرائيل . وقد أوقع هذا التأكيد السادات ، بأنه لا يتخلى عن حليفه السوري .

إلا أن كيسنجر صادف عقبات ضخمة في الوفاء بوعد ، إذا أقرنا بأنه كان يريد الوفاء به . فلقد أعلن إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل « إن الجولان ليس فيه مكان لأي انسحاب إسرائيلي جديد » . ولم يترك الأسد في دمشق هذه الفرصة تمر ، دون أن يبدي عداؤه للاتفاقات الجزئية . وكان الأسد قد أدلى في تلك الأيام بتصريح هام ، كان له على

لسانه رنين جديد . فقد قال : « إتنى على استعداد لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل ، وأن ألتقى وإسحاق رابين ، ولكن بشرط ، هو أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها بحرب عام ١٩٦٧ » . ثم أضاف إلى ذلك قوله : « إن سياسة الخطوة خطوة لا تعينى فى شىء » .

وفى كل من القاهرة وواشنطن كانوا غير قليلين أولئك الذين رأوا أن الأسد على حق فى حديثه هذا فقد كان فى أمريكا تيار قوى من الرأى الذى يقول إن الولايات المتحدة يتعين عليها أن ترمى بكل ثقلها السياسى ، على ميزان المفاوضات ، للتوصل إلى « حل شامل » للمشكلة ، كما كان يطالب الأسد ، بدلاً من الماضى فى تلك « الاتفاقات الجزئية » ، التى يقوم بها كيسنجر . وفى مصر كانوا يخشون أن يكون السادات قد وقع فى شرك نصبه له وزير الخارجية الأمريكى ، بهدف كسب الوقت . وكان الذين ينتقدون السادات ، يقولون إنه لم يحصل إلا على القليل من الأرض ، فى مقابل الجمود السياسى والعسكرى . وكان هؤلاء يرون أن الرئيس المصرى قد ترك نفسه ليقيدوا له يديه .

وفى غداة الاتفاق الجديد لفك الاشتباك ، الذى نتج عنه أن أصبحت قناة السويس خارج مرمى المدافع الإسرائيلية ، وجد السادات نفسه تحت نيران كثيفة من الاتهامات التى يوجهها إليه العالم العربى . وقد كان طبيعياً أن تكون أعنف هذه الاتهامات من جانب القذافى ، الذى راحت إذاعته فى طرابلس تكرر عبارة تقول : « إن السادات يعيد الرأسمالية والإقطاع إلى مصر ، ويخون الثورة والأمة العربية » ، ويعقد الاتفاقات مع العدو . لقد كان الرئيس الليبى بنفس بذلك عما فى نفسه ، لا لشيء إلا لأنه كان الرئيس العربى الوحيد ، الذى لم يطلعه الرئيس المصرى على

سير المفاوضات مع كيسنجر .

إلا أن الحكومات العربية الأخرى ، التي كان السادات يبعث إليها الرسل بانتظام ، كانت بدورها توجه نفس الانتقادات إلى الرئيس المصري . والأخطر من كل ذلك ، الموقف الذي اتخذته الفلسطينيين ، إذ كان أول من ندد بالاتفاق ، هو ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . لقد استنكر ما أسماه « المؤامرة الأمريكية الصهيونية » في مصر ، فكان انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى المعسكر المناهض للسادات ضربة خطيرة . لكن هذه المنظمة كانت تحاول استعادة وحدتها ، عن طريق إدانة السياسة التي تتبعها الحكومة المصرية . فلقد كانت المنظمة منقسمة بين الاتجاه الرئيسي ، الذي كان يستخدم لغة معتدلة وقبل انهاج تكتيك تدريجي وهو الذي يرأسه ياسر عرفات ، والاتجاه المعروف باسم « جبهة الرفض » الذي يتولى جورج حبش رئاسته ، وفيه تنصب الجماعات الصغيرة الأخرى الواقعة تحت تأثير ليبيا والعراق ، وهو اتجاه يتخذ مواقف متشددة مترمة . إلا أن كل هذه الاتجاهات ، بدت الآن وكأنها قد تملت عن انقساماتها ، على حساب السادات .

وهناك نتيجة سلبية أخرى بالنسبة لمصر ، هي ظهور ذلك التنافس القديم بين القاهرة ودمشق ، بشأن قيادة العالم العربي . فلقد أعرب الكثيرون عن رأى يقول إن الرئيس السوري الأسد كان له دور كبير ، على حين أن السادات « انسحب من المعركة » . وفي اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية في حدائق قصر المعمورة ، تعرضت السفارة المصرية في دمشق لهجوم من جانب جمهور من المتظاهرين ، قام بإحراق صور للسادات . وكان من شأن ذلك أن انبعثت الانتقادات القديمة في العالم العربي ،

وفتحت جراحاً لم تكن قد التأمّت تماماً .

من هنا فإن الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك قد حدث كثيراً من حرية العمل السياسى . غير أنه لم يكد يمضى وقت طويل ، حتى عاد دور سوريا إلى أبعاده الحقيقية المحدودة ، وإذا بالأسد يجد نفسه فى نزاع مكشوف مع الحركة الفلسطينية .

لبنان يموت

في يوم ١٣ أبريل ١٩٧٥ ، كانت إحدى سيارات الركاب تحمل مجموعة من الفلسطينيين ، تمر أمام كنائس بيروت ، حيث كانت تجرى صلاة يحضرها عدد كبير من أعضاء الكتائب المسيحيين . فهل وقع نوع من التحرش من جانب أولئك الفلسطينيين ؟ أم أن الأمر قد دبره المسيحيون ؟ إن من العسير تقرير ذلك . وعلى أي حال فإن ما حدث هو أن وقعت مذبحة بين الفلسطينيين .

وهكذا بدأت فاجعة لبنان . ومن الأعمال الثأرية المتبادلة ، كان لابد من الانتقال إلى الحرب الأهلية ، ومن الحرب الأهلية إلى حرب حقيقية ، مع تدخل خارجي من جانب الجيش السوري . لقد تعرض هذا البلد الذي ترك في النفوس انطباعاً بأنه محراب مقدس وواحة للحرية في الشرق الأوسط للحديد والنار ، وانهارت كل مقوماته السياسية ، وانهدم

نظامه الاقتصادى . وقد سقط فى العام الأول وحده من هذه الحرب ،
حوالى ثلاثين ألف قتيل .

لقد تمكن لبنان من أن يظل بمنأى عن الحروب العربية الإسرائيلية
الأربع ، بل إنه استطاع أن يخرج من الأحداث التى مرت بالمنطقة ،
بعده مزايًا . فعندما كانت عمليات التأميم والتهديدات الناصرية سبباً فى
هرب رؤوس الأموال من مصر ، إذا بثروات كثيرة تجد ملجأ لها فى
بيروت . وكان من شأن إغلاق قناة السويس ، أن ازدادت أهمية الموانئ
اللبنانية . وكلما كانت الأزمة تشمل الدول المجاورة ، كان لبنان يدعم
سمعه باعتباره « سويسرا المشرق » .

ومع ذلك فإنه قد تعرض لضربات مضادة نتيجة للموقف الناشئ
عند حدوده . ونظراً إلى أنه بلد صغير . ضعيف ومتحرر ، فإنه اضطر إلى
فتح أبوابه للاجئين الفلسطينيين الذين كانت الحكومات العربية الأخرى ،
الأكثر قوة وأقل تحراً ، تنظر إليهم فى غير ثقة . ولأنه دولة بدون دفاع ،
فإنه كان يمكن أن يصبح هدفاً سهلاً لأعمال الثأر الإسرائيلية ، التى
كانت من الناحية الرسمية توجه لضرب قواعد الفدائيين . وكان لبنان
معرضاً للهجوم عليه من الجو ، ومن البحر . وكانت الطائرات الإسرائيلية
والكوماندوز الإسرائيليون يقومون بغاراتهم ، ويتجولون بغير عقاب فى
قلب عاصمته . وذات مرة قاموا بتدمير جميع الطائرات المدنية التى
يملكها لبنان ، لمجرد أن مجموعة من المحاربين الفلسطينيين سافرت من
مطار بيروت . ومرة أخرى جاءت وحدة إسرائيلية من ناحية البحر ،
ووصلت فى هدوء على سيارات أجرة لبنانية إلى أحد مقار الحركة الفلسطينية ،
حيث قامت بمذبحة . وكانت أمثال هذه الواقعة ، تحدث كل يوم .

فلماذا كل هذا التكالب على دولة ، كل جريرتها أنها دولة مضيافة ؟
 إن لبنان من وجهة النظر الفعلية ، بلد يقوم على مجموعة معقدة من التوازن
 بين طوائف تنتمى إلى ديانات متعددة ، وهو بذلك الصورة المناقضة
 تماماً لإسرائيل ، التى هى دولة تقوم على عنصر الدين . لقد كان لبنان
 يمثل إمكانية التعايش بين أناس ينتمون إلى عقائد مختلفة ، وهو الهدف
 الذى تسعى إليه الاتجاهات التى تؤكد أنها تحارب من أجل دولة
 فلسطينية غير دينية . فهى إذن فكرة قابلة للتحقيق .

وفى عام ١٩٥٨ تفجر فى لبنان نزاع دينى . لكن الثورة الناصرية
 استطاعت فى ذلك الوقت أن تبسط تأثيرها على سوريا ، فكان أن
 القومية العربية استغلت فى لبنان النعرة الإسلامية . وقد أمكن بعد نزول
 مشاة البحرية الأمريكين ، إحلال السلام فى البلاد . فهل كان فى هذه
 الأحداث درس مستفاد ؟

ليس هناك شك فى أن لبنان يقوم على أساس نظام مزعزع . فمقومات
 الاقتصاد والمجتمع تعكس أول ما تعكس الخواص الموضوعية للبلاد .
 ولبنان الذى يتكون من أرض لا مصادر طبيعية فيها ، وبوصفه دولة ضيقة
 الأبعاد ، ليس فيه ما يحفز على نمو صناعى له استقلاله الذاتى . والاندماج
 أو التكامل مع الدول المجاورة لم يكن مطروحاً ، لأسباب سياسية ، فلم
 يكن هناك سوى التجارة وكافة أنواع النشاط المتعلق بالخدمات .

ونتيجة لذلك فإن رفاهية لبنان ، وجزء منها حقيقى وجزء آخر مصطنع
 لكنها تشمل بصفة خاصة أولئك الذين كانوا يصلون إلى لبنان من بقية العالم
 العربى ، لم تكن لتقوم إلا على أساس نظام انفتاح مطلق ، كان يتسع
 من المجال السياسى إلى المجال الاقتصادى وإلى كل ما يترتب على ذلك .

ولم تكن هناك أى عقبة توضع أمام حركة رؤوس الأموال أو السلع أو القدرة اللبنانية على تكوين الثروة ، بالتركيز على مالها من قوة إبداع وعلى الصفات التجارية القديمة . ولم تكن هناك ضرائب تدفع بصورة مباشرة ، كما أن الاستثمارات الاجتماعية كانت دائماً مهمة . أما الشعور الذى يخرج به الأجنبي ، فهو أن هناك اقتصاداً يندور بمعدل ثابت ، ولكن الخدمات العامة تبدو فى الغالب فى ظروف تدعو للثراء .

وهكذا ، فإنه إلى جانب البذخ وفداحة الثراء التى تتسم بها بعض طبقات المجتمع ، كانت هناك أحوال بؤس عميق ، ومناطق من الظلال حيث كان يتعين على القانون أن يغمض عينيه . وفى الريف كان الحشيش يزرع علناً ، وكان الكثيرون من أصحاب الأراضى التى يحدث فيها ذلك ، لهم مكانهم المرموق فى المؤسسة الحاكمة . ومن حيث إن لبنان بلد صغير ، فكذلك تعرض لاختلالات فى التوازن الجغرافى . ذلك أن الجزء الجنوبي منه ، الذى يسكنه المسلمون ، متخلف إلى أقصى الحدود فضلاً عن المستوى المنخفض من الهياكل الأساسية .

وكذلك فإن الخدمات الخاصة لم تكن دائماً على مستوى شهرتها . إن الكثيرين كانوا يرون فى لبنان « خزانة الأموال فى الشرق الأوسط » ، لكن كل مجموع رؤوس الأموال المودعة فى بنوك بيروت التى لا تحصى ، لم يكن يبلغ إلا رقماً متواضعاً . وكان النظام المصرفى اللبنانى يعمل ، بوصفه نقطة عبور ليس إلا ، نحو أماكن تجمعات رؤوس الأموال الأكثر أمناً فى أوروبا ، أو إلى أماكن الاستثمارات ذات العائد الكبير فى إفريقيا السوداء أو فى أمريكا اللاتينية . وفى عام ١٩٦٧ أعلن إفلاس أحد البنوك الرئيسية فى بيروت - وهو بنك انترا - بصورة مدوية ، ولكن أحداً لم يتعمق

في إشارة الخطر التي كان يعنيها ذلك .

لقد كان لبنان في حاجة إلى الحرية لتجارته ، فكان يتعين أن يكون مفتوحاً للجميع . إلا أن ذلك على وجه التحديد جعله معرضاً للخطر ، وبصفة خاصة من جانب جيرانه الذين ليس لديهم هذا الانفتاح . وكانت مسألة ضعفه ضماناً له ، طالما أبقى الطبقة اللبنانية الحاكمة بعيداً عن إغراء المغامرات . وقد حدث ذلك لفترة معينة . إلا أنه لكي يصبح ضماناً كاملاً ، كان يفترض معه أن يحترم الآخرون استقلال لبنان وسيادته . ولكن ذلك لم يكن يمكن الاعتماد عليه .

ذلك أن الفلسطينيين الذين سحقوا في الأردن عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، والذين خضعوا في سوريا لسلطة في غاية الصلابة ، انتهى بهم الأمر بأن عثروا في لبنان على ملاذهم الأخير . ولقد امتلأت مخيمات اللاجئين حتى التخمة ، بحيث أصبح مجموع الفلسطينيين يشكل ربع السكان اللبنانيين . وكان على هذه الجماهير من اللاجئين أن تصطدم بصعاب التأقلم بهذا الوسط وهكذا وجدت بيروت الثرية نفسها وقد أحاط بها « حزام من البؤس » ، وأصبح للمجتمع اللبناني طبقته البروليتارية متمثلة في الفلسطينيين الذين كانوا لابد أن يتنازعوا في الداخل .

إن الوجود الفلسطيني القوي هو الذي وضع لبنان في أزمة ، وجعل منها ما ينسف تلك التوازنات الهشة . فلقد كان لبنان بلداً يبدو فيه كل شيء للوهلة الأولى هيناً ، ولكن كل ما فيه غير متماسك . وقد ظلت فكرة إجراء إحصاء للسكان لسنوات طويلة ، ينظر إليها على أنها تهديد لوحدة البلاد . ذلك أن لبنان كان قائماً على فكرة أن القوى العددية للمسيحيين والمسلمين متعادلة . وكانت نسبة المناصب عند قمة الإدارة العامة ، تقوم

على هذا الأساس . فما الذى كان يحدث ، فى اليوم الذى يتأكد فيه رسمياً ، أن الذين تتكون منهم إحدى هاتين الديانتين - وهم المسلمون فى هذه الحالة - قد زاد عددهم على الأخرى ؟ هل كان النقاش سيعود حول الصيغة الدستورية الدينية ؟

غير أنه لم يكن فى الإمكان تجاهل مئات الألوف من الفلسطينيين ، الذين لم تكن بهم رغبة فى أن يعتبروا بصفة نهائية مواطنين من الدرجة الثانية ، وكانوا يطالبون بمكان فى المجتمع . وقد أدركت الطبقة اللبنانية الحاكمة أن هؤلاء القادمين الجدد ، إنما يحركون بصورة خطيرة مؤشر الميزان ، ولكن لبنان إذا أراد أن يظل بلداً حراً ، لا يمكنه أن يفتح صوت الفلسطينيين ، الذين يمثلون فى مجموعهم احتجاجاً وطنياً واحتجاجاً اجتماعياً .

ولوقت ما جرت محاولة لحل مشكلة هذا التعايش الصعب ، عن طريق التفاهم المباشر بين السلطات اللبنانية والمسؤولين فى المنظمة الفلسطينية ، كما حدث فى اتفاقيات القاهرة عام ١٩٦٩ . إلا أن هذه الاتفاقيات كان يمكن أن تصمد فى حالة واحدة فقط ، وذلك عندما لا يكون هناك من له مصلحة فى نسفها . وهكذا فإن لبنان الصغير الذى ليس له ما يحميه ، وقد وضع فى مفترق الطرق ، كان مقدراً له أن يتعرض لمناورات الآخرين . إن نفس انفتاحه كان يجعل منه أرضاً نموذجية لصراعات النفوذ بين الدول العربية ، كما حدث عام ١٩٥٨ ، يوم كان لا يزال فى استطاعة الأمريكيين أن يتدخلوا لحماية الهيكل العام للبلاد . أما الآن ، فإن الموقف أصبح فى منتهى التعقيد ، وكل شئ كان يحمل على الاعتقاد بأن لبنان سيكون ضحية للتنافس العربى المتصاعد .

لقد كانت الهزيمة في حرب الأيام الستة لها على العرب أثر غير سلبى .
فإسرائيل لم تتح لهم الوسيلة لإنقاذ ماء وجوههم ، واستهدفت بصفة خاصة
إذلال المهزمين . ومن هنا انتهى الأمر بالعرب إلى أن وجدوا أنفسهم متحدين .
أما الانتصار « السياسى » في حرب عام ١٩٧٣ ، فإنه وضع العرب إزاء
مشكلة الاختيار ، وبالتالي ظهرت الانقسامات .

وكان على الفلسطينيين أن يواجهوا أحد أمرين ، إما الاعتراف بإسرائيل
وإما عدم الاعتراف بها ، إذا هى وافقت من ناحيتها على التفاوض معهم .
وعندما تحدث ياسر عرفات من فوق منصة الأمم المتحدة ، فإنه أثار تسوية
وسطاً ، وذلك بقوله : « إننى أمسك فى يد غصن زيتون ، وفى اليد الأخرى
مدفعاً رشاشاً » . غير أن تلك كانت مجرد صيغة بارعة ، فقد اندفع فاروق
قدومى الذى يعتبرونه بمثابة وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية إلى
أبعد من ذلك ، إذ ألمح إلى أن الفلسطينيين الأكثر اعتدالاً على استعداد
للاعتراف بإسرائيل ، فى اليوم الذى يحصلون فيه على وطن لهم مهما كان
صغيراً ، ويتم الاعتراف بهم من جانب العدو . غير أن جماعات الفلسطينيين
الذين ينتمون إلى ما يسمى « جبهة الرفض » ، رفضوا مثل هذا الاختيار
السياسى .

ولقد كان من شأن الانقسامات الداخلية فى الحركة الفلسطينية ،
أن زادت من جدة الكسوف فى المعسكر العربى ، التى لم تخف إلا مع الحرب
ولفترة وجيزة . ومنذ محيت بقعة هزيمة عام ١٩٦٧ ، حانت بالنسبة
للحكومات العربية لحظة الالتزام بالحقيقة . وكان الزعماء العرب الواقعيون
يعرفون أن وجود إسرائيل أصبح حقيقة واقعة ، نشأت عن اتفاق بين الدول
العظمى ، وأن الأمر الوحيد الذى يمكن المطالبة به هو استعادة جميع

الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة ، وهو أيضاً ما تطالب به قرارات الأمم المتحدة التي تم التصويت عليها بالإجماع . لكن رؤساء الحكومات العربية البعيدة عن جبهة القتال (ليبيا والعراق) ، كانوا يفضلون تجاهل هذا الواقع ، ويتمسكون بالخط السياسي القديم المتطرف . إلا أن ذلك لم يكن ليغير شيئاً من حيث الواقع ، وإنما يخلق صعاباً في معسكر المعتدلين ، الذين أصبحوا يعلقون الفرص المواتية للعرب ، على المفاوضات الدبلوماسية .

وفي نفس الوقت فإن سياسة « الخطوة خطوة » التي ابتدعتها كيسنجر ، وكانت تهدف إلى حل العقد واحدة إثر واحدة ، إنما كانت تجزئ الجبهة العربية . فلقد طبع السادات السياسة المصرية بتحول كبير في اتجاه أمريكا ، وأظهر أنه يكن ثقة كاملة في وزير خارجيتها ، وكان عازماً على المضي في الطريق الذي يشير به ، كما رأينا في الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك في سيناء .

أما الرئيس الأسد فقد كان عليه أن يتخذ قرارات شائكة ، من بينها قرار تجديد تفويض فصائل الخوذات الزرقاء في الجسولان ستة أشهر أخرى ، وسعت الحكومة السورية للحصول على شيء في مقابل ذلك . إلا أنه لو كان الأسد رفض تجديد ذلك التفويض ، لوجد نفسه معرضاً لخطر حرب جديدة . فهل كانت سوريا في وضع يسمح لها بمواجهة مع إسرائيل ؟ إن الأسد لم يكن أمامه اختيار آخر .

وفي هذا الموقف العامر بالكماثن في العالم العربي ، جاءت الحرب الأهلية في لبنان ، لتمثل تحولاً دائماً ولكنه لا يخلو من فائدة . فمنذ إعلان استقلال لبنان كانت سوريا تتطلع إلى هذه الجمهورية الصغيرة

التي تقوم فيها أشجار الصنوبر ، والتي كانت تأمل أن تدخلها في مشروع « سوريا الكبرى » . وفي لبنان كان الحزب المسيحي الذي ضمن له الاستقلال مواقع السلطة ، هو العدو التقليدي لدمشق . وهكذا خيل في بداية الحرب الأهلية أن سوريا تقدم مساندتها إلى أولئك الذين وصفوا بأنهم القوى الإسلامية التقدمية .

ولكن الأسد اضطر فيما بعد إلى أن يغير وجهته تغييراً جذرياً . وقد حدث ذلك عندما رأى أن وراء هزيمة المسيحيين ، يطل خطر دعم الجانب الفلسطيني . وقد كان ما شغل بال الأسد احتمالان ؛ الأول ، أن إسرائيل لا يمكنها قبول قيام حكم فلسطيني في لبنان . ولو أن الجيش الإسرائيلي اقتحم لبنان ، لما استطاعت سوريا أن تقف بدورها موقف اللامبالاة . وكان ذلك معناه حرب جديدة ، تكون فيها سوريا في وضع عسير ، نظراً إلى أنها لا تحظى بمساندة مصر فيها .

أما الاحتمال الثاني ، فهو أنه بنجاح الفلسطينيين ، يمكن أن تتدعم في لبنان سلطة أكثر تقدمية وثورية من النظام السوري . وهذا الافتراض كانت دمشق تخشاه ، بوصفه أشد خطراً عليها من الاحتمال الأول . لقد بذلت الحكومة السورية جهدها لكي تجعل ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية يستمع إليهم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وحققت في ذلك بعض المكاسب الدبلوماسية الهامة . ولكنها لم يكن في استطاعتها السماح لأحد بأن يتجاوزها نحو اليسار .

لهذه الأسباب اضطر الأسد للتدخل في لبنان . وفي البداية حاول أن يقف موقفاً وسطاً ، ولكنه بعد ذلك قرر عندما لم تسفر وساطته عن نتيجة ،

أن يبعث جيشه لكي يعيد النظام إلى ربوع لبنان ، مما أسفر عن مجابهة الفلسطينيين .

إن الذى خرج من الصدام الذى وقع فى لبنان بين القوات الفلسطينية وبين الجيش السورى بفائدة ، هو السادات . ذلك أن المتطرفين فى العالم العربى كانوا قد اتهموه بخيانة القضية العربية باتفاقية فك الاشتباك ، كما كان كل من الأسد وعرفات قد وجها إليه اللوم على أنه انسحب من المعركة . لكن الأدوار قد انقلبت مرة أخرى ، وأزالت أحداث لبنان جانباً من ضغط العالم العربى على مصر ، وأتاحت للسادات أن يجدد الحديث مع الفلسطينيين . . .

كانت هناك إذن موضوعات جدلية طيبة لرد الحملة التى وجهت ضد مصر بعد اتفاقيات سيناء ، وكانت دمشق أكثر مراكزها نشاطاً . من هنا كان ذلك نجاحاً تكتيكياً كبيراً . لكن هذا النجاح قد أمكن إحرازه بثمن باهظ ، بالنسبة لاحتمال قيام وضع عادل ومستقر فى المنطقة .

لقد شاء البعض أن يرى فى مذابح لبنان ، أسس تخطيط سياسى يتضمن البحث عن خاتمة للمأساة ، يخلق ظروف للحوار بين الحكومات العربية وإسرائيل ، عن طريق القضاء على الحركة الفلسطينية . وكان هناك حتى من تحدث فى ذلك عن القيام بمذبحة وإبادة . لكن هؤلاء لفتت أنظارهم إلى أنه إذا كان الأصل الذى تقوم عليه بعض المذابح هو عملية حسابية سياسية ، فإنه لا شك على الإطلاق فى أنه حساب خاطئ . ذلك أن بعض « الحلول » ليست مرفوضة فقط بوازع أخلاقى ، ولكنها مرفوضة كذلك من جانب العقل ، الذى يدرك أنه لا يمكن بناء شيء له صفة الصلابة ، بالتسليم بتضحية شعب بأسره ، وسلبه حق الحياة .

وعلى ذلك فإنه إذا كان يمكن الخروج بعبارة من مأساة لبنان ، فهي أنه أصبح يتعين الإسراع أكثر من أى وقت مضى للبحث عن حل عادل بالنسبة للجميع ، لهذه المشكلة التى لا تزال قائمة عدة عشرات من السنين .



الرهان الجديد

ما زالت مصر هى قلب الأمة العربية الكبرى ، التى يبلغ تعدادها أكثر من مائة مليون من البشر ، برغم عبء الحروب الأربعة التى خاضتها ، وبرغم ما فيها من الجراح التقليدية . وحل المشكلات التى تعاني منها مصر ، معناه اليوم السير فى الطريق إلى حل جانب كبير من مشكلات العالم العربى ، والبحر المتوسط . إن السادات قد قام بعملية حسابية سريعة لما كلف مصر ، من الناحية المادية ، التزامها بالقضية العربية فقال : « إن خمسة وثلاثين مليوناً من المصريين يعيشون اليوم ، بعد أربع حروب ، فى مثل الظروف تقريباً التى يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون » .

فعندما تولى السادات الحكم بعد ناصر ، كان الاقتصاد المصرى مرهقاً أشد ما يكون الإرهاق ، إلا أنه أخذ منذ ذلك اليوم يزداد تدهوراً . لقد أعاد السادات إلى الشعب المصرى عزة النفس ، ولكن عزة النفس ليست

كل شيء في حياة أي شعب . إن هناك واقعاً قاسياً لا بد أن يقام له حساب : فالتضخم المالي يستشري ، ومستوى الحياة المنخفض أصلاً يزداد انخفاضاً ، والديون الخارجية تتراكم ، والأرض الزراعية ضيقة ، والعقول تهرب إلى الخارج . يضاف إلى كل ذلك الجهاز البيروقراطي ، الذي يعرقل المبادرات ، ويترك مجالاً عريضاً من النشاط غير المنتج ، يقف عند الحد الأدنى من الشرعية ، إن لم يكن غير مشروع أصلاً ، ولكن يسمح به لأسباب تتعلق بمستلزمات السياسة .

إن المشكلة التي هي أشد ما تكون إلحاحاً بالنسبة لمصريين حلها ، هي مشكلة المجال الإقليمي الذي يعيش فيه سكانها ، الذين سيصبحون عام ٢٠٠٠ سبعين مليوناً . ذلك أن سكان مصر يتزايدون بمعدل شخص واحد كل نصف دقيقة . ويتجمع ٩٦ في المائة من المصريين ، في شريط من الأرض ، هو وادي النيل ، الذي لا يزيد عرضه في المتوسط عن عشرة كيلومترات ، وطوله عن ثمانمائة كيلومتر .

وأكثر من خمس عدد السكان ، أي حوالي ثمانية ملايين شخص ، يتكدسون في مدينة القاهرة ، الأمر الذي جعل منها واحدة من أكثر المدن من حيث كثافة السكان في العالم . إن المصريين يصفون حالة عاصمتهم ، بأنها تشبه كلكتا ، إذ أن نسبة كبيرة من المقيمين في القاهرة محرومون من المياه ، ومن الكهرباء ، ومن المجارى ، كما أن عدة آلاف لا يجدون لهم مساكن إلا في أحواش المقابر .

ومصر مدينة للخارج بثمانية عشر ملياراً من الدولارات ، منها ستة مليارات للاتحاد السوفيتي . وميزان مدفوعاتها ينحتم بمديونية قدرها حوالي أربعة مليارات ونصف المليار كل عام . إنها أصبحت الآن تحصل على خمسمائة مليون دولار

في العام ، من إيرادات قناة السويس التي أعيد افتتاحها ، ويمكن أن تعتمد على انطلاقة في السياحة ، كما أن الأمل يداعبها في أن تسفر أعمال التنقيب عن البترول فيها عن نجاح . يبقى بعد ذلك أنها يتعين عليها أن تنفق سنوياً ملياراً ونصف المليار من الدولارات ، لاستيراد مواد غذائية ضرورية ، مثل السكر والشاي والقمح ، التي تباع بعد ذلك في السوق الداخلية بأقل من ثمنها ، أي بعشر تكاليفها الفعلية .

إن الفوائد التي جنتها من السد العالي لم تكن بالصورة التي كانت متوقعة . وفي الأيام الأخيرة قامت حملة قوية تهدف إلى إبراز النتائج السلبية لهذا السد ، ومنها انخفاض نسبة خصوبة التربة ، نتيجة لقلة الطمي العالق بمياه النيل ، الذي يحجزه السد ورائه ، في البحيرة الصناعية التي تحمل اسم بحيرة ناصر . ويزداد عدد الذين يفكرون في أن مصر سوف يأتي عليها يوم ، تهدم فيه هذا السد .

وفي خلال السنوات الماضية ، عمدت الدول العربية الثرية - وهي العربية السعودية والكويت واتحاد الإمارات العربية وغيرها - إلى تقديم مساعدات مالية لمصر . فقد قدمت العربية السعودية وحدها أكثر من مليارين ونصف المليار من الدولارات ، في العامين اللذين أعقبا حرب عام ١٩٧٣ . وعندما قام الملك خالد بأول زيارة له بوصفه ملكاً للقاهرة ، ترك لدى مغادرته العاصمة المصرية شيكاً بستائة مليون دولار . لكن هذه المساعدات ، برغم ضخامتها ، قد استخدمت لسد الثغرات في اقتصاد مستنزف ، بدلاً من إنفاقها في علاج متاعبها الأساسية .

إن مثل هذا العلاج قد يتطلب تسوية عامة للأمور ، وبصفة خاصة على مستوى العلاقات مع الخارج ، غير أنه ما من أحد في القاهرة يعتقد

أن الحرب مع إسرائيل قد انتهت باتفاقية سيناء . وحتى الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك قد عرضت دائماً في مصر ، على أنها مرحلة انتقالية لا بد منها ، ولكنها محدودة ومؤقتة . ويتعين على السادات أن يدخل في اعتباره ، أن الرأي العام المصري لا يمكن أن يكتفى باستعادة القناة ، وإنما سيطلب بعودة سيناء كلها . وهذه مشكلة ينبغي مواجهتها عاجلاً أم آجلاً .

إن السادات بسياسة « الانفتاح الدبلوماسي » ، قد انتهى به الأمر إلى أن تعرض للانتقاد من جانب الحركة الفلسطينية ، التي تخشى أن يضحى بها في مفاوضات للسلام ، كما تعرض لهجمات المتطرفين العرب الذين يترعمهم الرئيس الليبي القذافي ، الذين يتصورون أن اعتدال الحكومة المصرية خيانة للقضية العربية . لقد قام السادات بعد قراره بشن الحرب في أكتوبر ١٩٧٣ بعدة اختيارات ، لا تقل عن ذلك تعرضاً للأخطار . وقد قال الرئيس المصري في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في لاهور : « لقد التقيت عدة مرات وكيسنجر ، واستطعت أن أقنع بأن الولايات المتحدة قد غيرت من اتجاهها بعد مرحلة الظلام ، أيام حكومة جونسون . نعم . . . إنني أعتقد أن الولايات المتحدة تتجه نحو العدل ، وبالتالي فإن كل شيء سيكون سهلاً . »

لقد قام السادات ، بعد الحرب الأخيرة التي قاتلت مصر فيها بأسلحة سوفيتية . بأعمال تاريخية من أجل كسب ثقة أمريكا . والحصول على مساندة السعودية ودول الخليج العربي . وقد أكمل القطيعة مع موسكو ، التي كانت قد بدأت في عام ١٩٧٢ ، عندما طرد من مصر العشرين ألفاً من المستشارين العسكريين الروس . وقد علقت صحيفة فاينانشيال تايمز على ذلك بقولها : « لقد أحرق السادات وراء ظهره ، جميع الجسور المقامة

على نهر الفولجا » . وقد حدث هذا التغير الجذرى مع موسكو على مراحل متتالية وحاسمة .

وقد بدأ السادات فى توجيه اللوم إلى المسئولين فى موسكو على أنهم لا يعوضون بسرعة ما خسرت مصر خلال الحرب من الأسلحة . فى بداية عام ١٩٧٥ قال : « إننى أريد أن يعرف كل عربى فى العالم العربى . أنه ابتداء من وقف إطلاق النار فى أكتوبر ١٩٧٣ حتى اليوم . لم تتلق مصر من السوفييت سوى أسلحة قليلة اشتراها ودفع ثمنها الرئيس الجزائرى بومدين . وكميات صغيرة من الذخائر وقطع الغيار . وحتى هذه اللحظة لم يحدث أى تعويض لخسائرننا ، ولم نتلق أى سلاح أساسى » .

ومن المرجح أنه لم يكن من أجل إثارة الحديث عن قيمة المصريين . أن قلل السادات من أهمية المساعدة التى تلقاها من الاتحاد السوفيتى فى الحرب . فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى قال : « إننى أشعر أنه يتعين على أن أكشف عن سرحاولت لأسباب مختلفة أن أخفيه فى خلال الحرب ليس فقط أننا واجهنا أمريكا وإسرائيل . ولكننا اضطررنا أن نقاتل وروسيا وراء ظهورنا . ذلك أن الجسر الجوى السوفيتى الذى كان يجب أن يعمل فى عام ١٩٦٩ ، بدأ فى العمل فقط فى أثناء حرب أكتوبر . والنتيجة أنى اضطررت أن أبدأ الحرب بذخيرة مدفعية تكفى بضعة أيام ، فى حين أن سوريا كانت متخمة بالذخائر » .

وفى مرة أخرى كشف السادات عن خلفيات جديدة لحرب أكتوبر ، فاتهم موسكو بأنها مارست ضغوطاً عليه ، حتى عن طريق الخداع ، لحمله على سرعة وقف العمليات العسكرية على غير صالح مصر . إذ قال : « أستطيع أن أقول إن السفير السوفيتى جاءنى فى الساعة الثامنة من

مساء أول أيام الحرب ، لكى يبلغنى أن الحكومة السورية قد طلبت وقف إطلاق النار .

فهل صحيح أن سوريا تقدمت بهذا الطلب ، الذى كان من شأنه أن يخلق صعاباً خطيرة للحليف المصرى ؟ فى الخطاب الذى ألقاه غداة اتفاقية سيناء ، فضل السادات ألا يجيب على هذا السؤال ، بحيث ألقى شيئاً من الشك حتى على الموقف السورى فقال : « إن هذه نقطة لا بد من استيضاحها ، ولكن الذين يهاجمون مصر الآن من أحمل فك الاشتباك . لم يتقدموا حتى الآن بأى رد » .

وفى النهاية ، أى فى شهر مارس ١٩٧٥ ، زاد السادات من التباعد عن موسكو بأن ألغى معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى التى كان مقدراً لها خمسة عشر عاماً ، والتى وقعها مضطراً منذ خمس سنوات مضت ، عندما وقعت محاولة القوة الداخلية من جانب الزمرة الموالية للروس بزعامة على صبرى . وبهذا الإلغاء أوقفت مصر كذلك الامتيازات والتسهيلات الخاصة التى كانت ممنوحة للبحرية السوفيتية فى موانئها وكانت هذه ضربة شديدة للوجود الروسى فى البحر المتوسط ، ولم ينسها بريجنيف بسهولة .

إن القطيعة مع الكرملين قد تمثلت فى عملية سياسية ، رفعت من رصيد السادات فى أنظار الغربيين والأمريكيين بصفة خاصة ، ولكنها قد تكلفت ثمناً عسكرياً . ذلك أنها خلقت فى مصر مشاكل فنية واستراتيجية لا يمكن حلها فى وقت قصير . فحتى هذا الوقت كان الجيش المصرى قد سلحه السوفيت على وجه الخصوص . فإذا أراد أن يحتفظ بفعاليته ،

عليه أن يحصل على عتاد وقطع للغيار ، ومن هنا كان يجب أن ينوع مصادره .

وقد أعلن السادات أنه اتجه إلى الهند ، وهي الدولة غير المنحازة والصادق التقليدى لمصر ، لكي يشتري منها قطعاً لطائرات الميج ٢١ ، التى تقوم بصنعها بتصريح سوفيتى . لكن الكرملين ، الذى كان عازماً على معاقبة مصر ، قد مارس ضغطاً على أنديرا غاندى من أجل وقف هذه الصفقة . وفور إلغاء المعاهدة الروسية المصرية ذهب نائب رئيس الجمهورية المصرية إلى الصين ، حيث استقبله ماوتسى تونج ، وفى عودته حمل معه نبأ استعداد بكين لكي تقدم إلى مصر أى مساعدة فى المجال العسكرى .

ومع ذلك ، فإن الكثيرين يرون أن الصين لا يمكنها أن تقدم سوى معونة محدودة . ولكي يؤمن السادات استقلاله العسكرى ، سعى إلى أن تتوفر له إمكانية الحصول على ما يريد من الغرب أيضاً . وقد بدأ بأن تفاوض لشراء ست طائرات نقل من طراز (هرقل) من أمريكا ، إلا أنه سرعان ما صادف عقبات من جانب الكونجرس فى واشنطن . وخلال الزيارات التى قام بها السادات إلى كل من باريس ولندن وبيون وروما ، أشار أكثر من مرة إلى اهتمامه بإبرام اتفاقيات لشراء أسلحة من أوروبا . إن الدول الأوربية فى استطاعتها أن تورد إليه طائرات ميراج ف ١ ، أو طائرات جاجوار ، وطائرات هليوكوبتر ، ودبابات ، وأجهزة اتصال ، وكافة أنواع التسليح الخفيف . لكن الولايات المتحدة وحدها هى التى تستطيع أن تبيع له صواريخ هوك المضادة للطائرات ، التى هى جزء من احتياجات مصر لحماية سمائها .

وعلى ذلك فإن مشكلة جديدة قد فتحت بالنسبة لمصر ، هى التحول

من نظام فى التسلح إلى نظام آخر .

وقد سأل البعض الفريق أول الجسمى وزير الحرية المصرية ، عن الوقت اللازم لكى تعتاد هياكل الجيش على العتاد الغربى ، فكان رده هو التالى : « إن من غير الممكن تحديد موعد لعملية تتوقف على المعدل الذى يتم به التوريد ، وعلى نوع السلاح الذى يجرى توريده ، وكذلك على إمكانياتنا فى تدريب رجالنا على استخدامه . ولكنها عملية ممكنة ، حتى وإن كانت معقدة ، كما دلت التجارب فى أماكن أخرى » .

أمير الجزيرة

في صباح يوم الأحد - وهو يوم عمل في مصر - الموافق ٨ أغسطس ١٩٧٦ ، انفجرت في الطابق الخامس من مبنى المجمع الذي يضم عدداً من الوزارات والمصالح ويقع في ميدان التحرير بالقاهرة ، قنبلتان . وقد أصيب من جراء هذا الانفجار أربعة عشر شخصاً ، ثلاثة منهم بجراح خطيرة . وقد سمع الدوى في عدة أجزاء من المدينة ، فلم تستطع الصحف تجاهل الحادث ، وظهرت في اليوم التالي وعلى صدر صفحاتها الأولى هذا النبأ .

وكانت قد وقعت قبل ذلك أعمال إرهابية أخرى ، لم يشر إليها أحد ، أو قلل من أهميتها . فقد انفجرت ثلاث عبوات ناسفة على الأقل : إحداها إلى جوار أحد مقار الرئاسة ، والاثنان الأخريان في كنيسة قبطية وبجانب خط الإسكندرية القاهرة الحديدى .

وقبل مضي أسبوع على حادث المجمع ، وقعت عملية أخرى أكثر خطورة . فقد انفجرت شحنة من الديناميت في عربة قطار مكتظة بالركاب ، في قطار كان بهم بمغادرة محطة الإسكندرية . وكانت النتيجة هذه المرة ثمانية من القتلى ، وحوالى ستين جريحاً .

ولم يدر في ذهن المصادر المصرية أى شك ، وهى تعلن اسم المهرض الرئيسى على هذه الأعمال وهو : القذافى . لقد كان السادات منذ بعض الوقت ، يشير إليه في خطبه بأن يسميه ببساطة « مجنون ليبيا » ، بل وقد اتهمه بإنفاق مبالغ كبيرة من المال ، لتدبير انقلاب في مصر . وقبل ذلك بأيام قليلة ، نسب الرئيس السودانى نميرى بدوره إلى القذافى ، أنه دبر انقلاباً فاشلاً على نظام حكمه .

وكان الرد هو تحالف وثيق ربط السادات وأنظمة الحكم العربية « المعتدلة » ، وخاصة عرش العربية السعودية . ومن الناحية العملية تدعم « محور » حقيقى بين القاهرة والرياض ، انضم إليه نظام الحكم فى السودان . وكما حدث أيام حرب أكتوبر ، فإن ورقة السادات كانت هى مساندة الملكيات البترولية الثرية ، التى ترى أن النشاط التأمري الذى يقوم به القذافى ، يحتوى على خطر إمكان عودة القاهرة لتكون مركزاً ينشر الثورة فى العالم العربى ، كما كانت أيام ناصر . لذلك بدأ الملك خالد وأمراء دول الخليج وهم عازمون تماماً على تأمين غطاء وراء السادات ، فى المرحلة الحرجة التى تمر بها مصر .

إن مساندة الحكومات العربية الثرية هى بلا شك عامل أمن للسادات ، لأنها أيضاً تتيح لمصر أن تتطلع فى أمل إلى تخفيف مأساتها الاقتصادية التقليدية . ومن ناحية أخرى ، فإنه طالما لا يعرف الموقف السياسى فى عالم

المشرق سلاماً عادلاً ، يكون في استطاعة القذافي وغيره من خصوم السادات الاعتماد على مرض موضعي ينتشر ويظهر بطرق مختلفة . فهناك متطرفون ليس فقط من اليسار ، وإنما كذلك من اليمين ، من المحتم أن يحاربوا محاولة « وضع منهج عقلاني للأزمة » وحل مشكلة الشرق الأوسط مرحلة بعد مرحلة ، كما بدأ السادات يفعل باتفاقيات فك الاشتباك العسكري .

وعلى الجناح اليساري يتعين على السادات أن يتفادى تهديد حركة الفلسطينيين الذين يتعجلون العثور على حل لمحتهم التي أوشكت على الثلاثين عاماً ، والذين امترجت القضية الوطنية بالنسبة لهم ، أي البحث عن وطن ، بقضية الثورة في العالم العربي . إنهم يستطيعون قبول الدعم المالي من الأنظمة الملكية العربية الثرية ، ولكنهم لا يمكنهم أن يتقاسموا معها فلسفتها ولا أهدافها المحافظة .

وفي الطرف الأقصى المقابل ، برزت في نفس الوقت خلال الأعوام الأخيرة اتجاهات مترمة ، مغرقة في الرجعية ومتعصبة في الوطنية ، تبني فكرة العودة إلى أخلاقيات الدين ، وتنادى بالحرب المقدسة . وقد عاودت هذه الاتجاهات نشاطها في شكل هيئة للدعوة الدينية ، هي جمعية الإخوان المسلمين التي تعرضت في مصر لفترات قاسية بعد محاولة الاعتداء على ناصر ، التي قام بها أحد أعضائها عام ١٩٥٤ .

إن المتطرفين من اليمين ومن اليسار يتنافسون في جعل الجو السياسي في مصر ثقيلاً ، ووضع مزيد من الصعاب أمام خطة السادات للخروج التدريجي من الأزمة . والأمر المؤكد هو أن الشعب المصري ، الذي ابتلى منذ سنوات بالتضحيات ، ينشد في غالبية السلام ، ويتطلع إلى استئناف أعماله في التبادل التجاري والنشاط السياحي . وعندما كانت المدافع

لا تزال تدوى على جبهة قناة السويس ، على بعد حوالى مائة كيلومتر من القاهرة ، كان من العسير العثور على غرفة فى أحد فنادقها . إلا أنه ما كادت تجيء فترة هدوء نسبي ، حتى تلقت شركات الفنادق الدولية الكبرى طلبات للقيام باستثمارات جديدة فى مصر .

إن السياحة ميدان يمكن فيه لسياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادى أن تعطى ثماراً مباشرة وملموسة ، وإن كان البعض يعترض على اختيار تركيز الجهود فى الفنادق الفاخرة ، وإغفال الفنادق المتوسطة . إلا أن برنامجاً للتنمية يقوم على السياحة ، وعلى دخل قناة السويس ، وعلى الاحتمالات البترولية غير المؤكدة ، لم يعد يكفى مصر ، التى كان عبء هذه السنوات من الحرب سبباً جعلها تعطل مرحلة من نموها المدنى . فهل يحدث تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الذى تفترضه القوانين الليبرالية الجديدة ؟ وهل تصبح أموال البترول ، التى تملأ خزائن الملك العرب ، إذا هى جاءت إلى مصر محركاً للقضية العامة الخاصة بالأخذ بالأساليب العصرية والانطلاق ؟ إنه إلى جانب العقد التى تتضمنها المشكلة الفلسطينية ، والاحتلال الإسرائيلى لسيناء ، توجد هذه العلامات الاستفهامية التى يتعين على نظام حكم السادات أن يحلها .

وبعد عشرين عاماً من رأسمالية الدولة ، فإن حركة التصحيح والتحرر التى قام بها السادات ، لم تتمكن بعد من إزالة الشكوك ، والتغلب على كافة المخاوف . ولقد شهدت القاهرة بعض كبار رجال الأعمال وأصحاب الشركات من أمريكيين وأوروبيين ويابانيين ، وقد جاء بهم الفضول للتعرف على التجربة التى يقوم بها السادات ، ولكن ما من واحد منهم كانت لديه الشجاعة للقيام باستثمارات ضخمة فى مصر . ويقول مراقب أمريكى : « لقد أصيب

رأس المال الأجنبي بالذعر ، من فوضى التوجيهات الاقتصادية وتردد الإدارة في الأخذ بالأساليب العصرية وإصلاح نفسها ، أكثر من احتمالات وقوع حرب جديدة .

إن هناك اعترافاً عاماً بأن السادات « قد غير الجو العام في البلاد وبصفة خاصة في الميدان السياسى » . لقد فتح أبواب السجون وأخرج منها الكثيرين ، وشملت إجراءات الرحمة التى وضعها المثقفين اليساريين والإخوان المسلمين ، وأعضاء الطبقة السياسية القديمة السابقة للثورة والعسكريين الذين صدرت ضدهم أحكام لتغطية هزيمة ١٩٦٧ . وقد ألغى الرقابة على الصحافة المحلية والأجنبية ، ووضع ضوابط لنشاط إدارات المخابرات داخل البلاد . ومنذ اليوم الذى أحرق فيه السادات علناً مئات الملفات الشخصية والتسجيلات زال الكابوس الذى كان جاثماً على صدر المواطن العادى ، والذى كان متمثلاً فى سلطات البوليس السرى .

وذاث يوم قال السادات : « إن ثورة ١٩٥٢ تسير فى طريقها ، ولكن يجب الاعتراف بأنها كانت لها جوانب سلبية ، يتعين تصحيحها » . لقد ركزت الأفلام والكتب على ما حدث من استغلال خلال فترة الحكم السابقة ، ولكن الرئيس المصرى لم يضم صوته قط إلى هذه الحملة ، ولو أنه ترك للصحف الحرية فى أن تهم من تشاء .

لقد بدأ النقاش السياسى فى البلاد وفى البرلمان يعود فى عهد السادات ، وكان هناك عدد كبير من المصريين محظور عليهم مغادرة مصر ، فأصبح مسموحاً لهم ولغيرهم السفر إلى الخارج ، وغير ذلك من الحقوق المدنية . وقد ألغيت تأشيرة الخروج التى كان لا بد أن يحصل عليها العاملون فى القطاع الخاص ، كما أعيدت الجنسية المصرية إلى مئات من المواطنين ،

كانت قد أسقطت عنهم عقاباً لهم . وبعد عشرين عاماً من السجن ، خرج عز الدين عبد القادر الذى كانت قد أسندت إليه تهمة القيام بنشاط معاد له علاقة بالإخوان المسلمين . إنه حفيد أحمد عرابي ، بطل الحركة الوطنية المصرية فى القرن الماضى .

وفى هذا العهد بحث مجلس الشعب اقتراحاً لإعادة فتح البورصة فى القاهرة والإسكندرية ، بعد أن ظلت معطلة أكثر من عشرين عاماً ، تمهيداً لتداول الجنيه المصرى فى الخارج . كل هذه الإجراءات التحررية قد أحدثت شعوراً بالارتياح ، وفرحاً فى البلاد . إن التجارة قد استأنفت نشاطها ، لكن المشكلة الحقيقية تتمثل فى الحدود التى يعمل فيها القطاع الخاص . ويقدر البعض أن بيع السلع المستوردة وبناء العقارات ، أمور يهتم بها ما لا يزيد عن عشرة فى المائة من المصريين ، أما بقية السكان فإنهم لا يتناولون أى مكاسب مباشرة ، من هذا الانفتاح .

وعندما جاء نيكسون ليزور القاهرة فى شهر يونية ١٩٧٤ ، وعد مصر بقرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار ، وقال فى هذا الصدد : « إن ذلك لمجرد وضع القطار المصرى مرة أخرى فوق القضبان » . على أن البعض يومها سأله : « وإذا لم تكن هناك قضبان ؟ » .

إن نجاح حركة التصحيح التى يقوم بها السادات ، ويهدف بها إلى العودة إلى النظام الاقتصادى الحر ، يتطلب عدة شروط . وأول هذه الشروط أن تقوم فى مصر طبقة من المقاولين ، على حين أن الطابع الذى تتسم به البرجوازية المصرية حتى الآن هو الطابع التجارى . لقد زاد السادات فى الآونة الأخيرة من اتصالاته وجولاته فى الدول العربية الثرية . وهناك طريقة للتغلب على المخاوف التى تساور من يحى برأس المال لكى يعمل

على تحول المجتمع المصري ، تكمن في إنشاء هيئة للإشراف على استخدام أموال البترول في مصر . وقد أقامت أربع من الدول العربية التي قدمت مساعدات كريمة إلى حكومة السادات - وهي العربية السعودية والكويت وقطر واتحاد الإمارات العربية - « هيئة الخليج للتنمية في مصر » ، والغرض منها معرفة ما يجري في الاقتصاد المصري ، وليس ممارسة أى نفوذ سياسى .

ويوم خرج السادات عام ١٩٤٩ من السجن ، عمل بعض الوقت في الصحافة ، فوضع كتاباً لم يطبع قط ، وكان لا بد أن يتضمن فلسفة سياسية . وقد اختار له عنواناً هو « أمير الجزيرة » . ولا يعرف ما إذا كان الرجل الذى سوف يصبح رئيساً لمصر قد عمد إلى كتابة فصل يصور فن الحكم ، على النمط الذى وضعه ما كيا فيلى . غير أن قصة الكتاب هي : فى إحدى الجزر كان يعيش أمير يحيط به عدد من الأعداء ، وعدد من المستشارين الغادرين ، الذين راحوا يدبرون ضده المؤامرات . لكن الأمير كان أكبر براعة منهم ، مدركاً لما يدبره خصومه ، فينجح فى نهاية الأمر فى إحباط مؤامراتهم ، وفرض سلطانه .

وحتى الآن ، فإن السادات قد أثبت أنه يعرف جيداً ، كل قواعد لعبة الحكم .



هجوم السلام

كشفت أضواء فجر يوم ٢٧ سبتمبر في دمشق ، عن مشهد رهيب .
ففي الميدان الكبير ، الذي يطل عليه فندق سميراميس وحيث المحطة
النهائية للسيارات العامة ، كان ثلاثة من الفلسطينيين يتدلون من أعواد
المشاقق . لقد كانوا مدثرين بذلك الجلباب الأبيض الذي يرتديه المحكوم
عليهم بالإعدام ، وعلى صدر كل منهم لوحة كتبت عليها حيثيات الحكم .
وفيما حولهم وقف جمهور كثيف متدافع . كان الثلاثة الذين شنقوا قد حوكموا
ليلاً أمام محكمة خاصة إذ اتهموا بالقيام بأعمال إرهابية ، لأنهم في اليوم
السابق اقتحموا قاعات الفندق ، شاهري الأسلحة ، واعتقلوا حوالي تسعين
من الرهائن . وفي المحاكمة السريعة ، التي جرت بعد استسلام الإرهابيين
الثلاثة للبوليس السوري ، اعترفوا بانتماهم إلى حركة فلسطينية متطرفة ،
تدعى « حزيران الأسود » .

إن ذلك العمل الذى قام به أولئك الفدائيون الثلاثة ، ثم تلك العقوبة الرادعة من جانب سلطات دمشق ، يصوران حالة التوتر القصوى التى وصلت إليها العلاقات بين المقاومة الفلسطينية ، وبين نظام حكم الأسد ، فى أواخر ذلك الصيف الذى شهد غزو لبنان ، والمدفعية السورية وهى تطلق نيرانها على مخيم تل الزعتر . لقد رد الأسد على تهديد الفلسطينيين بعقوبة فريدة فى نوعها ، مجردة من الرحمة ، ذلك أنه عندما أصبح يواجه تجربة القوة ، لم يستطع أن يتصرف بصورة أخرى . والواقع أن من غير الممكن وضع حد لأعمال القمع ، عندما يبدأ السير فى هذا الطريق .

فمن هو هذا الأسد ، الذى استطاع فى وقت وجيز أن يتحول ، فى رأى أغلبية الفلسطينيين ، من دور الحامى إلى دور الجلاد ؟ لقد ظلت سوريا سنوات كثيرة تدعى أنها سن الرمح فى الثورة العربية ، وفى القضية الفلسطينية . ولكن حكوماتها ظلت خلال تلك السنوات ، تسقط الواحدة تلو الأخرى . وقد بلغ عدد الانقلابات التى وقعت فيها ، ابتداء من الاستقلال الذى حصلت عليه غداة الحرب العالمية الثانية ، واحداً وعشرين انقلاباً ، وهو رقم قياسى فى الشرق الأوسط . وكان ذلك حتى شهر نوفمبر ١٩٧٠ ، عندما استولى ضابط برتبة العقيد الطيار ، هو حافظ الأسد ، على السلطة . وينتمى الأسد إلى طائفة العلويين . .

ويقول البعض إن ذلك الشرك الذى نصبه للرئيس السابق ، صلاح جديد ، كان حاسماً فى صعوده إلى الحكم . والواقع أنه عندما كان وزيراً للدفاع ، منع سلاح الطيران الذى كان تابعاً له ، من أن يقدم مساعدته للفرقة السورية المدرعة ، التى كانت قد اجتازت خلال عمليات أيلول الأسود فى عمان حدود الأردن ، وكانت توشك على الاشتباك بقوات الملك

حسين . واضطرت قوات سوريا وقد حرمت من الحماية الجوية ، أن تتراجع إلى الورا . وقد ترتب على ذلك أن فقد نظام حكم صلاح جديد مكانه ، وسقط ، فاستولى الأسد على الحكم في دمشق .

لقد كان الأسد طياراً شجاعاً ، ولكنه في السياسة برهن دائماً على الترامه بالحذر الشديد . ومنذ اليوم الذي استقر فيه في الحكم ، تجنب سوريا الدخول في أي مغامرة . ولقد تقرر حرب أكتوبر ١٩٧٣ بموجب اتفاق وثيق تم بين السادات والأسد . وعلى عكس ما حدث في يونيو ١٩٦٧ ، عندما كان الجزء الأكبر من الجيش السوري قد ظل بعيداً عن الجبهة ، لأن أفضل وحداته كلفت بمهمة حماية نظام الحكم القائم ، فإن قوات دمشق قد حاربت ببسالة فائقة في الحرب الأخيرة .

وبرغم أنه قد أعلن نفسه مدافعاً عن أيديولوجية البعث العربي ، فإن الأسد قد طبع حكمه بطابع ليبرالي عملي ، أكثر ميلاً إلى طابع البرجوازية السورية الصغرى والمتوسطة . لقد تخلى الحزب عن نقاط نظره العقيمة ، فمنحه المجتمع التجاري في حلب ودمشق ثقته ، ومع هذه الثقة جاء الاستقرار . وهكذا فإن الأسد بينما استطاع أن يبدورجلاً أطلق الحريات ، كان يزيد من دعم سلطته .

لقد انطلق الاقتصاد السوري في عهد الأسد ، فقد فتحت السياسة الجديدة أبواب البلاد للتجارة ، وكذلك للتنمية والاستثمارات القادمة من الخارج ، مع إعطاء تسهيلات لعودة رؤوس الأموال التي خرجت في عهود الحكومات السابقة . وكان هناك جانب كبير من الريف ، الذي كان يعاني من تقلبات الفصول ، ينتظر حلول معجزة من نهر الفرات . فكما فعلت مصر ، رغبت سوريا في أن يكون لها سدّها العالي . لكي يتيح

لها رياً دائماً وينظم ما فيها من المياه . وبفضل السد الذي أنشئ بجوار مدينة طبقة الواقعة شمالى صحراء بالميرا ، عاصمة الملكة زنوبيا الخرافية ، تضاعفت رقعة الأراضى الزراعية فى سوريا .

لكن إنشاء هذا السد تكلف كذلك ثمناً سياسياً . ذلك أن حكومة بغداد ثارت مدعية أن ذلك يقطع المياه عن ثلاثة ملايين فلاح عراقى فى حوض نهر الفرات . ونتيجة لهذا الخلاف ، قام جومن التوتر على الحدود بين الدولتين ، اللتين كان هناك انقسام سابق بين حكومتيهما ، على إثر مجادلات عنيفة داخل حركة البعث التى تزعم كل منهما أنها تمثل تيارها الصحيح .

وفى عام ١٩٧٣ ، وهو عام الحرب ، عاد ميزان المدفوعات السورى وأصبح دائماً . وفى غداة هذه الحرب ، وصل كيسنجر إلى دمشق ، وهو مقتنع بأنه سيجد أمامه مهرجاً مدعياً ، كما سبق له أن وصف الأسد فى حديث خاص . غير أنه فوجئ حين التقى بسياسى مفكر ومتعقل . وقد قال فيما بعد أنه اجتمع وواحداً من أكثر الشخصيات أهمية فى الشرق الأوسط .

لقد اتضح الخط المعتدل الذى ينتهجه الأسد ، فى إعادته للعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وفى قبوله لاتفاقية فك الاشتباك فى الجولان ، وكذلك فى الاتجاه الجديد نحو الحكومات العربية فى المعسكر « المحافظ » . لقد سبق للعقيد لوى الأتاسى وهو أحد فلاسفة البعث ، أن أشار ذات يوم إلى العربية السعودية باعتبارها « العدو اللدود للثورة العربية » . إلا أن الأسد استقبل الملك فيصل فى دمشق فى شهر يناير ١٩٧٥ ، قبل مصرع الملك بقليل ، فى جو حافل بالفرح والحماس الشعبى . وهكذا

قدمت أعرق المدن في العالم العربي ، كما يقول السوريون عن عاصمتهم ،
تحياتها إلى حامى الأراضى المقدسة .

على أن الأخطار الناشئة عن الأزمة اللبنانية ، قد وضعت سياسة الأسد
موضع الاختبار . فكما رأينا ، تدخل الجيش السورى فى لبنان ، تجنباً
لخطر ين : خطر قيام ثورة متطرفة يتعرض له جناحه الأيسر ، وخطر احتمال
وقوع نزاع جديد مع إسرائيل ، قد تجد سوريا نفسها فيه معزولة .

وحتى إذا كان كثيرون ، ومن بينهم ياسر عرفات نفسه ، قد أدركوا
فى نهاية الأمر المخاوف السورية وأسباب تصرف الأسد ، فإن صيف عام
١٩٧٦ كان من أكثر اللحظات الفاجعة فى العالم العربى وقد أعلن
السادات اقتراحاً إلى دعوة مؤتمر قمة عربى فى القاهرة فى شهر أكتوبر ،
لوضع حد لتزيف الدم . غير أن صعباً جمّة قامت دون ذلك ، فالأسد
يخشى أن يكون موضع الاتهام ، وأعلن أنه لن يشترك فى المؤتمر . ومن ناحية
أخرى كان مستحيلاً تجنب حضور ياسر عرفات ، وخاصة أن مؤتمر قمة
الرباط تقرر فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الوحيد للشعب
الفلسطينى . وهكذا كان هناك احتمال أن يتسبب مؤتمر القاهرة فى تعميق
الجراح ، بدلاً من تضييدها .

وعند هذا الحد ظهر على المسرح الملك خالد عاهل العربية السعودية ،
وتركزت المبادرة التى قام بها فى أن دعا إلى عقد مؤتمر قمة محدود فى الرياض ،
يحضره الرؤساء العرب المعنيون مباشرة بالتراع اللبنانى . لقد سبق لحرب
١٩٧٣ ، أن أبرزت دور الملك فيصل ، بوصفه ممثلاً لأكبر قوة مالية
فى العالم العربى . أما الآن ، فإن حرب لبنان قد ألفت الأضواء على دور
خليفته على العرش السعودى . ونتيجة لنفوذ الملك خالد ، أمكن أن يجتمع

على مائدة واحدة كل من الأسد ، وعرفات ، والسادات ، والرئيس اللبناني الجديد سركيس ، فضلاً عن الأمير الصباح أمير الكويت .

وفي ظل الرجل الذي يستمد مكانته من كونه حارس مهد الإسلام ، والأمين على احتياطات البترول الكبرى في العالم ، أمكن التوصل إلى اتفاق . وباختصار تم الاعتراف بحق سوريا في تواجد قواتها المسلحة في لبنان ، وقد نجح عرفات ، بفضل وقف إطلاق النار الجديد ، في أن يحتفظ بالإشراف على المواقع التي كانت لا تزال في أيدي الفلسطينيين واتفق السادات مع الأسد على وقف الحملة التي كانت موجهة ضده ، بعد اتفاقيات فك الاشتباك الأخيرة في سيناء ، وفي نفس الوقت تمكن من جعل قوات دول عربية أخرى ، تشترك في قوة السلام العربية في لبنان (السودان والعربية السعودية) . أما الرئيس اللبناني الجديد سركيس ، فإنه ما كاد يتسلم مهام منصبه ، حتى وضعت تحت إمرته قيادة « الخوذات الخضراء » العربية .

ولم يكن باقياً لمؤتمر القمة التالي الذي عقد في القاهرة ، إلا مهمة التصديق على هذه التسوية ، وإقرار نهاية المذبحة التي أسفرت خلال تسعة عشر شهراً عن أربعين ألف قتيل ، ومائة ألف جريح ، في دولة يسكنها ثلاثة ملايين نسمة ، إلى جانب دمار ما قيمته أربعة مليارات من الدولارات . وقد تزامن الفصل الأخير من هذا المؤتمر تقريباً مع مرحلة هامة في الحياة السياسية الداخلية في مصر ، فللمرة الأولى في تاريخ النظام الناشئ عن ثورة الضباط الأحرار ، يدعى المصريون إلى صناديق الانتخاب ، في انتخابات حقيقية . والواقع أنهم استطاعوا أن ينتخبوا ثلاثمائة وخمسين نائباً هم أعضاء مجلس الشعب الجديد ، من بين ألف وستمائة مرشح تقدموا

إليها مقسمين إلى ثلاثة تنظيمات ، تنظيم للوسط يحظى بتأييد رسمي من جانب المؤسسة الحاكمة ، بما فيها السادات ، وتنظيم لليمين ويمثل مصالح الرأسمالية الوطنية ، بما فيها من كبار الملاك والعاملين في القطاع الخاص ، وتنظيم لليسار ، وفيه يجمع الناصريون المترمتون ، والماركسيون ، والمثقفون التقدميون .

وجرت الانتخابات التي اشتركت فيها نسبة كبيرة ، في جو من المناقشات الجدلية ، التي احتدت أحياناً ، وأسفرت عن فوز تنظيم الوسط بأغلبية كبيرة . وعقب هذا الفوز أعلن السادات أن هذه تنظيمية ستتحول إلى أحزاب سياسية حقيقية تم الاعتراف بها . وقد كان إلغاء النظام الحزبي قبل ذلك باثنين وعشرين عاماً ، من القرارات الأساسية التي اتخذتها الثورة ، واعتبر من القضايا الحاسمة التي أنهت الخلاف الذي وقع بين ناصر ونجيب .

كنا إذن أمام عملية أخرى في تصحيح المسار الذي يقوم به السادات ، الذي قال في ذلك : « إننا نبدأ الآن تجربة ديمقراطية جديدة » . وسوف يكون على الأحزاب المصرية ، في قيامها بنشاطها ، أن تدخل في اعتبارها ثلاثة أمور : أن تحترم الوحدة الوطنية ، وألا تتحول إلى أحزاب دينية ، وألا تحاول أن تقتطع شيئاً من المكاسب التي حققتها الجماهير المصرية بثورة عام ١٩٥٢ .

- وإلى جانب هذا التحرر الداخلي ، أطلق السادات هجوماً سلمياً على إسرائيل ، جعل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي يقول ، قبل أن يترك منصبه بقليل : « إنني أرى أن الظروف الموضوعية للقيام بتقديم جديد في الشرق الأوسط ، لم تكن في يوم من الأيام في مثل الوضع الطيب الذي هي عليه ، منذ إنشاء دولة إسرائيل » . وعندما تحدث فاروق قدومي ، الذي يعتبر بمثابة وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ،

أعلن للمرة الأولى أن منظمه على استعداد لإقامة دولة على الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة ، بمجرد أن ينسحب الإسرائيليون من هذه الأراضي . أما الفكرة القديمة للحركة الفلسطينية في « جعل فلسطين دولة واحدة متعددة الجنسيات والأديان ، يعيش فيها العرب واليهود معاً ، بحقوق متساوية » فيبدو أنها قد وضعت جانباً ، على اعتبار أنها هدف خيالي مثالي ، غير قابل للتحقيق .

وفي هذا الوقت كان السادات يستقبل وفداً من رجال الكونجرس الأمريكي ، فقال لهم : « إن كل ما أطلبه هو أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . فلنجلس حول مائدة في جنيف ، وننهي حالة الحرب التي استمرت ثمانية وعشرين عاماً ، باتفاقية سلام » . وسأله أحد أعضاء الوفد ما إذا كانت لديه رسالة يود أن ينقلها إلى رئيس وزراء إسرائيل ، فأجاب الرئيس السادات : « قل له إننا من جانبنا ، مستعدون للسلام . ولكن حتى يكون هذا سلاماً دائماً ، يجب أن يقوم على أسس صلبة ، وأن يستند إلى العدل . إنني على استعداد لإتمام هذا السلام ، وآمل أن يكون هو أيضاً على استعداد لقبول نفس الشيء » .

❖ محتويات الكتاب ❖

القسم الأول

كيف يصبح الإنسان رئيساً

صفحة	
١٣	١ - لقد ألقى الزهر .
٢١	٢ - قرية فوق الدلتا
٢٧	٣ - التعاون مع المحور
٣٣	٤ - الإرهابى الشاب
٤٣	٥ - فى ظل ناصر .
٤٩	٦ - ظل ناصر ليس كثيفاً .
٥٩	٧ - كيف يصبح الرجل رئيساً
٧١	٨ - قوزاق النيل .
٨٧	٩ - ضباب فوق سيناء
٩٩	١٠ - القذافى .

القسم الثانى

عملية الشرارة

١١٩	١١ - الورقة الرابعة .
١٢٩	١٢ - فيصل .
١٣٧	١٣ - طريق البترول .
١٤٥	١٤ - مقدمات القرار

صفحة

١٥٥	١٥ - عملية الشرارة .
١٦٩	١٦ - وجاء كيسنجر .

القسم الثالث

الرهان الجديد

١٨١	١٧ - دعوة إلى أموال البترول
١٩١	١٨ - أجراس الخطر .
١٩٧	١٩ - سلام أمريكي .
٢٠٧	٢٠ - لبنان يموت .
٢١٩	٢١ - الرهان الجديد .
٢٢٧	٢٢ - أمير الجزيرة .
٢٣٥	٢٣ - حملة السلام .

مؤلف الكتاب

دخل دينو فرسكو بالدى عالم السياسة ، عندما أوفدته صحيفة كوريري ديلا سيرا الإيطالية - وهي الصحيفة ذات الوزن والتأثير الكبيرين - إلى الشرق الأوسط في الخمسينات ، معلقاً على الأحداث الجديدة التي طرأت مع قيام الثورة المصرية ، والآثار التي ترتبت عليها في هذه المنطقة .

ومع أن الصحيفة التي عمل بها كانت قد اتخذت منذ ذلك الوقت المبكر سياسة خاصة لها إزاء مصر والعالم العربى ، طابعها وجوهرها العداء الصريح ، إلا أن فرسكو بالدى كان برغم حداثة في ذلك الوقت في العمل الصحفي السياسى - يتبع في كتاباته مبدأً مستقلاً ، جعله لا يلتزم بسياسة الصحيفة ، ويكتب من وجهة نظره ، وتبعاً لمقياسه الشخصى في تقدير الأحداث ووزن الأمور .

وربما كان الأمر كذلك لأنه أديب ، قبل أن يكون صحفياً ، والأديب فيه شئ من الأخلاق والمبادئ والضمير .

على أن ذلك لم يمنعه من أن يكون في كتاباته موضوعياً ، ومتجرداً ، وهذا ما كان يجعله يبدو في أغلب الأحيان صارماً في نقده ، عنيفاً في تعليقاته ، لا يكتفى بعرض الأمور كما تبدو ، ولكنه يحللها ويعرض آثارها وبواعثها ، ثم يشفع كل ذلك بالرأى الذى يراه فيها ، من موقعه كخبير في شئون المنطقة . والواقع أنه أصبح بالفعل خبيراً متخصصاً في مشكلات الشرق الأوسط ، بعد أن قضى فيه عشرين عاماً أو يزيد ، مراقباً ومتابعاً ومتأملاً لكل ما يجرى فيه .

من هنا كان كتابه هذا له قيمته الكبيرة .



Bibliotheca Alexandrina



0665979

١٠٢